www.kassiounpaper.com

829

الاحد 24 ايلول 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

www.kassiounpaper.com

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

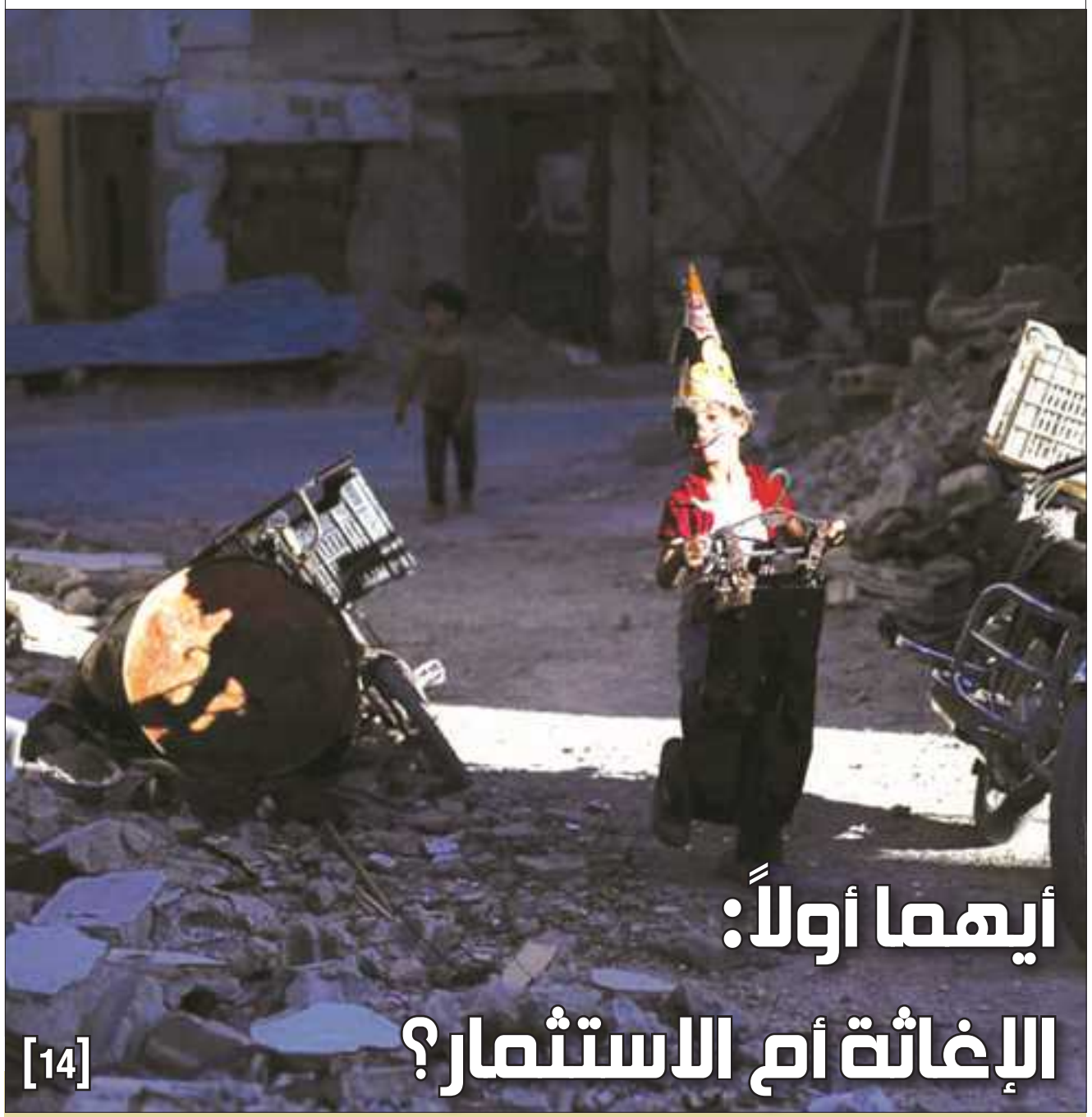

أيهما أولاً: الإغاثة أم الاستثمار؟

[14]

الافتتاحية

اللاعب المتسلل.. كرت أحمر!

منذ أن دخل الطرف الروسي بشكل مباشر على خط الأزمة السورية، وإصراره على أن يقرر الشعب السوري مصيره بنفسه، عبر الحل السياسي التوافقي، بدأت الدول الأوربية المركزية، تتخوف من أن تخرج من «المولد بلا حمص»، ليتعزز هذا الخوف ويصبح قلقاً كلما تقدم الحل السياسي إلى الأمام، الأمر الذي يفسر «المبادرة الفرنسية» الجديدة بشأن سورية، التي تعتبر إحدى محاولات التسلل إلى الميدان السوري، من بوابة الحل السياسي، بدلالة أن هذه المحاولة الفرنسية، جاءت في سياق التراجع الذي اتسمت به مواقف أغلب الدول الغربية والإقليمية، لاسيما وأن الموقف الفرنسي كان أحد أكثر المواقف الدولية تطرفاً.

لقد ارتسمت معالم الحل السياسي للأزمة السورية بشكلها النهائي، في ظل توازن دولي جديد، وعبر مسار أساسي وهو مسار جنيف، وبدعم مسارات أخرى، مثل: مقررات فيينا، ومخرجات أستانا فيما يتعلق بالوضع الميداني، التي لعبت دوراً تمهيدياً لدفع العملية السياسية، فالثابت والأساسي في عملية الحل السياسي، هو: مقررات جنيف المتلاحقة وخصوصاً القرار 2254، والمفاوضات التي تجري على أساسه، وبالتالي فإن أية مبادرة أخرى، لا معنى لها إذا لم تكن داعمة لتنفيذ هذا القرار، وأية اجتهادات جديدة في هذا السياق، لا قيمة لها، إذا لم تكن تخدم استكمال هذا المسار الذي بات محل إجماع دولي وإقليمي وسوري، ومن المكان الذي وصل إليه، لا بل من الممكن أن تصبح أية مبادرة طارئة مجرد ألغام لتعطيل وتأخير جديدين.

تأتي هذه المحاولة الفرنسية، امتداداً للثقافة الاستعمارية الغربية، بشكليها القديم والجديد، وضمن المحاولات اليائسة ببقائها مركز تجميع الثروة العالمية، عبر شفط ثروات العالم، واستثمارها، وفي ظل تثبيت خيار الحل السياسي، كحل وحيد للأزمة السورية، وبعد أن استطاعت القوى الدولية الصاعدة فرضه على القوى المتراجعة، وبعد تواتر الحديث عن عملية إعادة الإعمار، والتخطيط لها، تحاول البراغماتية الغربية أن تحافظ لها على موقع قدم في هذه العملية، وذلك في محاولة يائسة، للحفاظ على آليات أدوات النهب التقليدية.

إن إعادة الإعمار المستحقة في سورية، لن تكون إلا إعادة إعمار وطنية سورية، وكما فشل المشروع الاستعماري الغربي في التحكم بمسار الأزمة السورية، عبر التدخل المباشر وغير المباشر، يجب أن تفشل في حصاد نتائج الحل السياسي للأزمة السورية، وعلى الغرب الاستعماري أن ينسى حل أزماته على حساب شعوب العالم، في ظل التوازن الدولي الجديد، الذي يقدم بشكل يومي دلائل جديدة على أنّ تغيرات عميقة تطال بنية العلاقات الدولية السابقة بات أمراً مؤكداً، وسورية التي كانت النموذج في التحرر الوطني من الاحتلال العثماني، والاحتلال الأوربي قد تصبح من خلال الحل السياسي لأزمتها نموذجاً في إطفاء بؤر التوتر أيضاً، وتمتلك كل المقومات كي تصبح نموذجاً جديداً، في الانفكاك من التبعية الغربية التي يراد استمراراها من خلال عملية إعادة الإعمار، واستمرار تقاسم نهب ثروات السوريين بين الناهبين الدوليين والمحليين.

ملف «سورية 2017»

كردستان: أزمة «نخب» لا شعوب

06

ملف «سورية 2017»

أولياء الدم وملّاك الثورة!

07

شؤون استراتيجية

«أعاصير الرأسمالية» تضرب الكوكب

18

شؤون محلية

مناهج التعليم قضية وطنية

22

«الدبس» تشكو همومها فهل من مجيب؟

الشركة العربية المتحدة للصناعة «الدبس»، واحدة من الشركات القليلة التي لم تنل منها الأزمة وظروف الحرب رغم وقوعها في منطقة ساخنة، حيث استمر إنتاجها طيلة السنوات الماضية، ولم تتوقف عن العمل سوى 12 يوماً بفعل مشاكل الكهرباء.. واقع الشركة اليوم، معاناتها مع انقطاع الكهرباء، وقدم الآلات وارتفاع تكاليف الإنتاج، ومعاناة عمالها في ظل الظروف المعيشية الصعبة، جميعها كانت محاور تناولتها قاسيون في زيارتها إلى الشركة.

■ غزل الماغوط

نقص العمالة

يتصدر نقص العمالة قائمة الصعوبات التي تعترض عمل الشركة، إذ تعاني «الدبس» من تسرب العمال بفعل ظروف شتى، كالتوقيف والهروب والخطف والخدمة الاحتياطية، حيث تراجع عدد عمالها في 2012 إلى نحو 800 عامل بعد أن بلغ في السابق عدة آلافٍ، ليصل العدد اليوم إلى 522 عاملاً فقط حتى نهاية الشهر الفائت.

ورغم ندب عشرات العمال إلى الشركة، «من بينهم 34 عاملاً من الخماسية، و59 من المغازل، ومن الشركة الحديثة 22، إلى جانب 33 من الفرات، و5 من شركتي إدلب للغزل والخيوط وعاملان من الخزف وآخر من وسيم»، فإن الشركة تعاني من عدم ضخ دماء شابة فيها، ذلك أن أغلب العمال المندوبين كبار في السن، ومن الصعب تدريبهم على آلات جديدة تختلف عمّ اعتادوا عليه لسنوات، ولذلك فقد تم تشغيل معظمهم في الأعمال الخدمية بدلاً من الإنتاجية.

وبسبب تدني الأجور إلى حد كبير ولا سيما للفئتين الرابعة والخامسة يحجم كثيرون عن التقدم للعمل ضمن عقود سنوية في الشركة، وهو ما ينطبق على سائر جهات القطاع العام، ولحل هذه المشكلة على مبدأ «الرمد أهون من العمى» استبدلت العقود السنوية بعقود الخبرة، ما أتاح للعامل الحصول على تعويضات ترفع من سوية أجره قليلاً.

حال العمال

مع ذلك تبقى الأجور في الشركة منخفضة للغاية إذ تقدر وسطيا بنحو 35 ألف ليرة، وهو ما لا يكفي حتى أجرة منزل بالنسبة لكثير من العمال المهجرين، ما يضطرهم إلى العمل في مكان آخر لتأمين مستلزمات حياتهم الأساسية، حيث يعمل البعض منهم بمعدل 16 ساعة يومياً.

أحد العمال اختصر حاله ورفاقه بعبارة «لقمتنا مغمسة بالدم»، وهي للأسف مقولة مألوفة في أوساط العمال السوريين، الذين يعملون لساعات طويلة وبأجور مجحفة للغاية، واشتكى عمال آخرون من حاجتهم إلى الأحذية الواقية، وإلى بديل عادل لقيمة الوجبة الغذائية التي تتجاوز ثلاثين ليرة يومياً، وهو مبلغ لا يشتري حتى بيضة!

وفي المقابل أبدى عمال آخرون تحفظاً في الحديث عن همومهم، والسبب على حد تعبير أحدهم: أن الإعلام لا يتحدث عن واقعهم بإنصاف، وهو ما يؤكد مسؤولية الإعلام، ولا سيما العمالي منه في استعادة هذه الثقة التي تراجعت بفعل انحياز وسائل الإعلام ووقوفها المستمر ضد مصلحة العمال.

مهنة شاقة

قد يبدو العمل في شركات النسيج أمراً يسيراً بالنسبة إلى البعض لأنها تتعامل مع الأقمشة والخيوط، لكن الواقع خلاف ذلك تماماً، فالصناعات النسيجية تصنف كواحدة من المهن الشاقة، وتتطلب دقة عالية في التعامل مع آلات النسج بأنواعها المختلفة، ويعاني عمالها من الحرارة والرطوبة المرتفعتين بفعل آلات التبخير والغسيل إلى جانب التعامل مع الأصبغة الكيميائية ذات الروائح النفاذة، إضافة إلى الزغب المتطاير الذي يترك العمال عرضة للربو والأمراض التنفسية الأخرى، ولا ننسى طبعاً الضجيج العالي في صالات الإنتاج.

حوافز لا تُحفز

تؤكد اللجنة النقابية في الشركة على مساعيها المتكررة لتعديل قانون الحوافز وزيادة التعرفة اليومية بما يتناسب مع الوضع الحالي، وهو مطلب يعاد تدويره كل عام، كما يعاد تدوير الوعود بتنفيذه من قبل الجهات المعنية دون اتخاذ أية إجراءات فعلية في هذا الصدد.

ويشكل الحد المعياري للحوافز والبالغ 70 % من الإنتاج ظلماً كبيراً للعامل ولا سيما أن معظم الآلات قديمة – يعود بعضها إلى عام 1974– وتعاني من اهتلاك بالغ يجعل من المستحيل تحقيق هذه النسبة ولو توافرت جميع الشروط المثالية، من خبرة العامل وجودة الغزول وعدم انقطاع التيار الكهربائي.

مطالب محقة

مظلمة تؤكدها إدارة الشركة، والتي طالبت بتعديل النسبة إلى 65%، لكن المطلب قوبل برفض قاطع، والمشكلة كما توضح الإدارة تتعلق بالعقلية التي يتعامل بها المسؤولون مع الشركة، فرغم أزمة امتدت سبع سنوات ما زالت وزارة المالية تتصرف وكأن شيئاً لم يحصل في البلاد، وهو ما حصل أيضاً عند دراسة مشروع ملاك عددي للشركة بناء على لجنة شكلت لهذا الغرض، وأقرت بحاجة الشركة إلى 1049 عاملاً، وتمت الموافقة على 750 عاملاً فقط، دون وجود أي سبب منطقي لذلك، وكأن الأمر «مشايلة» لا أكثر.. والحجة الحاضرة دائماً هي ترشيد النفقات.

باختصار

يمكن تلخيص الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق الطاقة الإنتاجية المخططة لتشمل نقص عدد العمال، ما أدى إلى فاقد كبير في الإنتاج والمبيعات وقدم الآلات بشكل عام، إضافة إلى انقطاع التيار الكهربائي حوالي 679 ساعة، ما يعادل 28 يوم عمل، وانخفاض الفولتاج وحدوث الرفات الكهربائية، وتشغيل مولدة الكهرباء لمدة 357 ساعة استهلكت خلالها نحو 51730 لتراً من المازوت.

أما الأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق المبيعات المخططة فترجع إلى ارتفاع سعر صرف الدولار، والارتفاع الكبير في أسعار مستلزمات الإنتاج، خاصة المازوت والكهرباء والقطع التبديلية إلى جانب العقوبات الاقتصادية.

ولذلك فإن تذليل هذه العقبات يكمن في عدم قطع التيار الكهربائي وتحقيق استقراره، ورفد الشركة بالعمالة اللازمة لاستمرار العملية الإنتاجية، طبقاً لحاجتها من العمال، وليس لما يقره المسؤولون في وزارة المالية خلف مكاتبهم، وتحديث خطوط الإنتاج عبر استبدال الآلات المتهالكة بالتكنولوجيا الحديثة، وهو ما من شأنه أن يرفع من سوية الشركة، ويزيد إنتاجها، بما ينعكس إيجابياً على وضع السوق بشكل عام، ولا ننسى طبعاً وقبل كل شيء: منح العمال أجوراً منصفة تتناسب مع الوضع المعيشي الذي آلت إليه البلاد.

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

هل يكفي تصريح النقابات لزيادة الأجور؟

أزمة الأجور وارتباطها بالمستوى المعيشي المتدني للطبقة العاملة السورية، هي أزمة ضاغطة على الحركة النقابية والعمال، آثارها الاجتماعية والاقتصادية ملموسة للجميع، ولا تحتاج إلى الكثير من الجهد والتعب البحثي الذي تغرق به الحكومة وبعض الأوساط الأكاديمية العاملة في المجال الاقتصادي لكي تجد الحلول المطلوبة، وهنا لا نقلل من أهمية البحث العلمي فهو مطلوب في الأوقات كلها وفي المجالات كلها، ولكن هنا تستخدم الأبحاث من أجل تقديم ما يلزم من تبرير للحكومة لتأخير أو تأجيل عملية رفع الأجور بما يتناسب مع وسطي المعيشة للطبقة العاملة، التي تحتاج للوصول إليها إلى سبعة أو ثمانية أضعاف الأجور الحالية، فكيف السبيل إلى ذلك؟

ننطلق في توجهنا من معادلة الدخل الوطني التي تحدد حجم الأرباح إلى الأجور 13% أجور و87% أرباح وهذه المعادلة تعكس مقدار النهب الواقع على الطبقة العاملة، وبالتالي فإن هذا النهب مكرس ومدعوم بالقوانين والتشريعات التي تسمح بعملية الاستغلال وتمنع الطبقة العاملة من رد العدوان على حقوقها بالطرق السلمية، التي تؤمن تلك الحقوق، وفي مقدمتها: حق الإضراب الذي هو مشروع دستورياً ومشروع ضمن نصوص واتفاقيات العمل الدولية التي صادقت عليها حكومة الجمهورية العربية السورية في أوقات سابقة.

إذاً، قضية أجور العمال هي قضية مفصلية وأساسية في عمل النقابات، وقد تكون جزء مهماً من مبررات وجودها، وفي تمثيلها لمصالح الطبقة العاملة لمواجهة عملية النهب الواسعة التي يتعرض لها العمال في شتى المجالات، وواقع الحال النقابي يشير إلى عدم الذهاب نحو ضغوط مجدية على الحكومة من أجل زيادة أجور العمال، سوى عبر الأشكال المعتادة في المراسلات وتقديم المذكرات واللقاءات مع الحكومة على منابر النقابات، على الرغم من التجارب العديدة على هذا الصعيد خلال السنوات السابقة للأزمة وأثناء الأزمة، وقد تستمر لما بعد الأزمة، والمؤكد أنها لن تجدي نفعاً باعتبار الهوى الحكومي ليس باتجاه العدالة الاجتماعية التي تتضمن تأمين حقوق العمال كاملة، بل هواها في تأمين كل ما يلزم لقوى رأس المال، من أجل تعظيم ثرواتهم ومركزتها، المنهوبة من لقمة الفقراء ومنهم العمال.

الطبقة العاملة السورية لن يطول بها الوقت كيما تعلن عن موقفها الواضح تجاه الدفاع عن حقوقها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتاريخها المجيد سيعزز عندها هذا الفعل الوطني.

إذا لم تصدقوا سنعيش ونرى.

الحل السياسي والطبقة العاملة

يعتبر الحل السياسي للأزمة السورية ليس فقط إنهاءً للحرب، بل يسمح للشعب السوري بقول الكلمة الفصل واختيار النظام الذي يريده، وهذه الفرصة لم تسنح للشعوب الأخرى في تونس ومصر وليبيا التي فرض عليها التغيير في الشكل دون أن يكون لها أي دور.

■ ميلاد شوقي

الحل السياسي

الحل السياسي سيوفر جواً من الحرية والديمقراطية، يسمح للعمال بالتعبير عن رأيهم، ويفتح الطريق أمام الطبقة العاملة لإعادة تنظيم صفوفها وخوض نضالاتها ضد قوى رأس المال، وفرض خياراتها ومطالبها بدءاً بالعدالة الاجتماعية والدفاع عن قطاع الدولة إلى إصدار قوانين عمل عصرية تقيم توازناً بين طرفي العلاقة الإنتاجية.

قوى المال تسابق الزمن قبل الحل السياسي

تدرك قوى رأسمال ما يعنيه الحل السياسي للطبقة العاملة، وتدرك أن سياستها أوصلت العمال إلى وضع حرج للغاية، لذلك تقوم اليوم بعملية استباقية لتثبيت مواقعها والحفاظ على ما نهبته من الطبقة العاملة خلال السنين الماضية، من خلال قوانين العمل المجحفة ومن خلال تمزيق وتشتيت الطبقة العاملة عبر تفريق العمال إلى عدة قطاعات بحجة خصوصية كل قطاع على حدة، وإصدار قانون التشاركية وقانون الاستثمار التي تسابق الحكومة الزمن اليوم لتفعيله قبل الحل السياسي، بالإضافة إلى تثبيت مستوى المعيشة المتدني للعمال والعمل على تخفيض قيمة العملة لتخفيض قيمة الأصول لدى قطاع الدولة وإيصاله إلى موقع العجز.

فهذه السياسات كلها هي محاولة من قبل قوى المال لتكبيل العمال ومنعهم من المطالبة بحقوقهم في فترة ما بعد الحل السياسي، وتسعى هذه القوى لاستنساخ التجربة المصرية والتونسية في التغيير، حيث ستتحالف قوى الفساد في الطرفين ضد الطبقة العاملة دون المساس بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة الإبقاء على ميزان توزيع الثروة « 87٪ أصحاب الربح و 13 ٪ للأجور»، وإيهام الشعب بأنه حقق التغيير المطلوب ، فهذه القوى لا تريد من ميزان توزيع الثروة سوى حصتها 87 ٪ التي تذهب للناهبين، فهي متفقة مع نظيراتها في الطرف المقابل على طريقة توزيع الثروة بين الأرباح والأجور.

لم يبقَ للعمال ما يخسرونه

نتائج السياسات الليبرالية التي تمارسها قوى المال منذ سنوات والتي أوصلت 90% من السوريين إلى حافة الهاوية، وساهمت في إنتاج الأزمة التي شردت الملايين وقتل مئات الآلاف، وحولت العامل إلى أقل من مرتبة العبد عند رب العمل، حيث أجره لا يكفيه لتأمين طعامه وشرابه، ولا يحصل إلا على النزر القليل، بالإضافة إلى ظروف العمل السيئة وشروطه المجحفة، هذه العوامل كلها بعد أن كانت تستخدمها الأنظمة لإلهاء المواطن عن المطالبة بحقوقه، تحولت إلى عامل ضغط على المواطن والطبقة العاملة، فلم يبقَ للعمال ما يخسرونهُ سوى القيود التي تقيدهم، والتي ستدفعهم لتوحيد صفوفهم والمطالبة بحقوقهم والوقوف في وجه قوى المال واستخدام الأساليب الديمقراطية جميعها لتحقيق نظام اقتصادي عادل.

ميزان القوى لمصلحة الطبقة العاملة

هناك العديد من المعارك التي تنتظر الطبقة العاملة، رغم أن قوى المال تمتلك القوة والنفوذ والمال السياسي والسيطرة على وسائل الإعلام، إلّا أن ميزان القوى يميل لمصلحة الطبقة العاملة، وخصوصاً أن هذه القوى خرجت مهزومة من الأزمة السورية، والدول التي تدعمها تتراجع يوماً بعد يوم، ويخف وزن تأثيرها على المستوى الدولي، نتيجة لتغير ميزان القوى الدولي لمصلحة دول صاعدة كروسيا والصين، مما سينعكس سلباً على دور هذه القوى في الداخل، وبما أن الطبقة العاملة ستخوض نضالاً ضد وكلاء الدول الغربية في الداخل، فإنها ستعتمد في نضالها على وقوف القوى الوطنية إلى جانبها، تلك التي تؤمن بمشروع التغيير الجذري والديمقراطي باعتباره مشروعاً وطنياً، يؤمّن وحدة سورية أرضاً وشعباً، ويدفع باتجاه تطورها الحقيقي في المجالات شتى.

الطبقة العاملة

مصر ـ غزل المحلة ... تصفية حساب

ما تزال أزمة عمال شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى قائمة، فعلى الرغم من أن العمال علقوا إضرابهم في 20 آب الماضي، بعد تعهد المفوض العام للشركة بالبت في طلبات العمال خلال أسبوع، فإن الأمر قد ازداد سوءاً بإحالة الإدارة عددًا من العمال إلى التحقيق وإيقاف بعضهم، واستدعت النيابة العامة في المحلة، يوم 18 ايلول، 6 عمال، للتحقيق معهم في اتهامهم بالتحريض على الإضراب، والإضرار بمصلحة الشركة، على خلفية إضراب عمال غزل المحلة منذ أسابيع للمطالبة بحقوقهم، وصرح أحد العمال أن الإدارة تقوم بفصل العاملين الذين يتواصلون مع وسائل الإعلام حول ما يحدث داخل الشركة، ولهذا يلتزم جميع العمال بالصمت حتى لا يتعرضون للأذى، مشيرًا لمحاولات الانتقام منهم بسبب الإضراب السابق وإجهاض أي اعتصام جديد.

لبنان - عمال النظافة

بدأ عمال شركة «لافاجيت» متعهدة النظافة في طرابلس يوم 18 أيلول ، اعتصاماً مفتوحاً احتجاجاً على تعاطي إدارة الشركة معهم، وعدم وضعها نظاماً داخلياً يتلاءم مع قانون العمل ويحظى بموافقة وزارة العمل، إضافة إلى عدم دفع المنح المدرسية وبدل المواصلات، وعدم الالتزام بدفع الأجور في الوقت المحدد، بالإضافة للفصل التعسفي، وقد رفع العمال الصوت مطالبين إدارة شركتهم بإنصافهم، مؤكدين أن اعتصامهم سيبقى مفتوحاً الى حين دفع مستحقات العمال كافة، وشارك أمين صندوق اتحاد عمال الشمال في الاعتصام، وأجرى اتصالات مع إدارة الشركة التي أكدت أن المستحقات ستدفع ابتداء من يوم السبت المقبل.

كندا - عمال جنرال موتورز

أعلن اتحاد عمال جي أم في كندا: أن أعضاءه العاملين في مصنع تجميع السيارات التابع لشركة «جنرال موتورز» بولاية أونتاريو الكندية قد دخلوا في إضراب يوم 17 أيلول، بعد فشله في التوصل إلى اتفاق مؤقت مع شركة صناعة السيارات.

وكان الاتحاد قد دخل في محادثات مع «جنرال موتورز» حول قرار الشركة بخفض الوظائف وتحويل بعض أعمال الإنتاج إلى المكسيك.

وفي تموز أوقفت الشركة إنتاج موديلات مركبتها الرياضية في مدينة «إنجرسول»، ليتم نقلها بالكامل إلى المكسيك، مما أدى إلى تسريح 600 موظف.

وألقى الاتحاد باللوم على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتكاليف العمالة الرخيصة في المكسيك لتسببها في خسائر بالوظائف.

فلسطين ـ عمال غزة

دعا الاتحاد العام لعمال فلسطين إلى ضرورة قيام الأطراف مختلفة، الدولية والعربية بدورها، من أجل رفع الحصار الصهيوني المفروض على قطاع غزة منذ 11 عاماً وتسبب بإلحاق ضرر في شتى المجالات الاقتصادية الصحية والبيئية وأسهم في ارتفاع معدلات البطالة.

كما نظم الاتحاد يوم 14 أيلول مظاهرة أمام مجلس الوزراء شارك فيها العشرات من العمال والموظفين ورفع المشاركون لافتات وشعارات تطالب المجتمع الدولي بضرورة التدخل الفوري لإنهاء الحصار الصهيوني المفروض منذ عام 2006، والعمل على تحسين الواقع المعيشي الذي يعيشه أكثر من مليوني مواطن غزّي يعيشون في القطاع.

من أول السطر

■ نبيل عكام

الأمن الصناعي والإنتاج؟

يعتبر الأمن الصناعي من الوسائل الهامة في عملية زيادة كمية الإنتاج، ويجب الحفاظ على عناصر الإنتاج الأساسية من حوادث العمل والتي تتمثل في «اليد العاملة، والآلات، والمواد الأولية والخام». فاذا تعرضت إحدى هذه الحلقات لأي ضرر أو توقف فإن عملية الإنتاج سوف تتعثر أو قد لا يكون هناك إنتاج.

ويهدف الأمن الصناعي إلى وقاية:

– العمال: من الأضرار الناجمة عن مخاطر العمل وظروفه وذلك بالحد أو المنع إن أمكن من تعرض العمال لحوادث وإصابات العمل والأمراض المهنية. فالعمال هم العنصر الرئيس في العملية الإنتاجية، فأي تأثر يتعرض له العمال سينعكس حكماً على الإنتاج وكميته. ويجب أن يدرب العمال على الطرق السليمة والصحيحة لتشغيل الآلات التي يعملون عليها لتجنب المخاطر المحتملة حدوثها.

–الآلات: تأتي أهمية هذا العنصر بالنسبة لعمليات الإنتاج بالدرجة الثانية بعد اليد العاملة، لذلك لا بد من المحافظة عليها وعدم تعرضها لأي حادث قد يتسبب في توقفها أو تلف أجزاء منها، وكذلك أيضاً عدم الإخلال بكفاءتها أو قدرتها الإنتاجية. إضافة إلى ذلك يجب ألا تكون هذه الآلات مصدراً من مصادر الحوادث وإصابات العمل بالنسبة للعمال الذين يعملون عليها. لذا وجبت الوقاية الضرورية واللازمة للحد من الأخطار التي يمكن أن تحدث من خلال تشغيل هذه الآلات مثل: الأجزاء الدائرة فيها، يجب حجبها أو تسويرها أو ما قد ينتج عنها من خلال العمليات التي تقوم بها من أغبرة وأتربة أو غازات ...إلخ. كي لا يتعرض العاملون عليها للإصابة فعلى سبيل المثال عمال النسيج في شركة الدبس يتعرضون إلى إصابات مختلفة حسب أقسام العمل، ففي قسم الطباعة يتعرض العمال إلى الغازات والأبخرة الناتجة عن الأصبغة إضافة إلى درجات الحرارة المرتفعة والضجيج وما زالت طرق التهوية في هذا القسم قديمة وغير كافية.

–المواد الأولية والخام: إن لهذا العنصر في عملية الإنتاج أيضاً أهمية كبيرة قد لا تقل عن الآلات، لكنه يختلف عن العناصر الأخرى بأنه في حركة دائمة، لذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار طرق تخزينها الآمنة والتي تضمن المحافظة على مواصفاتها المطلوبة وطرق تداولها على خط الإنتاج، وتأمين تلك المساحات الكافية التي تسمح بحركة المواد حول الآلات وتأمين المعدات والأجهزة التي تضمن حمايتها من أخطار الحريق.

إن علاقة الأمن الصناعي بالإنتاج علاقة متلازمة، وهي تسعى لتحقيق أقصى استفادة من عناصر الإنتاج الرئيسة «اليد العاملة والآلات، والمواد الأولية والخام».

إضراب موظفي الكهرباء في عين العرب ـ كوباني

كانت الكهرباء أشبه بمعاناة يومية بالنسبة إلى أهالي مدينة عين العرب / كوباني، خلال الأزمة التي تجتاح البلاد منذ سنوات، تحدثت وسائل إعلام مختلفة عن هذه المسألة عدة مرات، ولكن هناك معاناة أخرى لم تتحدث عنها أي من تلك الوسائل الإعلامية، إنها معاناة عمال وموظفي الكهرباء، كيف يعيشون؟ وهل تكفيهم أجورهم؟ وهل هم راضون عن هذه الأجور أم لا؟

■ مراسل قاسيون

أجور لا تتناسب مع الأسعار

أعلن جميع الموظفين والعاملين في لجنة الكهرباء في مدينة عين العرب/ كوباني باستثناء مدير اللجنة، إضرابهم عن العمل منتصف شهر أيلول الحالي احتجاجاً على مستوى رواتبهم والذي لا يتناسب مع مستوى غلاء المعيشة والأسعار المرتفعة، هذا وكانت تبلغ أجور ورواتب موظفي الكهرباء عشية الإضراب 55 ألف ليرة سورية شهرياً أي: حوالي 100 دولار أمريكي.

من المطالبات إلى الإضراب عن العمل

أكد الموظفون البالغ عددهم 45 موظفاً وعاملاً في تصريحات نقلتها مواقع إلكترونية محلية في مدينة عين العرب/ كوباني مثل «كوردستريت» و«كوباني كرد» أنهم طالبوا أكثر من مرة بزيادة رواتبهم إلا أن المسؤولين لم يستجيبوا لهم، بل كانت المطالبة بزيادة الأجور تواجه بأذن من طين وأذن من عجين، ثم لجأ المسؤولون إلى الوعود التي لا تنفذ، قالوا: سنزيد الرواتب والأجور ولم ينفذوا.

بعد تململ العمال من الوعود الفارغة، قرروا الإضراب عن العمل للضغط على الإدارة أكثر من أجل زيادة أجورهم بعد أن ذهبت مطالباتهم المتعددة أدراج الرياح، استمر الإضراب عدة أيام، وقد فشلت الجهات الإدارية في مدينة عين العرب/ كوباني في إقناع العمال والموظفين بالعودة إلى عملهم بتاريخ 12 أيلول، إذ أصر العمال على مطالبهم وهي زيادة أجورهم الهزيلة التي لا تتناسب مع مستوى المعيشة ونار غلاء الأسعار. وكلفت الجهات الإدارية لجنة للتفاوض مع العمال وعقدت اللجنة اجتماعات مع العمال بعد إعلان الإضراب للتوصل إلى صيغة وحل لعودة عمال وموظفي لجنة الكهرباء إلى عملهم. خطى هؤلاء العمال خطوة في الاتجاه الصحيح من خلال الانتقال من المطالبات إلى الإضراب الجماعي عن العمل من أجل زيادة الأجور.

أول إضراب عمالي منذ 2014

يذكر أن إضراب عمال وموظفي قطاع الكهرباء في مدينة عين العرب/ كوباني، أول إضراب عمالي تشهده المدينة منذ غزوها من قبل إرهابيي داعش عام 2014، وثاني إضراب عمالي تشهده المدينة منذ عام 2009، عندما أعلن 1500 عامل في معمل تابع شركة أوراسكوم «لافارج لاحقاً» للإسمنت الإضراب عن العمل، وهي شركة خاصة واستثمار مصري فرنسي، في منطقة عين العرب، استمر الإضراب لمدة ثلاثة أيام وذلك من أجل تحديد ساعات العمل بثماني ساعات، بالإضافة إلى مطلب زيادة الأجور وتوزيع عادل للورديات وانتصر العمال في مطالبهم على إدارة الشركة عام 2009.

هذا أول إضراب عمالي تشهده المدينة منذ غزوها من قبل إرهابيي داعش عام 2014

حق الإضراب عن العمل

حق الإضراب يكتسب مشروعيته من حاجة العمال للدفاع عن مصالحهم وحقوقهم، وهذه المشروعية مصانة قانوناً بموجب الدستور، وقوانين العمل الدولية. وهو أحد أشكال النضال المطلبي في سبيل الحقوق، يلجأ إليه العمال عندما تغلق الأبواب الأخرى في وجوههم، وهو سلاح فعال يلجم أرباب العمل عن سرقة حقوق وتعب الطبقة العاملة.

هل يمكن إعادة سايكس بيكو مرة أخرى؟

في لجة أحداث هذه المرحلة العاصفة يظهر بعبع التقسيم في كل منعطف مآداً رأسه، هآزاً الثقة بما اعتدناه من حدود وما بنينا عليه فكرتنا عن الوطن والهوية الوطنية.

■ د. عروب المصري

وتبدأ الخرائط بالاهتزاز مع حديث البعض عن إعادة تقسيم المنطقة في نوع من سايكس بيكو جديد، بناء على تغير موازين القوى العالمي وفيما يسميه البعض «إعادة اقتسام الكعكة».

وإذا عدنا قليلاً إلى الوراء وقت «اقتسام الكعكة» الحالية، يمكننا أن نستنتج أن ألوان الخرائط كانت نتاجاً لمرحلة استعمارية محددة، جرى فيها تغيّر موازين قوى كبير «وهو ما يستند إليه البعض في محاولات تشبيه الأمس باليوم»، وكانت فيه تلك القوى الاستعمارية القديمة في طور انحسار والقوى الاستعمارية الجديدة في طور تقدم، فانحسار الدولة العثمانية وزع تركتها على الاستعمارات المتقدمة الحديثة التي أرادت لها تعبيراً مساحياً لنفوذها الاقتصادي والسياسي.

لكن ما يجري اليوم من تراجع لهيمنة القوى الإمبريالية الكبرى لصالح القوى الرأسمالية الصاعدة، يحمل فرقاً جوهرياً ألا وهو فقدان الصفة الإمبريالية عن هذه القوى الصاعدة «حيث إن من مميزات الدول الإمبريالية الأطماع الاستعمارية».

وحيث إنه ضمن موازين القوى الحالية تسعى الدول الصاعدة إلى إحلال وضع من الاستقرار الأقصى في أرجاء العالم من خلال إطفاء جذوة الحروب، وأنواع الصراع والتوتر كافة التي ما زالت القوى الغربية تحاول إشعالها في كثير من مناطق العالم كتعبير عن بقايا قوتها وهيمنتها التي تتلاشى بالتدريج.

وفي وضع منطقتنا نرى ثلاثة احتمالات لما مارسناه من تكريس لسايكس بيكو منذ حوالي المائة عام.

الاحتمال الأول: يكون في بقاء الحال على ما هو عليه خرائطياً، وتغير الحال اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً نحو الأفضل على وجه التغليب بسبب انخفاض القبضة الاستعمارية الغربية مما يسمح بنوع من النمو والتنمية المستقلة نسبياً لبلدان المنطقة.

الاحتمال الثاني يكون في تغيير بسيط على خرائط المنطقة «يكون في غالب الأحوال حاملاً لنوايا «حسنة» لتصحيح أوضاع تركها راسمو الخرائط كبؤر توتر متعمدة في المنطقة» ويحمل هذا الاحتمال كل ما يرغب به مخططو الغرب الاستعماري من إمكانات فذة للتوتر والتفجير في المكان والزمان والشكل الذي يمكن إنجازه بالنسبة لهم.

الاحتمال الثالث: يكون في السير نحو الاتجاه المنطقي الوحيد المعادي لمشروع الهيمنة الغربية «الذي يهوى رسم خرائط وإعادة رسمها كلما حلا له» من خلال اندماج يصبح يوماً بعد يوم أكثر واقعية وأكثر ضرورة لسكان هذا الشرق في نوع من المشروع المقاوم للهيمنة، والذي من المرجح أن يلقى دعماً حقيقياً من القوى الصاعدة التي تجد ضرورة في ترسيخ كل أنواع الاستقرار السياسي الممكنة في العالم، لخلق مناخ دولي جديد، يمكن من خلاله تطبيق «نظام عالمي جديد» «مع العذر من استعارة مصطلح لم يكن يوماً طيب السمعة» قائم على إطفاء بؤر التوتر أينما وجدت على الأرض ومن خلال إنهاء العوامل المسببة لها «كألوان خطاطي منطقتنا سايكس وبيكو».

إن التلويح بأن العالم قادم على تقاسم جديد لا يمكن أن يعني إلا قصر نظر على مستوى الرؤية السياسية، أو حلماً باستعادة أمجاد الاستعمار القديم.

تقدمات سياسية أم عسكرية؟

مع التقدم الجاري على الأرض السورية ضد التنظيمات المصنفة دولياً كإرهابية، تعود بعض الأوساط لمحاولاتها القديمة الجديدة الرامية إلى بث الروح عبثاً في مقولة الحسم العسكري على حساب الحل السياسي في البلاد، آملة في ذلك بأن «تعيد سورية إلى ما كانت عليه قبل 2011».

■ كمال حسن

ليس المراد من هذا الحديث الآن الخوض في مناكفات شهدتها البلاد طويلاً منذ انفجار الأزمة، لكنّ ما يجب الوقوف عنده هو: أن من يتحدث اليوم عن انتهاء عوامل الأزمة السورية كلها، بمجرد أن عاد الهدوء إلى مناطق متعددة، يبني خطابه على أساس التقدم الميداني الذي جرى بوتيرة متصاعدة منذ عامين، وكأن لهذا التقدم وجهاً واحداً هو الوجه العسكري، بينما يتغافل مثل هذا الطرح عن حقيقة أنه حتى التقدمات العسكرية التي جرت في الأراضي السورية هي عوامل سياسية بالدرجة الأولى، مرتبطة بطبيعة التغير الجاري في ميزان القوى الدولي، والذي عبر عنه بدخول القوات الروسية إلى سورية في عام 2015، ومنع انهيار جهاز الدولة السوري الذي كان قاب قوسين أو أدنى من خطرٍ جدي محدق به.

هنا يبدو واضحاً للعيان الفرق الشاسع بين ما يقوله حلفاء الشعب السوري، الذين رفضوا انهيار جهاز دولته، والذين يعلنون ليلاً نهاراً أن موقفهم من الأزمة السورية يتمثل بحصرية الشعب السوري في تحديد مصيره ودستوره ورئيسه. وبين ما يحاول أصحاب الرؤوس الحامية في النظام أن يروجوه حول أن الأمور قد «انتهت»، وسيكون لزاماً على الجميع أن يعترف بأن أحد أطراف هذه الحرب، التي حملت تشريداً وعذابات وكوارث إنسانية على الشعب السوري، قد خرج منتصراً منها.

قد يبدو مفهوماً هذا الحال، بالنظر إلى أن من يريد أن يروج لمثل هذا الانطباع، يحاول أن «يهرب» من الاستحقاق السياسي الذي لم يعد محل نقاش على الأصعدة كافة. هؤلاء تحديداً يرعبهم القرار الدولي 2254، ويرعبهم أكثر اتفاق القوى الفاعلة في سورية على أن لا حلَّ عسكرياً يمكنه إنهاء الأزمة السورية. فهؤلاء اعتاشوا من الأزمة، وانقطاع حبلها لغير لمصلحتهم يعني انقطاع عقد النهب الذي «يسنون أسنانهم» على استكماله وزيادته.

السؤال الذي لا بد من طرحه هنا: هل ما يجري اليوم في حلب وحمص ودرعا وإدلب.. إلخ من تعميم لمناطق وقف التصعيد، والتي جرى الاتفاقُ عليها في إطار عملية آستانا، هي «تقدمات عسكرية» أم «تقدمات سياسية»؟ ولمصلحة من يجري وضع المسارين بخلاف بعضهما البعض؟

لقد أثبتت نتائج المعارك التي جرت مؤخراً في البلاد الأهمية القصوى والأساسية لعملية التزامن والتلازم بين المسارين العسكري والسياسي، إذ أن هزيمة «داعش» و«النصرة» ومن في حكمهما، قد جرت بشكلٍ مركب عسكري وسياسي معاً، ما أدى عملياً إلى انسحاب أعداد كبيرة من المقاتلين من جبهات القتال. وهنا يبدو أن العامل العسكري الذي لجأت إليه روسيا مثالاً كان دائماً ولا يزال في خدمة السياسي الذي لا يمكن إيقافه إلا في عقول الواهمين.

كردستان: أزمة «نخب» لا شعوب

وافق برلمان كردستان العراق بأغلبية أعضائه، على إجراء الاستفتاء للانفصال عن العراق المزمع في 52 أيلول القادم، الأمر الذي ترفضه حكومة بغداد، ولا تؤيده أغلبية المواقف الدولية المعلنة.

■ ديمة كتيلة

يتجاوز استفتاء كردستان المزمع إجراؤه مسألة حق الشعب الكردي في تقرير مصيره، وهو ما يعمل البعض على تبسيطه بهذا الشكل، فالأزمة ليست أزمة شعوب طالما كانت قادرة على العيش المشترك معاً في المنطقة. لكن حقيقة الأمر، أن المسألة مرتبطة بأزمة خلقتها الدول المستعمرة، وكرستها الأنظمة المتعاقبة، ولا يمكن فصلها عن المشروع الأمريكي القائم على التفتيت، وإشعال بؤر التوتر والملفات العالقة، واستخدامه الورقة الكردية ضمن السياق نفسه في المنطقة.

حقوق منقوصة

من المؤكد أن أصل الإشكال في القضية الكردية مرتبط بتقاسم النفوذ بين الدول الاستعمارية في المنطقة، والمتجلي باتفاقيات «سايكس بيكو» وغيرها، وبحقوقهم المنقوصة التي كرستها الأنظمة المتعاقبة، لذلك فإن الحديث عن أي حل منطقي للقضية الكردية، سواء في العراق أو في الدول المجاورة، مرتبط بشكل أساسي بصياغة حلول إبداعية تؤكد حقوق الكرد من ناحية وتضمن وحدة البلاد من ناحية أخرى، أمّا الحديث عن انقسام وانفصال في الوقت الذي ينحو فيه العالم نحو مزيد من الاندماج والتكامل، لن يأتي إلا بنتائج عكسية، أي: أن تجاوز ما خلفه الاستعمار السابق من تقسيم يتطلب المزيد من الحقوق الممنوحة وإلغاء الحدود وليس العكس، وإلا فإن الأمر سيكون تكريساً لـ«سايكس بيكو» وغيرها، بل ونقلها إلى مستويات أعلى.

هل الاستفتاء: أداة للحفاظ على السلطة؟

في الحالة الكردية العراقية، يتراكب الإشكال الكردي التاريخي في المنطقة مع خصوصية الوضع العراقي، باعتباره دولة انهار فيها النظام السابق بفعل احتلال أمريكي، عمل جاهداً على تكوين بنى سياسية واقتصادية تابعة وهشّة في مرحلة ما بعد الحرب وإعادة الإعمار، فتم الحدّ من دور الدولة وتجريدها من أدواتها للحد الأقصى، وفرض «ديمقراطية» قائمة على المحاصصة الطائفية والقومية، بالإضافة إلى صناعة الدستور بأيد أمريكية، ونهب الاقتصاد تحت شعارات برّاقةً للمؤسسات الدولية، ببناء نموذج اقتصادي بعد الحرب قائم على «النيوليبرالية» و«تحرير الاقتصاد».

وليس بعيداً عن ذلك سياسيو العراق الذين جاؤوا إلى الحكم على «ظهر الدبابة الأمريكية» وأمعنوا في إفساد العراق ونشر الفوضى، بالتالي، فإن بنيتهم ودرجة تبعيتهم لا تسمح لهم إلا بتنفيذ ما تقتضيه مصالح الغرب ورأسماله.

في هذا السياق، يواجه إقليم كردستان كما العراق أزمة سياسة بين الأحزاب، وأزمة اقتصادية جعلت من الحكومة عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية كالكهرباء والماء ورواتب العاملين في الدوائر الحكومية، لذلك، يرى بعض المحللين أن الهدف من الاستفتاء ليس إنشاء الدولة الكردية، بل التغطية على المشاكل الداخلية في إقليم كردستان وإبقاء القيادة الحالية في السلطة.

توتير مقصود

لم تؤيد المواقف الدولية بأغلبيتها علانيةً إجراء الاستفتاء، باستثناء موقف الكيان الصهيوني الذي زعم «تأييد الأكراد في حقهم بالانفصال»، وهنا ينبغي الانتباه إلى خطورة الانجرار وراء المحاولات البائسة للربط بين القضية الكردية وكيان العدو، فموقف الأخير ليس بالأمر المستغرب من كيانٍ يعتبر – وهو محق في ذلك- أن مصلحته تكمن في حدوث أي انقسام «ديني أو طائفي أو مذهبي أو قومي، أو أيٍّ كان» في دول الجوار. أما الموقف الأمريكي، فلا يمكن التسليم بما أعلن منه، وخاصة أن تعامل واشنطن تاريخياً مع الورقة الكردية قائم على اعتبارها أداة توتير في المنطقة، وأن انقساماً داخل الإدارة الأمريكية بات واضحاً بين اتجاهين، أحدهما يحاول جاهداً استمرار العمل بالعقلية الحربجية، وآخر ينحو لأن يكون أكثر براغماتية وانكفاء.

في الحالة الكردية العراقية يتراكب الإشكال الكردي التاريخي في المنطقة مع خصوصية الوضع العراقي عموماً

وكان من الملفت خلال الأسبوع الماضي الانطباع التصعيدي الذي خلفته الاشتباكات التي دارت في محافظة كركوك العراقية بين عناصر مسلحة «كردية» وأخرى «تركمانية» في خضم الحديث عن الاستفتاء، وهو ما يمكن اعتباره مؤشراً جدياً على إمكانية تحول هذا الاستحقاق إلى ورقة توتير في شمال العراق لا يمكن التكهن بكل احتمالاتها وسيناريوهاتها.

إن النظر إلى المعطيات التي جرى إعلانها خلال الأسبوع الماضي فحسب كافية لفهم أن الإقدام على الاستفتاء لم يعد يهدد الدول المتضررة منه فحسب، بل بات سلاحاً موجهاً إلى الشعب الكردي ذاته، ومن ذلك، ما جرى من عمليات عسكرية على الحدود الجنوبية لتركيا التي اعتبرت – على لسان وزير خارجيتها بن علي يلدريم- مسألة الاستفتاء «مسألة أمن قومي سنتخذ الخطوات الضرورية تجاهه»، بالإضافة إلى الموقف الرسمي لبغداد الذي يلمح إلى إمكانية التنسيق مع عدد من الدول الأخرى لفرض حصار على كردستان العراق، ذلك في ظل الموقف الدولي الرسمي الذي جرى التعبير عنه بإجماع الأعضاء الـ15 لمجلس الأمن الدولي على رفض إجراء الاستفتاء...

الدرس الفرنسي ليس فريداً

شهدت حركة الاحتجاجات الفرنسية ضد وصفات «الإصلاح» الاقتصادي النيوليبرالية التي يصر عليها الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، تصاعداً جدياً خلال الأسبوع الماضي، وكان ملفتاً فيها التنسيق عالي المستوى بين النقابات العمالية والأحزاب اليسارية الخارجة عن «تعاليم» اليسار الأوروبي مسلوب الإرادة.

■ سعد خطار

كثيرون أصابهم الإحباط لدى الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية الفرنسية في شهر أيار الماضي، حيث بدا المشهد وكأن الأمور قد جرى حسمها نهائياً لمصلحة ماكرون «مرشح حزب المال»، وأن البلاد قد شهدت انتقالاً من حكم «الاشتراكية الديمقراطية» التي استنفدت نفسها وباتت عاجزة عن لعب دورها الوظيفي إلى «الوجوه المصرفية الجديدة» والمحمولة على التلميع الإعلامي بصورةٍ أساسية، هذا الانتقال الذي جرت حياكته بدقة من قبل كبار الشركات العالمية.

لكن ما أغفلته أغلبية المحبطين من نتائج الانتخابات، هو: أن ما تريده قوى المال شيء، وما هي قادرة فعلياً على تنفيذه شيء آخر. فلم يكد يكمل ماكرون شهوره الأولى في السلطة، حتى ارتفعت حالة الاعتراض الشعبي إلى حدود واسعة، وبدأت تخرج إلى العلن الإحصاءاتُ التي تتحدث عن الهبوط الحاد في شعبية الرئيس الجديد، في مقابل تصاعد حالة التأييد والالتفاف على حركة الاحتجاج التي تقودها النقابات واليسار الباحث عن تغيير جذري. فهل الحالة الفرنسية فريدة من نوعها؟ نظرة سريعة على حركة الاحتجاج العالمية تقول خلاف ذلك، فصعود الحركة الشعبية ليس مرتبطاً لا بفرنسا ولا بأوروبا فحسب، بل تمتد – حرفياً- من أقاصي آسيا إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية، وتطال القوى الغربية المتراجعة كم ا تطال القوى الصاعدة، وتتسع لتشمل محددات «الرضى الاجتماعي» كلها، من المسائل الوطنية المتعلقة بوضع حدّ للتدخلات والقواعد العسكرية الغربية في دول العالم، إلى الاحتجاج على مسائل الأجور والتفاوت الطبقي، وصولاً إلى القضايا المصيرية التي تهدد الجنس البشري بأكمله كمسألة المناخ التي تفرض نفسها على جدول الأعمال.

حركة الاحتجاج هذه، والمستندة أساساً إلى القضايا المصيرية التي لم تعد البشرية قادرة على الاستمرار دون النضال ضدها، تفتح الأفق في وجه الحركة الثورية العالمية، وتوسع عملياً من القاعدة الاجتماعية لأحزاب اليسار الجدية التي في نضالها لا تقف في وجه رأس المال فحسب، إنما تناضل من أجل بقاء الجنس البشري...

أولياء الدم وملّاك الثورة!

منذ بدء الأزمة، أصبح السؤال عن الدم السوري المهدور، والثأر له، عنوان البروباغندا المرافقة لتطور الأزمة، وأداة التحكم بوعي أنصار كل طرف، والمرجع في رسم المواقف، الدم بات سيد الموقف، والحقيقة التي يجب أن تخضع لها كل الحقائق الأخرى.

استمرار متشددي معارضة الرياض في مثل هذا الموقف يعني أنهم يدفعون أنفسهم دفعاً إلى الحضيض

■ عامر حسن

ومن خلال البكاء على الدم السوري، تم وتتم تبرير كل شيء بدءاً من الشعارات السياسية الخاطئة، التي لا تأخذ أياً من أبجديات علم الاجتماع السياسي في إدارة الدولة والمجتمع بعين الاعتبار، وصولاً إلى تبرير الخيانة السافرة والتنسيق مع – لا بل استدعاء– أعداء الشعب السوري التاريخيين للتدخل، أي: أنه أصبح الستار الأخلاقي للتمترس خلف شعاري «الحسم» و«الإسقاط»

أهداف «الثورة!»

في هذا السياق يصر ما يسمى «الائتلاف الوطني» على التمترس خلف «أهداف الثورة»، دون أن يفوضه أحد بتحديد هذه الأهداف، وطريقة الوصول إليها، ودون أخذ رأي الشعب السوري في تقرير مصيره، واختيار نظامه السياسي، وإذا كانت هناك جهة ما فوضته بهذه المهمة، وفي سياقها البائس، فهي تلك القوى الدولية التي تغير مواقفها اليوم، وبالتالي فإن الأهداف المزعومة تتساقط بتساقط مواقف تلك القوى الدولية، التي تجاهر بضرورة الذهاب إلى الحل السياسي دون شروط مسبقة.

البراغماتية تتكلم!

اضطرت القوى الدولية في ظروف التوازن الدولي الجديد إلى تغيير مواقفها، بعد أن دفعت تلك القوى معارضة «الائتلاف» من مأزق إلى مأزق، عبر التلميح والتلويح باستخدام القوة العسكرية المباشرة بإسقاط النظام، وتسليم الحكم لهذه المعارضة، ليتبين في ظل البراغماتية الغربية، بأنها باتت مجرد أوهام، وليصبح هذا القسم من المعارضة السورية في مأزق جديد، فلا هي قادرة على استكمال مشروعها في «الإسقاط»، لأنه رفعته أصلاً بالاتكاء على أوهام الدعم الدولي، ولا هي مؤهلة للتراجع عن مواقفها السابقة، بعد أن دفعت الآلاف من الشباب السوري إلى معترك الحرب، لتحقيق هذا الشعار، وعليه: فإن هذه المعارضة تمر بمرحلة موت سريري بسبب فشل مشروعها السياسي، مهما تشدقت بالجملة «الثورية» وليس أمامها خيار سوى الانضمام إلى الجهود الدولية للوصول إلى حل سياسي ودون شروط مسبقة، أو أن تحكم على نفسها بالخروج من المشهد السياسي.

الحضيض يشرع أبوابه

إن استمرار متشددي معارضة الرياض في مثل هذا الموقف، يعني أنهم يدفعون أنفسهم دفعاً إلى الحضيض، ليس السياسي فقط، بل الأخلاقي أيضاً.. فالمشروع السياسي تأكد فشله، وهذه الطريقة لـ«للثأر» للدم السوري لم تجلب إلا المزيد من الدم، والشيء الوحيد الذي استطاعت فعله هو إطالة عمر الأزمة، مما يعني أن تتلبس المسؤولية السياسية والأخلاقية كلها فيما وصل إليه الوضع في البلاد، وتوفير مبررات وذرائع لعرقلة الحل السياسي على أساس القرار2254.

الاستفتاء الكردي والتهديدات التركية

تعددت ردود الأفعال الدولية والإقليمية على الاستفتاء الكردي، وبغض النظر عما تخبئه الأيام القليلة المتبقية لإجراء «مالئ الدنيا وشاغل الناس» تأجيلاً أو إجراءً، فإن ما كشفت عنه المواقف الإقليمية، والدولية، هو: أن أكثر المواقف تشنجاً من عملية الاستفتاء، كان الموقف التركي، الذي وصل إلى حد التلميح والتلويح بالتدخل العسكري المباشر.

■ رمزي السالم

تتجلى المفارقة بشكلها الصارخ في الموقف التركي، بأن عموم التجربة الكردية العراقية ومنذ عام 1990 تمت برعاية تركية، وليس أدل على ذلك أكثر من وجود قوات عسكرية تركية حتى اللحظة في الإقليم، وبموافقة ومباركة من قيادة الإقليم نفسها، ناهيك عن حجم التبادل التجاري بينه وبين تركيا، والذي يعني: أن التفريط به، تفريط بأهم مقومات استمرار التجربة، باعتبار أن تركيا هي البوابة الأساسية للتواصل مع العالم الخارجي.

لا للتدخل التركي

بغض النظر عن الموقف من الاستفتاء، من حيث التوقيت، والمرامي، فإن أي تدخل عسكري من الطرف التركي، مرفوض جملة وتفصيلاً، كونه سيؤدي إلى المزيد من التعقيد في الوضع الإقليمي من جهة، وباعتباره تدخلاً في شؤون دول الجوار، واعتداء على شعب يعيش على أرضه التاريخية، فإذا كان الاستفتاء مرفوضاً من حيث التوقيت والمرامي، فإن أي تدخل عسكري تركي هو الآخر محل إدانة.

الحل الوحيد

لم تكن القضية الكردية في أية دولة من الدول الأربعة، قضية داخلية بالمعنى التقليدي، وتلكم من خصائص هذه القضية منذ أن رسم سايكس وبيكو خرائط المنطقة، وبالتالي فإن حلها لن يكون حلاً حقيقياً، إلا عندما يكون في إطار حل شامل وإستراتيجي، يأخذ مصالح البلدان والشعوب بعين الاعتبار، وعندما نقول مصالح البلدان والشعوب لانقصد بالتأكيد، مشروع النخب السياسية التي تتسيد المشهد اليوم، لا كردياً ولا عربياً ولا تركياً ولا إيرانياً، بل نعني الخروج من الإحداثيات التقليدية المهيمنة، التي أخضعت المشهد الإقليمي منذ الحرب العالمية الثانية للتجاذب القومي، ليصبح ضحيتها عموم شعوب المنطقة، ولا نبالغ بالقول: أن التوتر الإقليمي واحتمالات تفاقمه، إنما يعود في جانب منه إلى عدم حل القضية الكردية حلا ديمقراطياً عادلاً، وإن أي حل انفرادي لا يعني حل القضية، بل يعني تغيير اتجاهاتها فقط، لتؤدي إلى النتيجة نفسها، وهي: إنهاك دول وشعوب المنطقة كلها، ودفعها إلى دوامة أزمات جديدة.

أهالي الزبداني ومعاناتهم المغيبة!

عادت الزبداني، وتزايدت الأحاديث والتغطيات الإعلامية لهذه العودة، مع الكثير من الزيارات والاهتمام الرسمي، التي رافقتها حملات البهرجة والتصوير والتهليل.

■ مراسل قاسيون

بالمقابل فقد كان الغائب الوحيد عن هذه الأحاديث والتغطيات كلها هم أهل المدينة، ومعاناتهم القديمة والجديدة المتجددة.

معاناة مستمرة

فبعد المعاناة التي تكبدها هؤلاء طيلة الأعوام الستة الماضية، والتي فرضت على الكثير منهم النزوح من مدينتهم إلى مناطق قريبة أو بعيدة، أو التي فرضت على قسمٍ منهم البقاء ليعانوا من مغبات ممارسات المجموعات المسلحة، بالإضافة للمعاناة جراء الحصار، لم يتمكنوا من أن تكتمل فرحتهم، خاصة في ظل الواقع الاقتصادي المعاشي، الذي يستنزف الإمكانات، وفي ظل عدم توفر فرص العمل، وخاصة الفلاحين بسبب طول مدة خروج أراضيهم الزراعية عن الخدمة، والتي تعتبر المصدر الوحيد لرزقهم ومعيشتهم.

تعددت مصادر المعاناة الجديدة بالنسبة لهؤلاء، اعتباراً من عدم تمكنهم من العودة إلى بيوتهم التي طالها الدمار والتخريب والتعفيش، مروراً بالإنذارات التي تلقوها من أجل إخلاء البيوت التي سكنوها مؤقتاً من قبل أصحابها، وهذا حقهم لا ينكرونه عليهم، ولكن واقع الفقر وضيق ذات اليد يحول دون تمكن هؤلاء من دفع بدلات الإيجار الشهرية المرتفعة، وصولاً إلى واقع تردي الخدمات والبنى التحتية في المنطقة، والتي تحتاج لإعادة التأهيل، وليس انتهاءً بملف التعويضات التي يطالبون بها دون جدوى حتى الآن.

وعود رسمية ومستثمرون!

رغم الكثير من الأحاديث والوعود الرسمية على مستوى تأهيل وتحسين الخدمات والبنى التحتية، والحديث عن رصد الاعتمادات والأموال المخصصة لذلك، إلا أن واقع الحال يقول: إن الأولويات على المستوى التنفيذي لهذه الخدمات والبنى التحتية يتم حصادها من قبل أصحاب المطاعم والمنتزهات في المنطقة، مع ما رافقها من دعاية على المستوى الترويجي لإعادة النشاط السياحي للمنطقة، والتي تحقق لهؤلاء الأرباح، طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار ما تم التصريح به من إمكانية منح القروض الميسرة لهؤلاء من أجل استعادة الأنشطة والاستثمارات السياحية في المنطقة، مع تغييب حقوق ومصالح الأهالي.

كأن منطقة الزبداني عبارة عن مطاعم ومنتزهات وسياحة واستثمار فقط ولا يوجد فيها سكان آهلون

وكأن منطقة الزبداني عبارة عن مطاعم ومنتزهات وسياحة واستثمار فقط، ولا يوجد فيها سكان آهلون لهم حقوقهم كما غيرهم، وخاصة على مستوى تمكنهم من ترميم بيوتهم وتعويض ممتلكاتهم!.

مطالب محقة

أهالي الزبداني لديهم مجموعة من المطالب المحقة والعاجلة، والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

الإسراع في إعادة الإعمار للمنطقة، وتوفير الإمكانات الكفيلة بتحقيق ذلك.

صرف التعويضات المالية لأهالي المدينة لقاء الأضرار التي لحقت بمساكنهم وممتلكاتهم.

صرف التعويضات المالية المناسبة لأصحاب الأراضي الزراعية التي خرجت عن الخدمة طيلة السنوات السابقة، من أجل أن تستعيد هذه الأراضي إنتاجها الزراعي التي تشتهر به الزبداني، وخاصة الأشجار المثمرة بالفواكه على أنوعها.

إعادة تأهيل البنى التحتية، وخاصة شبكات المياه والكهرباء.

تخفيض ساعات التقنين الكهربائي، وخاصة قبل حلول فصل الشتاء، باعتبار أن المنطقة من المناطق الباردة التي تغطيها الثلوج في هذا الفصل.

أخيراً، أن ينال هؤلاء بعض من الاهتمام الحكومي الرسمي أسوة بالاهتمام بأصحاب الرساميل والاستثمارات السياحية في المنطقة وغيرها من المناطق.

أملاك الدولة: أين «سمعة العمل الحكومي»!

من المفيد، بل من الضروري والمهم، إعادة تسليط الأضواء على ملف أملاك الدولة المستثمرة من قبل القطاع الخاص، أو المؤجرة له، أو المنسية بأروقة المحاكم بانتظار البت بشأنها.

■ عاصي اسماعيل

فتحت إحدى الصحف المحلية مؤخراً ملف أملاك محافظة دمشق، والتي يؤجر بعضها بالليرات، كما يستباح بعضها الآخر، والبعض القليل المتبقي غير موضوع بالاستثمار، مع الكثير من التداخلات الإدارية والقانونية الشائكة، والنتيجة: هدر جزء كبير وهام من الموارد السورية سنوياً.

رسمياً

الملف أعلاه ذكّرنا باقتراح سبق وأن كان على جدول عمل الحكومة، وذلك منذ شهر آذار الفائت، مضمونه إحداث هيئة عامة لأملاك الدولة ترتبط برئاسة مجلس الوزراء، حيث أوردت إحدى وسائل الإعلام في حينه ما نسبته لمسؤول حكومي رفيع المستوى قوله بوجود «أصول عقارية كبيرة جداً تملكها الدولة غير مستثمرة اقتصادياً، ما يفوت على الخزينة العامة للدولة موارد مالية ضخمة جداً، قدرها أحد المسؤولين المعنيين بالملف بأنها قد تعادل إيرادات النفط في سورية قبل الحرب».

وفي اجتماع العمل المخصص لمتابعة موضوع إعادة النظر ببدلات إيجار عقارات الدولة المؤجرة والمستثمرة من قبل القطاع الخاص الذي عُقد بتاريخ 2017/7/15، قال رئيس الحكومة: «هنالك عقارات وأملاك مؤجرة بأسعار لا تليق بسمعة العمل الحكومي، ويجب إعادتها إلى نصابها الصحيح لتحقيق الفائدة المرجوة منها».

أملاك كثيرة وإيرادات ضئيلة

بالعودة إلى ملف أملاك محافظة دمشق، فالمحافظة تمتلك العديد من العقارات ضمن دمشق يقام على أغلبها مشاريع خدمية واستثمارية «مراكز الانطلاق، سوق الهال في الزبلطاني، مجمع القدم الخدمي، مرائب للسيارات، بالإضافة إلى الكثير من العقارات المؤجرة لمؤسسات رسمية ولجهات خاصة» وفي المجمل، فإن الإيرادات التي تجنيها المحافظة لقاء استثمار وتأجير هذه العقارات والأملاك تعتبر ضئيلة ومتدنية، بما لا يقاس مع ما يحققه المستثمرون من هذه الأملاك، بالإضافة إلى كونها غير متناسبة مع الأسعار والبدلات الرائجة، مع ما يعنيه ذلك من تفويت الكثير من العائدات والموارد للمحافظة، كما لخزينة الدولة، والتي من المفترض أن تنعكس إيجاباً على مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

على حساب المواطن!

ما يفقأ العين بعد ذلك كله: أن المحافظة، كما غيرها من الجهات الحكومية، وعند بحثها عن موارد تلجأ إلى جيوب المواطنين، بل وتتعدى على حقوقهم أحياناً بذريعة الاستثمار والتطوير العقاري والتنظيمي، ولعل مشروع «خلف الرازي» الذي جرى دون أن تحل المحافظة أزمة السكن البديل للمواطنين، وغيرها الكثير، مثال واضح على ذلك.

والنتيجة، أن ممارسات محافظة دمشق على مستوى أملاكها وعقاراتها المؤجرة والمستثمرة، ليست مختلفة عن الممارسات الجارية على أملاك الدولة كلها، بوزاراتها ومؤسساتها وجهاتها العامة، حيث تهدر الكثير من الاستثمارات، وتفوّت على الخزينة العامة الكثير من الموارد، في مقابل جني المزيد من الأرباح في جيوب أصحاب الرساميل، نهباً وفساداً، على حساب الوطن والمواطن.

والسؤال الواجب الطرح: أين هي سمعة العمل الحكومي؟

سكان السبينة: تعا ولا تجي!

بدأت وعود العودة إلى السبينة بريف دمشق، منذ حوالي العام أو أكثر، وبين اليوم وغدٍ، طال الإنتظار، حتى جاء الوعد الرسمي بأن تاريخ 27 آب من العام الجاري هو الموعد الفعلي للعودة.

■ حازم عوض

تجمهرت العائلات التي أثقلها ألم النزوح عند مدخل المدينة منذ الصباح الباكر، هاتفين للانتصار، لكن لم يكن أحد منهم يعلم أنه لن يدخل في هذا التاريخ، وأن تجمهرهم في هذا اليوم هو «كومبارس» لزيارة الوفد الحكومي إلى المنطقة.

تلاشي الآمال!

خلال أسبوع عاد الأهالي إلى المنطقة بناء على طلب محافظة ريف دمشق والقنيطرة ووزارة المصالحة، لكن الصدمة كانت كبيرة «هل هذه هي السبينة التي دعونا للعودة إليها؟ كيف سنعيش؟» هكذا تساءل أبو جلال أحد سكان المدينة، قائلاً: «كانت صدمة كبيرة، الدمار في كل مكان، والبنى التحتية غير مؤمنة، فكيف سنعود؟».

أبو جلال وغيره من مئات الأسر النازحة من السبينة أصيبوا بالصدمة ذاتها، فمع إعلان العودة، بدأت تتقد آمال خلاصهم من النفقات الشهرية التي يجنيها تجار الأزمة على حساب حاجتهم للسكن بعد نزوحهم. لكن، تلك الآمال تلاشت بسرعة أمام الأمر الواقع، فإما العودة لدفع إيجارات السكن وتحمل معاناة النزوح، أو «القبول بسكن غير مخدم بأبسط متطلبات الحياة كالمياه والكهرباء والنظافة».

في شبه المنزل سأبقى!

تقول أم عمار: كانت حججهم في تأخير عودتنا، أنهم يعملون على إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية، لكننا تفاجأنا بعدم وجود شيء، لا ماء ولا كهرباء، ومحتويات منازلنا مسروقة بالكامل».

أم عمار «عضت على جرحها» على حد تعبيرها، وعادت إلى «شبه المنزل» الذي بالكاد تعرفت على ملامحه، هرباً من 40 ألف ليرة كانت تدفعها أجرة لغرفتين وصالة في ضاحية 8 آذار.

هي في الستين من عمرها تقريباً «أم عمار» ومازالت تنتظر وعود الحكومة بتأهيل المكان علها تصدق، بينما يخالفها كثر.

فِرَقُ عمل!

منذ أكثر من عام، وعلى وجه السرعة، شكل محافظ القنيطرة فريق عمل برئاسة نائبه وعضوية اثنين من المكتب التنفيذي المعنيين في مجالس البلدات والمدن، ومديري المياه والصرف الصحي والتربية ورؤساء الوحدات الإدارية في «سبينة- الذيابية- مفرق حجيرة» لبحث إعادة تأهيل البنى التحتية في تلك التجمعات من مياه الشرب والصرف الصحي والمدارس والمراكز الصحية والنظافة حتى وضعها بالخدمة.

وفي بداية العام الجاري وتحديداً في الشهر الأول، تفقّد وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية ومحافظا ريف دمشق والقنيطرة واقع السبينة وما تم تأهيله من بنى تحتية وخدمات فيهما تمهيداً لعودة الأهالي على حد تعبيرهم.

النزوح أفضل!

لكن، كل تلك التصريحات كانت «دعائية» بحسب أبي نبيل الذي قال «لماذا عندما دخلنا تغيرت تصريحاتهم؟ ماذا كانوا يتفقدون؟ وماذا كان يفعلون؟» أبو نبيل يقصد تصريحات محافظ ريف دمشق التي قال فيها يوم 27 آب الماضي: أنه «اعتبارا من اليوم ستباشر ورشات الهاتف والصرف الصحي والمياه والكهرباء في المحافظة بالعمل لإعادة مختلف الخدمات التي تحتاجها البلدة أثناء عودة الأهالي إلى منازلهم»، والذي كان بمثابة إعلان رسمي «لزيف التصريحات» السابقة على حد تعبيره.

تحررت السبينة من الإرهاب منذ 4 سنوات، وتلك المدة كانت كفيلة «لتعفيش الممتلكات» على حد تعبير أحمد الذي تابع بقوله «4 سنوات كانت كفيلة بتعفيش المصانع وكابلات الكهرباء والهاتف، ومحتويات المنازل، ولم تكن كافية لاعادة تأهيل المنطقة؟، هناك مشكلة حقيقية بجدية محافظة الريف والقنيطرة، وأنا اليوم مصدوم جداً، فقد أحتاج أكثر من 3 ملايين ليرة كي أعيد ما نهب من منزلي، وإن فعلت لن أكون قادراً على السكن فيه، لعدم توفر الماء والكهرباء والاتصالات وغيرها من أمور، وعلى هذا سيكون النزوح واستئجار منزل في محيط المنطقة أفضل».

عاد الأهالي إلى المنطقة بناء على طلب محافظة ريف دمشق والقنيطرة لكن الصدمة كانت كبيرة «هل هذه هي السبينة التي دعونا للعودة إليها؟ كيف سنعيش؟»!.

«ضحكو علينا، ووعدونا وعوداً بالهواء، وتحديداً محافظة ريف دمشق» يقول أبو سالم، ويتابع «محافظة القنيطرة فقط من قدم أعمالاً للمنطقة في أحياء النازحين وأهلوا 7 مدارس من أصل 10 ورمموا 7 آبار فقط».

وأغلب سكان السبينة هم أبناء الجولان المحتل ولاجئون فلسطينيون، وهي تتبع إدارياً بالجزء الأكبر لمحافظة ريف دمشق بحكم الموقع الجغرافي، وما تبقى منها يتبع لمحافظة القنيطرة.

تبرير!

مصدر مسؤول في مديرية كهرباء ريف دمشق قال في تصريحات صحفية: إنه منذ عام 2016 لم يتم تنفيذ أية خطوة حقيقية لمد الكهرباء إلى مدينة السبينة سوى مد الخطوط المتوسطة للمحولات، مع العلم أن عملية مد الخطوط المتوسطة لا تحتاج إلى أكثر من شهرين – ثلاثة أشهر للمحولات.

وتابع «بلغت نسبة إنجاز الخطوط المتوسطة 70% علماً أنها ليست مجدية في الإنارة التي تحتاج لكابلات وإيصال الخطوط المنخفضة، التي يستجر منها الأهالي، وهذه الأخيرة غير موجودة حتى هذه اللحظة»، ويبرر المصدر هذا التقصير بأن «محافظة ريف دمشق تعطي الأولوية لإصلاح الكهرباء في المناطق المحررة حديثاً مثل الزبداني وبلودان، إضافة إلى أن المتعهدين في ريف دمشق لا يتجاوزون الأربعة».

وعدا عن مشاكل الكهرباء والمياه، التي يحصل عليها السكان عن طريق الصهاريج، هناك إهمال «واضح وغير مبرر» في إزالة الأنقاض وتقديم الخدمات، وترميم المدارس وتأهيل الآبار بحسب السكان الذين أكدوا لـ «قاسيون» بأن دعوتنا للعودة كانت شبيهة بالأغنية التي تقول» تعا ولا تجي.. «!!.

أهالي داريا خشية من الرسائل المبطنة

تم مؤخراً نقل المجمع القضائي من مدينة داريا إلى مدينة معضمية الشام، ولا شك بأن هذه الخطوة تعتبر إيجابية على مستوى الخدمات التي من المفترض أن يقدمها هذا المجمع للمواطنين في المنطقة.

■ مراسل قاسيون

إلا أن أهالي داريا حاروا بين الرضى عن هذا الإنجاز، أو الخشية من تداعياته، وخاصة على مستوى تسويف وتأخير عودتهم لمدينتهم.

يشار إلى أن المحامي العام بريف دمشق كان قد سبق وأعلن منذ أكثر من شهرين، بأن المجمع القضائي في داريا سيكون مقره في المعضمية، وسيتم افتتاحه بعد تجهيز المستلزمات التي يحتاجها، وبأن افتتاح المجمع سيكون له دور كبير في عودة الحياة الاقتصادية والخدمية والاجتماعية للمنطقة، ولاسيما أن هناك عدداً كبيراً من أهالي داريا مقيمون في المناطق المحيطة بها، وأعلن في حينه عن إنقاذ نحو 300 ألف دعوى، مبيناً أنه تم تشكيل لجنة لإنقاذ ما تبقى من الدعاوى وأنه يجري العمل على ترميم الدعاوى المتلفة، كما وأكد أن مجرد افتتاح المجمع القضائي في المعضمية يدل على قرب عودة الحياة الطبيعية للمنطقة.

أهالي داريا، وعلى الرغم من أهمية المجمع القضائي بالنسبة إليهم على مستوى الخدمات التي سيقدمها، وخاصة على مستوى توثيق المعاملات والدعاوى، والأهم إعادة تجميع الوثائق وتبويبها، وكل ما يتعلق بتوثيق حقوقهم وملكياتهم السابقة واللاحقة، إلا أنهم كانوا مصرين على أن يتم اعتبار هذا النقل له الطابع المؤقت، إلى حين السماح لهم بالعودة إلى مدينتهم وبيوتهم وأرضهم، وإعادة المجمع لمدينتهم، كما غيره من المقار والمجمعات الخدمية العامة الأخرى.

كما لم يخفوا بالمقابل خشيتهم من أن يحمل هذا الإجراء رسالة مبطنة مضمونها تأجيل وتسويف عودتهم لمدينتهم، التي عادت إلى سلطة الدولة بعد الاتفاق مع المسلحين منذ أكثر من عام، مع كل الوعود التي تلقوها خلال هذه الفترة عن قرب عودتهم، واستعادة حياتهم ونشاطهم الاقتصادي والاجتماعي والخدمي، أسوة بغيرهم من البلدات والمدن التي استعيدت السيطرة عليها خلال الفترة نفسها وعاد أهلها ومواطنوها إليها.

مصالح المؤمَّن عليه غائبة دائماً!

اقتراح تأميني جديد يصب في مصلحة أصحاب الأرباح على حساب مصلحة أصحاب الأجور، فقد تداولت وسائل الإعلام، منتصف الأسبوع المنصرم، الحديث عن اقتراح إحداثِ شركة خاصة بالتأمينِ الصحي، تشمل أطراف العملية التأمينية جميعها.

■ سمير علي

الاقتراح أعلاه تقدم به مدير التأمين الصحي في المؤسسة العامة السورية للتأمين، والذي اعتبر اقتراحه فرصة لشركات التأمين الخاصة للمساهمة برأسمال الشركة، بما يواكب التزايد المستمر والمتسارع لإجمالي المحفظة التأمينية.

فرصة تربّح!

حسب الاقتراح، فإن الشركة المحدثة سيتم تمويلها من خلال مساهمة شركات إدارة النفقات الطبية، إلى جانب شركات التأمين الخاصة العاملة في السوق السورية، المرخصة أصولاً، مع النقابات واتحاد العمال، وذلك في رأس المال وبمعدلات الربح والخسارة، مع الكثير من التوضيحات الرقمية حول نسب المساهمة، ونسب الاقتطاعات المخصصة للتمويل من هذه الجهات، بالإضافة إلى المزايا التي ترتبط بأهمية استمرارية المشروع، ورفد التأمين الصحي بموارد مالية، ومنع ازدواجية الصرف أو الاستفادة من مكانين.

كما لم يخف الاقتراح نية التوجه الحكومي بناءً عليه، إلزامية تأمين القطاع الاقتصادي الحكومي عن طريق السورية للتأمين، مع استمرارية سداد حصص القسط التأميني عن عقود القطاع الإداري، بالإضافة إلى تحويل اقتطاعات مؤسسة التأمينات الاجتماعية المحسومة من العاملين لمصلحة التأمين الصحي.

تبريرات وغائب وحيد؟

أما عن التبريرات فقد كانت بسبب زيادة حجم وأرقام أعمال المديرية، وازدياد عدد الجهات المؤمن لها في محفظة التأمين الصحي، وأعداد المؤمن لهم ضمن هذه الجهات، وكذلك ضغط العمل والأعباء المتزايدة والمستمرة التي تعجز المديرية بهيكليتها الحالية عن القيام بها ومواكبتها، أو حتى الاستمرار فيها مع الأعداد المتزايدة انضماماً للتأمين، ومع عدم إغفال الحاجة لـ 700 موظف لإدارة المحفظة التأمينية.

الاقتراح والتبريرات والمزايا وتقاسم الأرباح، ومصالح الشركات الخاصة، وتخفيف الأعباء عن المديرية، وغيرها من القضايا المتشعبة الأخرى، كانت كلها حاضرة في حديث مدير التأمين الصحي في السورية للتأمين، والغائب الوحيد كان مصلحة العاملين المؤمن عليهم، أو الذين سيفرض عليهم الانضمام للمحفظة التأمينية الصحية مستقبلاً.

الربح هو الغاية والهدف

مما لا شك فيه، أن إحداث هذه الشركة الخاصة غايته تحقيق الأرباح، وهو ما لم يتم إغفاله صراحة حسب الاقتراح أعلاه، ومع المهام الكبيرة التي تم الحديث عنها، والحاجة للمزيد من الطاقم الإداري العامل من أجل تنفيذها، فهذا يعني بالواقع العملي المزيد من الانفاق، وهو ما سوف يتم البحث عن موارد من أجل تغطيته، بعيداً عن حصص الأرباح المأمول بها من كل بد، وبالتالي فإن جيوب العاملين هي الجهة المستهدفة من أجل تغطية هذا الإنفاق المتزايد، أو أن صحته هي التي ستكون مستهدفة عبر المزيد من سوء الخدمات، أو تخفيض التغطيات التأمينية، وغيرها من البوابات الأخرى التي ستنعكس سلباً على صحة العامل بالنتيجة.

حيث لم يتم التوضيح فيما إذا كان بمقابل إحداث مثل هذه الشركة الخاصة، سوف يحمل المؤمن عليهم نفقات إضافية تتمثل بزيادة الاقتطاعات الشهرية من أجورهم، أو أنه سينعكس عليهم عبر المزيد من تدني الخدمة!.

الغائب الوحيد كان مصلحة العاملين المؤمن عليهم أو الذين سيفرض عليهم الانضمام للمحفظة التأمينية الصحية مستقبلاً.

وعسانا نكون مخطئين بتقديرنا هذا، بانتظار ما ستتفتق به القرائح من مستجدات على هذا القطاع، الذي تزايدت به الاقتراحات، كما تزايدت به وعليه أيدي الباحثين عن المزيد من الأرباح والثروة على حسابه وعلى حساب المؤمن عليهم.

تقارير رسمية

لعله من المفيد تسليط الأضواء على ما بينه التقرير الصادر عن هيئة الإشراف على التأمين، بأنه وخلال النصف الأول من العام الحالي حقق أقساطاً بقيمة 14 مليار ليرة، دفعها المؤمنون لـ 13 شركة عاملة في السوق، منها 9,7 مليارات ليرة حصة المؤسسة العامة السورية للتأمين، موضحاً أن عائدات سوق التأمين تتحسن وتتطور بشكل مستمر، حيث بلغت نسبة الزيادة خلال الربع الأول من العام الجاري عن الفترة نفسها من العام الماضي بنحو 30 بالمئة.

كما أشارت الهيئة في تقريرها إلى أن إجمالي الأقساط التي حققتها شركات التأمين في فروع التأمين كافة بلغت 9,5 مليارات ليرة بارتفاع عن الفترة نفسها من العام 2015 بنسبة 34%، وفي المرتبة الثانية من إجمالي أقساط السوق، جاء فرع التأمين الصحي حيث بلغت نسبته حوالي 21% من إجمالي الأعمال محققاً أقساطاً بلغت 1,9 مليار بنمو حوالي 62% عن عام 2015، في حين حقق فرع تأمين السيارات الإلزامي الحصة الأكبر من السوق بنسبة 31% من إجمالي الأعمال، وبأقساط بلغت 2,9 مليار ليرة.

لقد وصل إجمالي الربح الصافي لشركات التأمين الخاصة 4,8 مليارات ليرة، بنمو حوالي 12% عن عام 2015، أما الربح التشغيلي لشركات التأمين الخاصة في فروع التأمين كافة بلغت 2,4 مليار ليرة.

حكومة محابية

المؤسف بعد ذلك كله أن الكثير من الاقتراحات التي تصب في مصلحة شركات القطاع الخاص، يتقدم بها «متبرعون» من العاملين في قطاع الدولة، وكل مرة بذريعة وبمسميات مختلفة، وبعبارات منمقة ومسبوكة قديمة مجددة، معززة بالدراسات والأرقام والأوهام، وكأن قطاع الدولة أصبح عاجزاً عن القيام بمهامه، أو هكذا يتم تسويق صورته، لتستمر عملية تغييبه وتهميشه وإضعافه، بما يخدم القطاع الخاص ويحقق مصالحه، على حساب قطاع الدولة والعاملين فيه، كما على حساب المواطنين والبلد بالنتيجة.

وهذه الاقتراحات، بأهدافها وغاياتها ومراميها، تمرر حكومياً بكل يسر وسلاسة، المرة تلو الأخرى، مع الكثير من الامتيازات الإضافية للقطاع الخاص والمستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال، وهو ليس مستغرباً من كل بد، في ظل الاستمرار بالعمل وفقاً للنهج الليبرالي نفسه للحكومة، المحابي لمصالح هذه الشريحة على حساب البقية الباقية من الشعب السوري، طبعاً مع عدم إغفالنا لوجود الكثير من «المتبرعين» أيضاً للدفاع عن هذه السياسات وترويجها وتسويقها، في المواقع والقطاعات كلها، والكثير من المنابر؟

فرق العمل الحكومي ليست جعجعة بل طحناً!

في جلسته المنعقدة بتاريخ 2017/9/19، وبهدف الإحاطة بصناعة تجميع السيارات، قرر مجلس الوزراء تشكيل فريق عمل حكومي لدراسة واقع شركات تجميع السيارات.

■ نوار الدمشقي

واقع حال المواطن يقول: أسمع جعجعة ولا يصيبني إلا المزيد من الطحن!

وقد شمل هذا التشكيل كل من وزراء المالية والصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية والنقل وحاكم مصرف سورية المركزي.

فريق وفرق

وبعيداً عن فريق العمل الحكومي الأخير ومهمته، فإن موضوع تشكيل فرق العمل الحكومي قديم متجدد، فقد سبق وأن تم تشكيل الكثير منها، من أجل القيام بالكثير من المهام، وتنفيذ الكثير من التوجيهات، أو القيام بإعداد الدراسات وتقديم التقارير، وفيما يلي بعضٌ من تلك الفرق التي تم تشكيلها منذ مطلع العام الحالي فقط:

كانون ثاني 2017، تشكيل فريق عمل لتقييم واقع مدينة حلب القديمة بمعزل عن المناطق التنظيمية الأخرى، لما لها من خصوصية تاريخية...

شباط 2017، تشكيل فريق عمل مركزي يضم وزارات الداخلية والنفط والثروة المعدنية والإدارة المحلية والبيئة والتجارة الداخلية وحماية المستهلك، لوضع آلية لضبط توزيع ومنع احتكار المشتقات النفطية تتضمن مراقبة الكميات من المصدر حتى المستهلك والتدقيق في حركة الصهاريج ومحطات الوقود.

آذار 2017، تشكيل فريق عمل من «وزارات الداخلية والنقل والإدارة المحلية والبيئة والمالية» لدراسة واقع السيارات المخالفة التي تحمل لوحات غير نظامية وإصدار تعليمات واضحة تتعلق بتنظيم أوضاع هذه السيارات ....

نيسان 2017، تشكيل فريق عمل مركزي برئاسة وزير النقل وعضوية وزير النفط والثروة المعدنية ومعاوني وزراء الإدارة المحلية والبيئة والموارد المائية ومحافظ طرطوس، ومكتب المتابعات في مجلس الوزراء لمتابعة تنفيذ جميع المشاريع التي تم إطلاق العمل فيها خلال زيارة الوفد الحكومي، ووضع آلية تنفيذية وفق برنامج زمني محدد لإنجازها...

نيسان 2017، تشكيل فريق عمل من الوزراء المختصين «العدل والتنمية الإدارية» لمراجعة تفويضات معاوني الوزراء ودراسة صلاحياتهم...

مصالح وروتين

ومع عدم إغفال أهمية بعض المواضيع والقضايا المحالة للمعالجة من قبل هذه الفرق واللجان، وغيرها من المسميات الأخرى، ومع الأخذ بعين الاعتبار أنه تم تشكيل الكثير من لجان العمل، سواء على المستوى الحكومي أو على مستوى الوزارات والجهات العامة ومؤسسات الدولة وشركاتها، ولكل منها مهامها وواجباتها، إلا أن واقع الحال يقول: إن الكثير من القضايا يعاد طرحها وعرضها مراراً وتكراراً، كما يعاد تشكيل الفرق واللجان من أجل معالجتها، أو تقديم التقارير بشأنها مجدداً، وخاصة تلك التي تمس حياة المواطنين ومعيشتهم وخدماتهم، بمقابل الاستمرار بتيسير مرور مصالح شريحة الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال، وغالباً بلا فرق عمل أو لجان، وبعيداً عن مسارب الروتين كلها، التي لا تكون معيقة إلا بوجه مصالح فقراء الحال والمعدمين.

مزيد من الطحن

والنتيجة أن المواطن يسمع عن تشكيل اللجان وفرق العمل، كما يدرك أهمية بعضها على مستوى حياته ومعيشته وخدماته، لكن واقع حاله يقول: أسمع جعجعة ولا يصيبني إلا المزيد من الطحن!.

وهو على ذلك بانتظار تشكيل فريق عمل حكومي ينظر بواقعه المعيشي والخدمي والصحي والتعليمي و...، بعيداً عن زواريب اللجان والروتين، عسى أن يستعيد بعضاً من حقوقه المسلوبة، رسمياً وبشكل غير رسمي.

دير الزور ومعركة الخلاص من قوى الفساد

بعد فك الحصار عن بعض أحياء مدينة دير الزور، وبدء انحسار المعاناة المادية والنفسية للأهالي من الممارسات الداعشية الظالمة، ومع البدء بتوريد المواد الغذائية والاحتياجات الأساسية للمواطنين، انخفضت الأسعار على الكثير من السلع.

■ مراسل قاسيون

إلا أن هذا الانخفاض لم يرقَ ليصل لحدود التوازن السعري المطلوب، قياساً بالأسعار مع بقية المحافظات والمدن السورية، وبما يتوافق مع مستويات الدخول المنخفضة، والواقع المعيشي المتردي.

قوى الاحتكار والفساد

بعد أن كانت الأسعار مضاعفة بحدود عشرة أضعاف، انخفضت لحدود ثلاثة أضعاف، وهي في كل الأحوال ما زالت دون قدرة المواطن مقارنة مع دخله، على الرغم من دخول كميات كبيرة من المساعدات، من الهلال الأحمر والاتحاد الروسي، والتي من المفترض أن توزع مجاناً، بينما المواد التي دخلت عن طريق وزارة التموين والتجارة الداخلية، عبر السورية للتجارة، بيعت للمواطنين بأسعار أعلى من قيمتها في المحافظات الأخرى ناهيك عن قيمتها الحقيقية.

وقد صرح مدير السورية للتجارة في دير الزور أنه دخل للمؤسسة 23 طناً من المعلبات والخضار، وغيرها من المواد، كما قام أحد التجار بإدخال كميات من البيض والبندورة والسكر والجبس.

مقابل ذلك ما زالت قوى الفساد والسمسرة والنهب هي المتحكمة بأسعار المواد والسلع في السوق، عبر أساليب الاحتكار والتحكم بآليات العرض والطلب.

والأكثر استغراباً بالنسبة للمواطنين هو وجود بعض المواد التي تباع في الأسواق ومن المفترض بأنها محصورة بالمساعدات، مثل مادة التمر، على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى المستوى الخدمي ما زالت الكهرباء على حالها من الانقطاع، بالإضافة لواقع شح المياه، بانتظار استكمال إصلاح الشبكات لهذه وتلك، مع ضرورة العمل على تحسين غيرها من الخدمات العامة الأخرى.

لقطات سعرية

كيلو الخيار 300 ليرة- كيلو الفليفلة 600 ليرة- كيلو التفاح «نوع ثالث» 400 ليرة- كيلو البندورة 800 ليرة- ملفوف 300 ليرة- كيلو الموز 2000 ليرة- كيلو الجبس 300 ليرة- صحن البيض 1500 ليرة- الدراق والعنب 800 ليرة.

علماً أن بعض الأنواع الممتازة لم يتم توزيعها رغم دخولها تحت اسم المساعدات بكميات كبيرة، مثل: التفاح والعنب والدراق والموز، وبيعت في الأسواق.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار الوقود بعد دخول بعض الكميات، إلا أن أسعارها ما زالت مرتفعة، فسعر ليتر المازوت 500 ليرة- وليتر البنزين 1500 ليرة.

والسؤال الدائم على ألسنة أهالي مدينة دير الزور، بعد خلاصهم وتحررهم من الظلم الداعشي: متى سيحين موعد ضرب قوى الفساد والاحتكار وتجار الحرب والأزمة، الذين ما زالوا يتاجرون بقوتنا وبمعيشتنا، وينشطون علناً بممارساتهم الاحتكارية والتحكمية، وكأنهم محميون، ولا تطالهم أيدي المحاسبة والرقابة؟!.

مؤكدين بأن هذه أيضاً تعتبر معركة واجبٌ خوضُها، كي تستعيد مدينتهم نشاطها الاجتماعي والاقتصادي وتواصلها مع غيرها من المدن والمحافظات السورية.

بدأ الحديث منذ بداية العام الحالي ومع استقرار سعر صرف الليرة حول عودة الإقراض من المصارف السورية العاملة وبعد القرار /52/ م.ن الصادر في الشهر الرابع من العام الحالي، عمم مصرف سورية المركزي على المصارف مجموعة الضوابط المحددة لمنح الائتمان، ما قد يعني نهاية قريبة لوقف الإقراض التمويلي الإنتاجي والسكني وغيرها المستمر منذ عام 2012.

تريليونا ليرة ودائع...

عشية عودة الإقراض

يوجد أكثر من ألفي مليار ليرة من الودائع في المصارف السورية، وهذه المبالغ كانت محجوبة عن تمويل الاستثمار وتوسيعه، نتيجة عمليات وقف الإقراض طوال سنوات الأزمة، وهذه الكتلة المالية قد تعود للدخول في عمليات الإقراض فما هي أرقامها، وأين تتواجد وكيف تتوزع؟!

■ سامر سلامة

قاسيون تقرأ من بيانات المركزي المعلنة الشهر الماضي في ملتقى الحوار الاقتصادي، وضع السيولة العامة في المصارف العاملة وبعض نشاطه ودلالاته قبل عودة الإقراض المرتقبة.

تضاعف الأموال المودعة في المصارف

تجاوزت الأرقام الرسمية المعلنة في الشهر الماضي التقديرات والتصريحات السابقة كلها، ليتبين بأن حجم الودائع الموجودة في المصارف السورية العامة والخاصة قد بلغ في نهاية عام 2016: 2250 مليار ليرة، حيث تضاعفت كتلة الليرات المودعة في المصارف عن عام 2011 حيث كانت تبلغ 1100 مليار ليرة.

وبطبيعة الحال فإن هذه المليارات المتضاعفة قد فقدت جزءاً هاماً من قيمتها، فبأخذ قيمتها بالدولار كمقياس تقديري فإن أموال المودعين في المصارف السورية قد انخفضت من قرابة 22 مليار دولار وصولاً إلى 4,3 مليار دولار بأخذ سعر صرف في 2011: 50 ليرة، وسعر صرف 517 ليرة مقابل الدولار بأسعار اليوم.

أي: أن نسبة الزيادة في ودائع المصارف 100% مقومة بالليرة، بينما مقومة بالدولار فقد انخفضت فعالية هذه الأموال بنسبة تقارب 80%.

خمس إلى ربع الناتج

إذا ما أردنا أن نقارب قيمة ودائع المصارف بعيداً عن الأرقام فقط فلا بد من نسبها إلى الناتج الإجمالي، وإلى حجم الاستثمار بمستواه المتدني الحالي. فبينما كانت الودائع المقدرة بقرابة 22 مليار دولار في عام 2011 تشكل نسبة 39% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي، فإن التقدير يشير إلى أن ودائع المصارف في نهاية عام 2016 تشكل نسبة تتراوح بين 20–28% تقريباً من الناتج المحلي المقدر لسورية وفق تقديرات تقارير منظمة الإسكوا «بدائل السياسات الاستراتيجية لسورية».

ما يعني بأن الأموال المودعة في المصارف العاملة العامة والخاصة لا تزال تشكل نسبة تقارب ربع ما ينتج سنوياً من دخل إجمالي، وهذا الربع معزول عن عمليات الاستثمار، ولا يساهم في توسيع الناتج استثمارياً، بل هو مال مودع لأصحابه.

فإذا ما قارنّا كتلة الودائع الموضوعة في البنوك، مع كتلة المبالغ التي يتم استثمارها في رأس المال الثابت في سورية، أي: في المكونات المادية التي توسع العمليات الإنتاجية، فإن كتلة الودائع أربعة إلى خمسة أضعاف كتلة الاستثمار الثابت التي لا تتجاوز نسبة 5% من تقديرات الناتج، وفق ما يقدرها تقرير البنك الدولي «the toll of war».

ما يعني بأن ألفي وربع مليار ليرة مودعة في البنوك ومحجوبة عن الاستثمار الفعلي، تشكل قرابة ربع الناتج الذي لا يستثمر منه إلا نسبة 5% فقط، والأموال المتكدسة التي لا تساهم في الاستثمار المادي تمنع التعافي الاقتصادي وإمكانية إيقاف التراجع.

ثلثا الودائع لدى المصارف العامة

تتوزع الودائع بين المصارف العامة والخاصة، فبينما كانت ثلاثة أرباع الودائع تتركز في المصارف الخاصة في عام 2010 فقد تراجعت كتلة الودائع الموضوعة في المصارف الخاصة إلى 38% من إجمالي الودائع. وبالمقابل ازدادت نسبة الودائع الموضوعة في المصارف العامة من 24% في عام 2010 إلى 62% في عام 2016.

ما يعني أن الودائع الموضوعة في المصارف العامة قد ازدادت خلال سنوات الأزمة بمقدار أربعة أضعاف من 333 مليار ليرة وصولاً إلى 1400 مليار ليرة تقريباً، ولكن رغم أن المصارف العامة تمتلك الكتلة الأكبر من الودائع، وقادرة على تعبئة أموال تقارب 70% من الموازنة العامة لعام 2016، إلّا أن هذا لا يؤثر على الأداء الاقتصادي الاستثماري للحكومة التي لا تساهم إلا باستثمار بنسبة 1% من الناتج.

المصارف العامة تمتلك الكتلة الأكبر من الودائع وقادرة على تعبئة أموال تقارب 70% من الموازنة العامة لعام 2016

«خدمات مناصفة» بين الخاص والعام

تقدم المصارف خلال الأزمة تسهيلات ائتمانية لزبائنها، وليست قروضاً، وهي مجموعة من الخدمات المصرفية التي تتعلق بإدارة الحسابات، وفتح الاعتمادات، والكفالات، وحسم السندات وغيرها... ويتركز هذا النشاط لدى المصارف العامة التي قدمت تسهيلات من هذا النوع بنسبة 100% من ودائعها، بينما المصارف الخاصة قدمت تسهيلات بنسبة لا تتعدى نصف ودائعها 51%.

ورغم هذا فإن القطاع الخاص يحصل على نصف هذه التسهيلات تقريباً بحوالي 950 مليار ليرة تسهيلات سنوية وسطية للقطاع الخاص خلال السنوات بين 2011– 2016، بمقابل 900 مليار وسطياً للجهات العامة.

ولا تعتبر هذه العمليات تمويلية بمقدار ما يمكن تسميتها «بإدارة للحسابات المودعة» ذاتها مع الحصول على إيرادات خدمات، وليست أرباحاً من الإقراض التمويلي وفوائده.

للتجارة الحصة الأكبر

يوضح توزع التسهيلات الائتمانية المذكورة بين القطاعات، الوجهة التي تعمل فيها رؤوس الأموال المودعة في المصارف، وأين يتركز نشاط أصحابها، وإذا ما أخذنا العام الأخير 2016 يتبين التالي:

كما هو متوقع فإن النشاط التجاري هو النشاط الأساس لرؤوس الأموال العاملة في الظرف الحالي ولنمط الخدمات التي تقدمها المصارف، حيث إن حصة التجارة من التسهيلات الائتمانية بلغت 43% من مجموع التسهيلات الممنوحة أي: ما يقارب 787 مليار ليرة، وقرابة 1,5 مليار دولار.

وتليها حصة الزراعة بنسبة 26% وما يقارب 475 مليار ليرة، وقرابة 900 مليون دولار تتداول، فيما يرتبط بالنشاط الزراعي خلال سنة، وهو رقم كبير نسبياً لا توضح بيانات المركزي مكوناته.

أما الصناعة والتعدين فنسبتها 10% وأقل من قطاعي الإنشاءات العقارية وباقي الخدمات التي كل منهما تحصل على 11% من التسهيلات الائتمانية المصرفية.

تدل بيانات الودائع بأن المنظومة المصرفية خلال سنوات الأزمة عملت على إدارة حسابات زبائنها، سواء كانوا في القطاع الخاص ممن وسعوا ودائعهم نتيجة زيادة أرباحهم، وحصولهم على الكتلة العظمى مما تبقى من دخل في سورية! أو زبائن المصارف من جهات القطاع العام، والذين تراكمت ودائعهم من الدين العام أي: النقد الحكومي المصدر دون تغطية إنتاجية.

وتعبّر زيادة كتلة الودائع عن تضخم كتلة الليرة السورية الموجودة في الأسواق، أكثر مما تعبّر بطبيعة الحال عن أداء عال للنشاط الاقتصادي، بينما كان من الممكن لهذه الموارد المتمثلة بالودائع المعبأة في المصارف، أن تساهم في زيادة قيمة الليرة والإنتاج وفي زيادة الدخل الحقيقي للمصارف فيما لو أنها وضعت ضمن خطة لتمويل دقيق للإنتاج الفعلي...

الأموال المودعة في المصارف السورية...

2011

2200 مليار ل.س

- الودائع الإجمالية: **1100**
- مصارف عامة: **333**
- مصارف خاصة: **767**

22 مليار $

2016

4500 مليار ل.س

- الودائع الإجمالية: **2250**
- مصارف عامة: **1400**
- مصارف خاصة: **850**

4,3 مليار $

- 104% نسبة زيادة كتلة الودائع بالليرة السورية خلال 6 سنوات
- 80% نسبة تراجع كتلة الودائع مقوّمة بالدولار خلال 6 سنوات.

الناتج في 2016

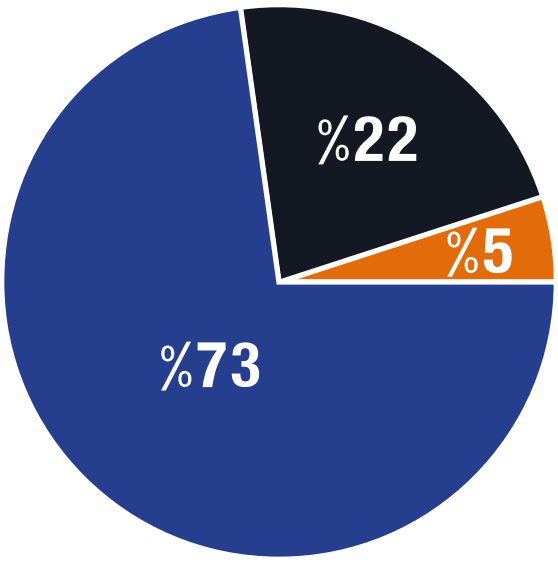

الموارد المودعة في المصارف تشكل ما بين ربع إلى خمس الناتج في 2016، وأربع إلى خمس أضعاف كتلة الاستثمار.

الودائع المصرفية
من مجمل الكتلة النقدية بالليرة- %

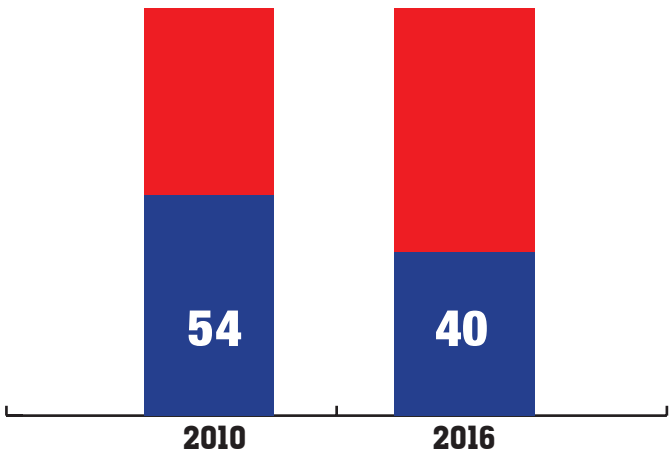

• أكثر من نصف الكتلة النقدية المتداولة بالليرة كان يودع في المصارف عام 2010، بينما أكثر من 60% منها اليوم يودع خارج المصارف.

التسهيلات الائتمانية

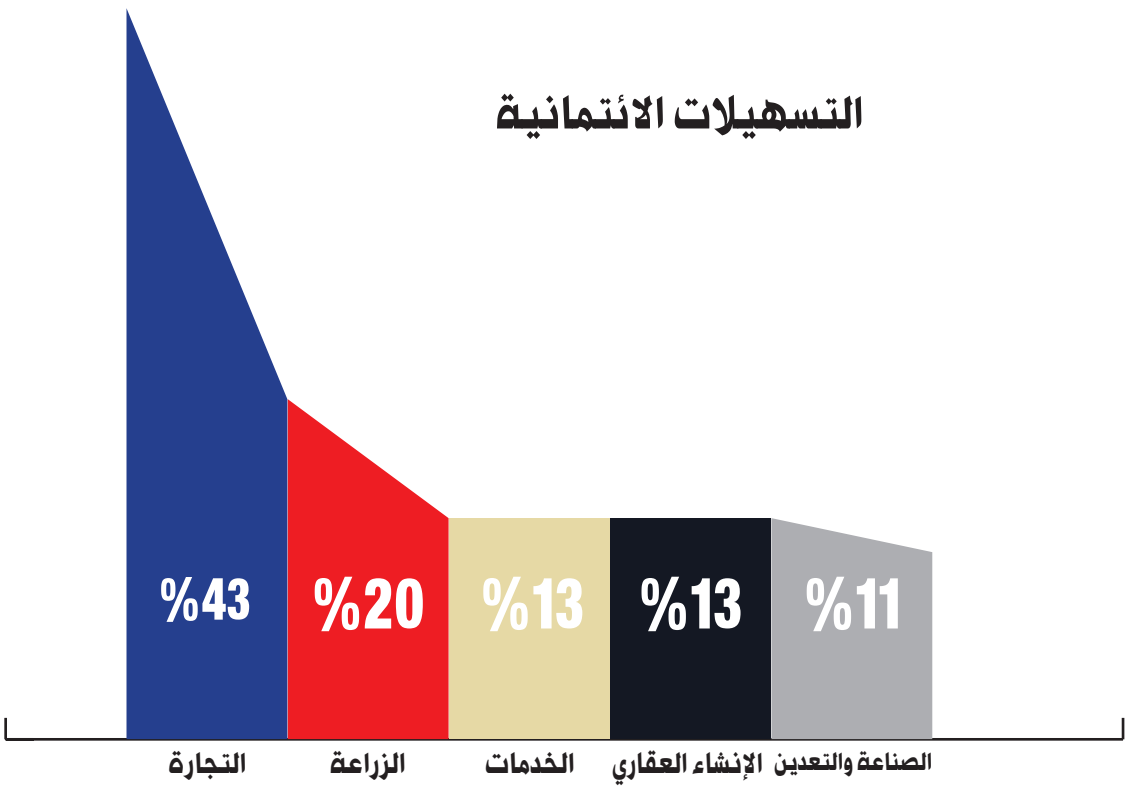

• تتوزع التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف على زبائنها والتي تعتبر بمثابة خدمات إدارة حسابات وفتح اعتمادات وليس تمويل إقراضي، وتوزعها بين القطاعات يعطي دلالة على طبيعة النشاط الاقتصادي خلال الفترة بين 2011-2016.

أيهما أولاً: الإغاثة أم الاستثمار؟

تتجدد تقديرات الدمار والخسائر في سورية بشكل دوري وآخرها 327 مليار دولار، حيث توضع مسألة تأمين الموارد على أنها العقبة الأساسية، ولكن لنفترض أن هذه الموارد مؤمنة، فهل لدى أحد تصور عن حجم المشاكل والمهمات التي ستقف أمامنا؟ وهل يمكن أن نجيب إجابات أولية على سؤال: من أين نبدأ؟!

■ عشتار محمود

يطرح البعض في الأمم المتحدة الطرح السائد دولياً حول إعادة الإعمار وفق ما يعرف «باقتصاديات بناء السلام» والذي يركز على أن إعادة الإعمار تبدأ بمرحلة «بناء السلام»، والتي تركز على الإغاثة والطوارئ وبعض جوانب البنى التحتية، التي تشرف عليها المنظمات الدولية كما في طرح الإسكوا: «بدائل السياسات الاستراتيجية» بينما تنزاح مهام الاستثمار وبناء النموذج الاقتصادي إلى الدرجة الثانية...

بالمقابل تركز بعض الطروحات المحلية على فكرة استقطاب المستثمرين، وتنطلق من الجانب الاستثماري وتدفق موارد المستثمرين، معتبرة أنها ستؤدي إلى تأثيرات تلقائية على المؤشرات التنموية الأخرى، مثل: تحسن دخل الفرد، والأجور وموارد الدولة، وتحسن قدرتها على الإنفاق، وفي هذا المنطق تهميش وتجاهل لحجم المهمات الاجتماعية الكبرى التي تتطلب إغاثة وإنفاق مباشر، وليس عن طريق المستثمرين.

الإنفاق والاستثمار لا ينفصلان

إن كانت مهمات الإغاثة والتعويض عالية الأهمية في المراحل الأولى لتأسيس الثقة بالنموذج، إلا أن تنحية الخطة الاقتصادية الاستثمارية إلى الدرجة الثانية تثير المخاوف من ناحية فشل عملية تأمين نمو الموارد ذاتياً، والوقوع في فخ «انتظار الموارد والعون الخارجي» مما قد يعيق أهم عوامل الاستقرار، وهو: بناء نموذج اقتصادي وطني مستقل يؤمن موارده ذاتياً، ولذلك فإن المرحلة الأولى يجب أن تركز على تركيب دقيق بين مهمات الإغاثة والتعويض ومهمات الاستثمار.

وإذا ما عدنا إلى افتراض أن الموارد مؤمنة، وفكرنا بالمفردات الاقتصادية، فإن الموارد تستخدم في نهاية الأمر في وجهتين أساسيتين للتصنيف: إنفاق اجتماعي استهلاكي- وإنفاق استثماري مرتبط بمراكمة رأس المال الثابت لقطاعات إنتاجية تنتج الثروة الجديدة، وتولد الدخل الحقيقي، أي: تؤمن توليد الموارد الجديدة من الموارد القديمة. وكلا الجانبين الإنفاق الاستهلاكي، والاستثماري لا ينفصلان عن بعضهما البعض بل يرتبطان عضوياً.

وحدة البلاد وتنمية سكانها

جملة من المهام الأساسية المرتبطة بمسألة تأمين الاستقرار تندرج في إطار الإنفاق الاجتماعي الاستهلاكي، فأولاً: إعادة أسس الوحدة الوطنية المرتبطة بدمج وربط مناطق البلاد اجتماعياً واقتصادياً كمهمة أولى، تتلاقى مع الإنفاق الضروري على حل مشاكل النزوح والهجرة والتغيرات الديمغرافية والتقطع بين أوصال البلاد وسكانها، وثانياً: الحل السريع للمشاكل التنموية الكبرى وانتشال ملايين السوريين بشكل فعال من مظالم الجوع والفقر والبطالة وكل ما ينجم عنها.

ولا يمكن حل هذه المهمات الأساسية عن طريق الإنفاق الاجتماعي فقط، حيث قد يتطلب ربط البلاد ببعضها إعادة تخطيط شبكة الطرق والسكك وتأمين الانتقال السريع، كما أن تصحيح الخلل الديمغرافي الناشئ عن الدمار والهجرة والنزوح يتطلب حل مشاكلات السكن والتعامل مع احتمال عودة 4 ملايين سوري من الإقليم، وأكثر من 6 ملايين سوري، نازحين داخل البلاد لهم الحق في العودة إلى مناطقهم، وبالتالي بناء حواضر جديدة في مناطق الدمار والهجرة والنزوح الكبرى، مع كل بناها التحتية وخدماتها الاجتماعية، وهذا لا يمكن التعامل معه في إطار الإنفاق الاجتماعي فقط، أي: مخصصات إنفاق من الموارد، بل يجب التعامل مع هذه المهمة على أنها مشروع استثماري وطني عابر للقطاعات: الطاقة والمياه والإنشاء وتخطيط المدن وما يرتبط بها من صناعات.

مستويات في تخصيص الموارد

أما في مهمة رفع مستوى المؤشرات التنموية للسوريين التي تدهورت بالجملة: من الجوع ونقص التغذية، وعدم الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، وحاجات الطاقة الضرورية، وصولاً إلى تدهور الوضع الصحي، وإلى مستويات الأمية بين الأطفال، وجملة من الظواهر الاجتماعية التي يلخصها جانبان جوهريان: اجتياح الفقر والبطالة لملايين السوريين. فهذه المهمة لا يمكن رهنها بعمل المنظمات الدولية التي يتبع كل منها لجهة، والتي تنتظر أموالها من المانحين، بل إن هذا الحجم من المشاكل يتطلب مخصصات كبرى من الموارد تدار مركزياً وتخصص على مستويات عدة.

فأولاً: هناك موارد ينبغي إنفاقها مباشرة لترميم جزء من مؤشرات التنمية، مثل: تأمين السكن المؤقت ورفع حجم ومستوى الخدمات المجانية الطبية والتعليمية لتستطيع تغطية الحاجات جميعها كماً ونوعاً. وثانياً: هناك موارد ينبغي إنفاقها على الاستثمار السريع في تأمين البنى التحتية الأساسية التي ترمم مؤشرات حصول الجميع على المياه، والكهرباء، والمواصلات، والاتصالات، بكلف هامشية أو دون كلف. وثالثاً: والأهم، يأتي حل مشكلة الفقر- البطالة- وانخفاض الأجور الجوانب التي لا تنفصل عن بعضها البعض، والتي تساهم مساهمة فعالة في تدهور مختلف مؤشرات التنمية الأخرى، فزيادة الأجور تحديداً ومستوى دخل الأسر عموماً يتيح تأمين الغذاء الضروري والكافي، ويتيح إعادة الأطفال إلى المدارس ويوقف تشغيلهم، ويتيح حياة لائقة تخفف ظواهر التدهور الاجتماعي والإنساني.

الموارد المولدة للموارد

إن كانت الموارد المخصصة للإنفاق على التعليم والصحة وتأمين خدمات البنى الأساسية تساهم في تخفيض الفقر عموماً، وتساهم في زيادة التشغيل نسبياً، إلا أن التخلص من الفقر لا يمكن أن يحل جدياً إلا بزيادة النمو الاقتصادي، والدخل الفردي، وبرفع مستويات التشغيل، وبوضع حد أدنى للأجور، متغير بتغير تكاليف المعيشة الضرورية. وهذه الجوانب يحلها تخصيص الموارد للمشاريع الاستثمارية الكبرى، التي تركز على إيجاد البنية الإنتاجية المحلية الضرورية لتوليد النمو الاقتصادي الضروري، لاستدامة تأمين الحاجات الضرورية من سكن وغذاء وبنى تحتية وتعليم وصحة بالدرجة الأولى، أي: تأمين الأساس الاقتصادي لتوليد محلي للموارد التي تغذي هذه الجوانب الأساسية.

المرحلة الأولى من إعادة الإعمار في سورية والتي ينبغي أن يتم تخصيص مواردها، لتهيئة ظروف الوحدة الوطنية والاستقرار تتطلب تخصيص الموارد بتركيب لجانبي: الإنفاق الاستهلاكي الاجتماعي الإغاثي التعويضي، والذي لا ينتج الموارد مباشرة، مع جانب الإنفاق الاستثماري على مشاريع إنتاجية كبرى تؤمن الموارد اللازمة لحل مشكلات التنمية حلاً مستداماً.

ويمكن القول بأن مشاريع البنى التحتية، والإنشاء، وإنتاج الغذاء أولاً والحاجات الضرورية ثانياً، مثل: اللباس وغيرها، هي مشاريع ذات أولوية في المرحلة الأولى، وهي تتقاطع مع مجالات زراعية وصناعية يمكن تحديدها بدقة. وتحريك هذه القطاعات الأساسية في المرحلة الأولى يتطلب تخصيصاً واسعاً للموارد، لتخصص لتأمين التراكم الاستثماري الضروري في هذه القطاعات، وتأمين حصة من الإنفاق الاجتماعي لدعمها، وتخفيض كلفها في المراحل الأولى إلى حين إقلاعها وقدرتها على تأمين مواردها دون دعم إنفاقي.

إن كانت مهمات الإغاثة والتعويض عالية الأهمية في المراحل الأولى لتأسيس الثقة بالنموذج إلا أن تنحية الخطة الاقتصادية الاستثمارية إلى الدرجة الثانية تثير المخاوف..

لن تنجح المرحلة الأولى من إعادة الإعمار، إذا ما تم التركيز فقط على دفع مبالغ على خدمات اجتماعية، والعمل بمنطق ترميم المشاكل الاجتماعية، كما تعمل بعض الجهات الدولية، ولن تنجح كذلك الأمر إذا ما يتم الاعتماد على حل المشاكل الاجتماعية عن طريق الموارد اللاحقة المرتقبة من نشاط المستثمرين، كما تركز مؤتمرات الاستثمار المحلية! بل ينبغي أن تدخل الموارد في عملية مركبة دقيقة تضع هدفها: حل المشاكل الاجتماعية الكبرى بأسرع وقت، وبأكثر طريقة مستدامة. عبر تأمين إنفاق اجتماعي لحاجات التعويض والتعليم والصحة، وللإنفاق على استثمارات للمشاريع الإنتاجية الكبرى: في البنى التحتية، والإنشاء، وإنتاج الحاجات الضرورية والغذاء في مقدمتها، والتي تخدم حل المشاكل الاقتصادية- الاجتماعية الأساسية كالبطالة والفقر حلاً نهائياً لنضعها وراءنا وننتقل إلى المراحل التالية، ونفكر في المستقبل بعد أن نرمم ثغرات الماضي والحاضر.

إنهم جادون بكسر هيمنة الدولار

المتابع للأخبار الاقتصادية الدولية يمكنه أن يلاحظ ما يمكن أن نسميه «هجوماً منسقاً» على الدولار الأمريكي، في إطار العملية الجارية عملياً، بقيادة القوى الصاعدة عالمياً، لكسر هيمنة واحتكار الدولار بشكلٍ مشترك.

■ مالك موصللي

في بداية الشهر الحالي، أعلنت فنزويلا – التي تملك واحداً من أكبر احتياطيات النفط في العالم– أنها ستحرر نفسها من الدولار قريباً. ولم يكد يمر أسبوع على ذلك، حتى ذكرت الصحف المحلية والأمريكية الشمالية، إن فنزويلا قد توقفت كلياً عن قبول مدفوعات النفط بالدولار، رداً على العقوبات الأمريكية الجائرة بحقها.

وفي السياق ذاته، تستكمل إيران سيرها على طريق استخدام العملات البديلة – واليوان الصيني بشكل خاص، وتفيد بعض التقارير في هذا السياقّ إلى أن التبادلات الجديدة غير المعلن عن جميعها بين إيران وقطر، والتي تبلغ ملايين أو ربما مليارات الدولارات، تجري باليوان الصيني. ذلك عدا عن الضربة الكبرى التي تلقاها الدولار، حيث فتحت شركة الاستثمار الصينية المملوكة للدولة «CITIC»، خط ائتمان بقيمة 10 مليارات دولار أمريكي إلى بنوك عدة في الجمهورية الإيرانية لاستخدامها لتمويل مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق في البلاد، الخط الذي سيستخدم عملتي اليورو واليوان بشكلٍ أساسي لتجاوز العقوبات الأمريكية.

وبالتوازي مع ذلك، أعلن موقع الكرملين الثلاثاء أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، أوعز للحكومة للموافقة على تشريع للتخلي عن الدولار الأمريكي في جميع الموانئ الروسية بحلول العام المقبل. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتردد صدى حديث بوتين في قمة «بريكس» الأخيرة المنعقدة في مدينة شيامن أوائل أيلول: «تشاطر روسيا مخاوف دول بريكس من عدم العدالة في الهيكل المالي والاقتصادي العالمي، الذي لا يولي الاعتبار الواجب للوزن المتنامي للاقتصادات الناشئة. نحن على استعداد للعمل جنباً إلى جنب مع شركائنا لتعزيز الإصلاحات التنظيمية المالية الدولية، والتغلب على الهيمنة المفرطة لعدد محدود من العملات الاحتياطية».

ولا ننسى هنا طبعاً الضربة الأولى التي وجهتها الصين، حين فتحت الباب للعقود الآجلة للنفط الخام بسعر اليوان الصيني والذي سيكون قابلاً للتحويل إلى الذهب. وكما جاء في تقرير مركز «نيكي آسيان ريفيو» يوم الثلاثاء الماضي، فقد وصف المحللون هذه الخطوة بأنها «تغيير في قواعد لعبة» صناعة النفط. كما تترافق عمليات التمويل الصيني لمشاريع البنى التحتية عبر مشروعها الحزام والطريق، مع عمليات توقيع الاتفاقيات المالية والنقدية مع المصارف المركزية العالمية لفتح اعتمادات باليوان الصيني، حيث نسبة 34% من البنوك المركزية في العالم انضمت لهذه العملية.

هذا ليس سوى عدد قليل من التطورات التي أثرت على الدولار. وهنا قد يبدو السؤال بديهياً: هل من قبيل المصادفة أن الدول المذكورة أعلاه كلها والتي تجمعها الخصومة مع الولايات المتحدة، تقوم الآن وبوقتٍ واحد بعمليات متوازية لكسر هيمنة الدولارً وإعادته إلى موقعه الطبيعي كعملة عادية؟ وحده من لا يريد أن يرى الوقائع بارتباطها مع بعضها يمكنه أن يتغافل عن ذلك...

تظهر المؤشرات الدولية أسبوعياً ترسخ التغيرات في الاقتصاد العالمي، فما جديد المعارك الاقتصادية- السياسية بين الغرب والشرق؟!

الروس يستفيدون من «الجنون الأمريكي»

تستمر الأسعار المنخفضة لبرميل النفط عالمياً عند سعر يقارب 50 دولاراً للبرميل، ولكن آثار حرب النفط التي أوقدتها الولايات المتحدة واستهدفت روسيا بالدرجة الأولى تضمحل، وفي بيانات رسمية روسية فإن الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي قد شهدت ارتفاعاً في إيرادات النفط الروسية بنسبة 35% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي، لتصل إلى 53 مليار دولار في 7–2017، كما ازدادت حصة المنتجات النفطية عوضاً عن النفط الخام من صادرات النفط بنسبة 40،6%. وارتفعت حصة الصين من صادرات النفط الخام الروسية، وللشهر الخامس على التوالي كانت روسيا أكبر مورد للنفط الخام للصين بزيادة بنسبة 54% في عدد الشحنات بين شهري آب 2016– 2017.

وينبغي الإشارة إلى أن المستوردات الصينية من النفط الخام قد ارتفعت خلال عشر سنوات ماضية من 4،3 مليون برميل يومياً إلى 7،6 مليون برميل بنسبة زيادة 76%، ولكن حصة روسيا من هذه الواردات قد ازدادت من قرابة 7% إلى 15%، ومن حوالي 300 ألف برميل يومياً إلى حوالي 1،17 مليون برميل يومياً.

بينما إذا أخذنا الصادرات الروسية من النفط الخام إلى الصين منذ عام 2000 وحتى العام الحالي فقد تضاعفت 29 مرة من قرابة 40 ألف برميل يومياً إلى أكثر من مليون برميل.

والأوروبيون يدفعون الثمن

أعلنت شركة غاز بروم الروسية أنها ستعقد محادثات في العاصمة الصينية بكين من أجل إطلاق مشروع «طاقة سيبيريا–2» أو المسمى خط أنبوب الغاز الغربي، المتوقع أن يؤمن 30 مليار متر مكعب من الغاز للصين التي من المتوقع أن ترفع مستورداتها من الغاز بنسبة 500% حتى عام 2030 وفق خطتها لتخفيض الانبعاثات الحرارية، كما تتوقع الصين أن تكون روسيا هي المصدر الأساسي لهذه الزيادة. وبالمقابل فإن خط السيل الشمالي لمد الغاز الروسي إلى شمال أوروبا، والذي كان من المخطط له أن يضاعف إمدادات الغاز الروسية إلى ألمانيا من مستواها الحالي البالغ 55 مليار متر مكعب سنوياً، والذي عرقلته العقوبات الأمريكية الأخيرة على روسيا، وعلى شركاتها النفطية تحديداً. يبحث الأوروبيون عن حل يخرجهم من هذا المأزق، حيث صرح المدير التنفيذي لشركة الطاقة النمساوية OMV بأن الأوروبيين سيسعون بشكل مؤكد للبحث عن طرق تجنب الضغط الذي شكلته العقوبات الأمريكية، وأنهم سيؤمنون نظام تمويل لخط السيل الشمالي 2، عبر البحث عن ممولين من آسيا وروسيا قادرين على تجاوز العقوبات، وفي أسوأ سيناريو وفق المسؤول في الطاقة الأوروبية فإنه إذا ما رفضت البنوك أن تمول المشروع باليورو المطلوب، فإننا سنعمل على تمويل المشروع بنسبة 100% بأموالنا الخاصة.

هذا وأعلن المتحدث الرسمي باسم الأمم المتحدة، آخر تقديرات الخسائر الأوروبية من العقوبات الأوروبية والأمريكية التي فرضت على روسيا بعد الأحداث الأوكرانية، مشيراً إلى أن مجموع الخسائر الأوروبية في الدخل الذي كان من الممكن إنتاجه قد بلغت 3،2 مليار دولار شهرياً خلال ثلاث سنوات، وبمجموع يقارب 115 مليار دولار. حيث تشير التقديرات إلى قطاع الأعمال الإيطالي قد خسر حوالي 11–12 مليار يورو من دخل التصدير، وحوالي 200 ألف فرصة عمل.

لماذا تتحرك «المصالحة الفلسطينية» الآن؟

أنهى أعضاء المكتب السياسي لحركة «حماس» مباحثات مطولة في مصر - ممثلة بجهاز مخابراتها العام- بحثت على نحوٍ شامل طبيعة العلاقة بين مصر والحركة من جهة، وتحديداً في الملف الأمني، ومن جهة أخرى العلاقة بين السلطة الفلسطينية و«حماس»، وملف المصالحة الوطنية العالق منذ توقيع «إعلان القاهرة» عام 5002، وما تلاه من اتفاقيات موقعة، منها: إعلان صنعاء 8002، و«الورقة المصرية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني» 9002، و«اتفاق الشاطئ» 4102، وصولاً إلى المباحثات المباشرة في الأشهر الأخيرة بين القاهرة وكل من الحركتين...

■ فادي خضر

الجديد في المباحثات الفلسطينية الأخيرة، هو: مسارعة «حماس»، إلى حل «اللجنة الإدارية» التي تدير شؤون قطاع غزة، حتى قبل انتهاء المحادثات مع جهاز المخابرات المصرية، في نوايا واضحة لتحريك ملف المصالحة، على الأقل من باب سد الذرائع، قبل الخوض في تفاصيل إتمام المصالحة بافتراض قناعة الطرفين بهذا الخيار...

التعقيدات الحقيقية ستظهر في تفاصيل متعلقة بانتخابات المجلس التشريعي والمجلس الوطني من حيث البرنامج المطلوب لتحصيل حقوق الشعب الفلسطيني

ضرورات المرحلة

يأتي «انعطاف حماس» في علاقاتها الخارجية مع مصر، نتيجة انخفاض الوزن النسبي لكل من قطر وتركيا في ملف القضية الفلسطينية ككل، وتصاعد وزن مصر إقليمياً، لكن تبدو المسألة في العمق أكثر تعقيداً، حيث يمكن القول: إن تراجع دور حركة «الإخوان المسلمين» في المنطقة عموماً ألقى بثقله على ما يمكن الاصطلاح عليه بـ«التيار الإخواني» الموجود داخل «حماس»، مضعفاً إياه وفاتحاً المجال أمام التيارات الأخرى للبحث عن تحالفات أكثر استقراراً وتأثيراً مقارنة بالدور الذي كانت تلعبه قطر وتركيا المأزومتين اليوم، والخيار هنا كان مصر موضوعياً، إلى جانب إعادة العلاقات تدريجياً مع إيران والجزائر.

في المؤتمر الصحفي الذي عقده إسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، بعد المباحثات، شدد هنية على أن قرارات المكتب السياسي قد تم اتخاذها بالإجماع، في محاولة منه لإبعاد الشكوك حول احتمال وجود تباينات داخل المكتب السياسي، هذه التباينات الموجودة فعلاً، والتي تم الحسم فيها لمصلحة التيار الرافض لربط مصير الحركة بمصير «الإخوان» كتنظيم عالمي.

من الأسهل إلى الأصعب

في تصريح لوكالات أنباء فلسطينية، يقول الناطق الرسمي باسم «حماس»، فوزي برهوم: «إن أسهل قرار هو حل اللجنة الإدارية، ولكن لم تكن هنالك ثقة بأبي مازن وحركة فتح، ولم يكن هنالك ضامن حقيقي لإجبار وإلزام أبي مازن باستحقاقات الوحدة والمصالحة كلها»، بعيداً عن أجواء الاتهامات المتكررة.

يصيب برهوم بالقول أن حل اللجنة الإدارية أمر سهل، حتى إن باقي البنود التي تسربت من لقاءات السيسي– عباس، ونقلتها «الحياة» اللندنية، ليست بالأمر الصعب، كتمكين حكومة «الوفاق الوطني» من العمل بحرية في القطاع، وحل مشكلة موظفي «حماس» واستيعابهم ضمن الجهاز الحكومي، وفك الحصار الاقتصادي المفروض من السلطة على أهالي القطاع نتيجة الصراع السياسي بين الفصيلين، هذه الإجراءات كلها قابلة للتنفيذ سريعاً فيما لو صدقت نوايا «المصالحة»، لكن التعقيدات الحقيقية ستظهر في تفاصيل أخرى متعلقة بانتخابات المجلس التشريعي والمجلس الوطني، ليس من حيث التمثيلات والحصص الحكومية على وجه التحديد، بل من حيث البرنامج الوطني المطلوب لتحصيل حقوق الشعب الفلسطيني، ذلك بالإجابة عن الأسئلة المطروحة في الشارع الفلسطيني الذي يترقب سلوك النخب السياسية ومدى تناغمها مع جاهزية الشعب الفلسطيني للمقاومة بأشكالها كافة وهو ما ظهر في حراك الأسرى، ولاحقاً المسجد الأقصى، والمواجهات المستمرة مع قوات العدو في الضفة.

هذه الأسئلة التي من بينها وربما أهمها بالنسبة للفلسطينيين، إعلان الموقف الواضح مما يسمى «التنسيق الأمني»، ومن الحفاظ على خيار المقاومة المسلحة كخيار أساسي، وأيضاً شكل ومضمون المفاوضات المفترضة مع كيان الاحتلال، والتي تعتبرها السلطة الفلسطينية الحالية الخيار الوحيد القادر على انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني! وما سيتغير فيها إذا ما تشكل مجلس وطني يضم الفصيلين، إضافة إلى دور منظمة التحرير الفلسطينية وغيرها من التعقيدات المتراكمة والتي تعتبر حالة الانقسام الفصائلي أحد مسبباتها.

«انعطاف حماس» في علاقاتها الخارجية مع مصر نتيجة انخفاض وزن قطر وتركيا في ملف القضية الفلسطينية ككل وتصاعد وزن مصر إقليمياً

ومن المؤكد أن الفصائل الفلسطينية الأخرى سيكون لها موقفها من هذه التفاصيل كلها، داخل «المجلس الوطني» و«منظمة التحرير الفلسطينية»، فرغم ترحيب «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بقرار حل اللجنة الإدارية وتمكين «حكومة التوافق» على العمل في غزة، إلا أن التناقضات البرنامجية أعلاه بين «حماس» و«فتح»، تنساق على علاقة «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» مع باقي الفصائل أيضاً.

من جهتها أعلنت حركة «الجهاد الإسلامي» عن ترحيبها بالجهود المصرية لإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، مؤكدة في الوقت ذاته على لسان القيادي، خالد البطش، على أن الحركة «باتت تستطيع أن تخوض مواجهة عسكرية مع العدو الإسرائيلي بمفردها».

الكرة في ملعب السلطة

طالبت «حماس» رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، «بالسماح فوراً لحكومة رامي الحمد الله بتحمل مهامها ومسؤولياتها كافة في غزة، دون تعطيل أو تسويف»، ذلك في بيان نشرته الحركة على موقعها الرسمي.

ويضيف البيان: أن الناطق باسم الحركة فوزي برهوم دعا في تصريح صحفي رئيس السلطة إلى «اتخاذ خطوة عاجلة بإلغاء قراراته وإجراءاته العقابية جميعها ضد أهلنا في القطاع، خاصة بعد استجابة حماس للجهود المصرية وحلها للجنة الإدارية».

في المقابل، طلبت السلطة الفلسطينية مهلة من الوقت حتى عودة عباس من الولايات المتحدة لإجراء المشاورات لإعلان الموقف الرسمي المباشر من الوساطة المصرية. يشير فايز أبو عيطة المتحدث الرسمي باسم «فتح» إلى أن السلطة «تنتظر أن تتمكن حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني من ممارسة مهامها في قطاع غزة»، مشيراً إلى أنه قبل ذلك «أمام الحكومة عمل وجهد كبير، يتعلق بتخفيف العبء على المواطنين في القطاع المحاصر».

ففي سياق تفاعل السلطة مع مواقف «حماس» الأخيرة، ذكرت وكالة «معاً» أن عباس تلقى اتصالاً هاتفياً، من رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، إسماعيل هنية، في ضوء أجواء المصالحة، بعد إعلان الحركة حل اللجنة الإدارية في غزة، ووفقاً للوكالة فقد عبر عباس عن ارتياحه لأجواء المصالحة التي سادت عقب الاتفاق الذي تم التوصل إليه من خلال الجهود المصرية، والذي سيمكّن حكومة «الوفاق» من ممارسة صلاحياتها في غزة، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ضرورات كاركاس وأحقّيّة التغيير الجذري

باشرت «الجمعية التأسيسية» في فنزويلا أعمالها في بداية شهر آب الماضي، وسط احتجاج داخلي وإقليمي واسع على هذه الخطوة التي جردت السلطة التشريعية «البرلمان» - المسيطر عليه من قبل المعارضة- من صلاحياتها بشكل كامل، وذلك في الوقت الذي يشهد فيه الشارع الفنزويلي انخفاضاً ضئيلاً في الصدامات التي جرت خلال الأشهر الأخيرة، بالتزامن مع بدء جلسات الحوار بين الحكومة والمعارضة التي تستضيفها جمهورية الدومينكان...

■ وائل سعد

لا يمكن اعتبار الانخفاض النسبي في حالة العنف بأية حال من الأحوال ناتجاً عن تخفيض مستويات الأزمة على الأصعدة السياسية كافة والاقتصادية، إلا أنه يتزامن مع حالة ترقب مرحلية، مرافقة لحالة الحوار التي بدأت فعلياً دون الوصول إلى نتائج نهائية، وسط تفاؤل حكومي لا يقابل بالمثل من جانب المعارضة اليمينية حتى الآن.

الحوار نقيض العنف

بعد دعوات مستمرة من الحكومة الفنزويلية لفتح طاولة الحوار مع المعارضة، نجح الطرفان بعقد جلسات أولية في جمهورية الدومينكان، التي قال رئيسها، دانيلو ميدينا: إن المرحلة الحالية هي لوضع برنامج يؤدي إلى مفاوضات نهائية للأزمة السياسية.

في هذا الإطار، يقول الرئيس الفنزويلي، نيكولاس مادورو: إن الحكومة والمعارضة بعد أسابيع من المحادثات، باتت قريبة جداً من إنهاء الأزمة السياسية في البلاد، بينما تستمهل الحكومة في إبداء التفاؤل حول هذا الحوار، كونها مطالَبة – حسب مصادر صحفية– بالاعتراف بالجمعية التأسيسية، في الوقت الذي تطلب فيه هي أيضاً شرطاً استباقياً حول إطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتحديد جدول زمني للانتخابات، هذه الشروط لا تدعم إعلان الحكومة عن قرب الاتفاق بين الطرفين، ومن المرجح أن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من جولات الحوار بهدف تذليل هذه العقبات، وفي سبيل ذلك، اتفق الطرفان على إنشاء لجنة تضم ممثلين عن «دول صديقة»، للمساعدة في المفاوضات التي تستضيفها الدومينكان، ويرعاها الرئيس دانيلو ميدينا، إلى جانب رئيس الحكومة الإسباني السابق خوسيه ثاباتيرو.

وتشهد جلسات الحوار هذه دعماً روسياً، حيث رد مسؤول «دائرة أمريكا اللاتينية» في وزارة الخارجية الروسية، ألكساندر شيتينين، على تصريحات الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، الذي هاجم الحكومة الفنزويلية من منبر الجمعية العمومية في نيويورك، بالقول: «إن موسكو ترفض أي تدخل خارجي في الأزمة الفنزويلية وتعتبره هداماً ولن يزيد الوضع إلا تعقيداً»، موضحاً أن «الحل في فنزويلا يبدأ قبل كل شيء من مراجعة المسائل المتعلقة بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية»، ومبيناً أن «روسيا مستعدة للقيام بكل ما بوسعها لمساعدة فنزويلا في حل هذه المعضلات، وذلك بما يتلاءم مع المتطلبات التي تبديها الحكومة الفنزويلية والتي تصب في مصلحة حل الأزمة التي تعصف بالبلاد».

في المقابل، يبدو الموقف الأمريكي متقلباً، فالمتحدثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، هيذر نوريت، قالت: «أن الولايات المتحدة تدعم الحوار الفنزويلي الداخلي وترحب بجهود جمهورية الدومينكان التي تبذلها لإقامة هذا الحوار»، في الوقت الذي يستمر فيه الرئيس ترامب، بتصعيد الخطاب والإجراءات ضد فنزويلا، والتي كان آخرها التهديد بالتدخل العسكري، وحزمة عقوبات صارمة على فنزويلا من شأنها عرقلة إيصال شحنات النفط الفنزويلي إلى الولايات المتحدة.

عن الحلول الجذرية

لا شك أن واشنطن تسعى جهدها لإخضاع كاركاس بالمعنى السياسي، وتستكمل إخضاعها بالمعنى الاقتصادي بعد عقود من النهب والاستغلال لثروات البلاد، وذلك بالاستفادة من أزمتها الداخلية وحالة العنف التي شهدتها في الأشهر الأخيرة، لكن بالمقابل، تحتاج الحكومة الحالية إلى الشروع بإجراءات أكثر جذرية من الناحية الاقتصادية– الاجتماعية استكمالاً لما كان قد أشار إليه الرئيس السابق، هوغو تشافيز، في آخر حوار تلفزيوني له على فضائية «TeleSur» اللاتينية، حيث عبَّر صراحةً عن خطورة الاعتماد على الريع النفطي بشكل مطلق، دون التنويع بالموارد حسب خصوصية فنزويلا، وإمكانات الاستثمار فيها.

من هنا، يمكن القول: إن استمرار الحوار والوصول إلى قواسم مشتركة هو أمر ضروري، لكنه غير كاف للقول بأن فنزويلا خرجت فعلياً من أزمتها العميقة، حتى أن فرص الدعم الاقتصادي الممنوحة لها من قبل الصين وروسيا، من الممكن أن تذهب هدراً فيما لو استمرت البنية الاقتصادية الفنزويلية دون تغييرات عميقة وجذرية، كون هذه البنية مكبلة بعقود طويلة الأجل مع شركات النفط الأجنبية.

تبدو الفرصة متاحة حتى الآن للانتقال بفنزويلا نحو نموذج اقتصادي متجدد يستفيد من حسنات النهج البوليفاري لتشافيز في الجوانب الاقتصادية– الاجتماعية، لكن هذا يبقى مرهوناً بالعوامل الذاتية الخاصة بالحكومة وقدرتها على التعاطي مع واقع الأمور في المرحلة الحالية، فإذا كان خيار «الجمعية التأسيسية» خياراً شبه ملزم للحكومة رغم آثاره السلبية، فالملزم في المرحلة المقبلة هو تحديد دقيق لمتطلبات الاقتصاد الفنزويلي وخطط العمل الجديدة في هذا الإطار، والانتقال من حالة «منع انهيار البلاد»، إلى مرحلة التغيير الممنهج لمعوقات التنمية الفنزويلية.

الصورة عالمياً

• في إطار مساعدة طهران على تخطي العقوبات الغربية، فتحت الصين خطاً ائتمانياً بقيمة 10 مليارات دولار يهدف إلى تمويل مشاريع الطاقة والنقل والمياه وغيرها من مشاريع البنية التحتية.

• قال مصدر دبلوماسي في مدريد: «إن التنظيم الدولي لإخوان المسلمين يحاول نقل الكثير من الأصول التي يملكها، في فرنسا، إلى إقليم كاتالونيا، بعد ممارسة فرنسا ضغوطاً على قادة التنظيم».

• أكد موسى أبو مرزوق، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، أن حركته طلبت المساعدة من روسيا في فك الحصار عن قطاع غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية، والإسهام في المصالحة الفلسطينية.

• دعا وزير الخارجية الألماني، الاثنين الماضي، إلى إجراء محادثات مباشرة مع كوريا الديمقراطية لبحث الخلاف معها حول الأسلحة النووية والاختبارات الصاروخية، بحسب ما ذكرت صحيفة محلية.

• أعلنت مصر عن إعادة تنظيم الجيش الوطني الليبي، التابع لمجلس النواب المنعقد في طبرق، بقيادة حفتر، على أراضيها، وذلك في بيان للمتحدث العسكري المصري، عقب استقبال وفد عسكري ليبي في القاهرة.

• أفاد مركز «أودوكسا» الفرنسي، بأن شعبية الرئيس إيمانويل ماكرون، ماضية في الهبوط، مقابل صعود رئيس حركة «فرنسا الأبية»، جان لوك ميلانشون، الذي حصل على تأييد 68% لدى أحزاب اليسار.

«أعاصير الرأسمالية» تضرب الكوكب:

لا تنفصل موجة الأعاصير التي ضربت مناطق عدة حول العالم مؤخراً عن ظواهر التغيّر المناخي للأرض، والناتج عن الاستغلال الجائر للموارد وارتفاع درجات التلوث، بفعل الشركات الرأسمالية الساعية نحو الربح الأقصى لعقود، متسببة بتوليد ثروات هائلة للبعض على حساب تدمير الكوكب. وفي سبيل التضليل ورفع المسؤولية، كرست تلك الشركات جزءاً من ثرواتها، لخلق وجهات نظر متضاربة حول التغير المناخي. فيما يلي تعرض «قاسيون» جزءاً من حوار مع الكاتبة، كيت آرونوف، والمختصة بسياسات التغير المناخي.

■ حوار مع: كيت آرونوف
تعريب وإعداد: عروة درويش

● قبل «إيرما»، أحدث إعصار «هارفي» الكثير من الدمار في هيوستن وعلى ساحل خليج تكساس. ما هو الدور الذي لعبه التغيّر المناخي في هذا الإعصار؟

إحدى أكبر مسببات التغيّر المناخي هي: أنّ مياه خليج المكسيك كانت أكثر دفئاً بكثير ممّا كانت عليه منذ أعوام عدّة. وتتغذى العواصف على مثل هذا النوع من المياه الدافئة، وهكذا نحصل على العواصف الخارقة التي ما كانت لتصل إلى هذه القوّة في حالات أخرى. قال مايكل مان، عالم الطقس في جامعة «بين»: أنّ اندفاع الإعصار في هيوستن هو أعلى بنصف قدم ممّا كان سيؤول إليه الأمر قبل عقد من الزمن.

إنّ مايكل هو الشخص المناسب ليجيب عن مثل هذا النوع من الأسئلة، والسبب الجزئي لذلك، أنّ العلماء يميلون للحذر من ارتكاب الأخطاء؛ إنّهم لا يتسرعون لربط الأشياء ولا للحديث عن الترابطات والسببية، ويميلون بشكل مفهوم للحذر من إقامة روابط مباشرة بين أيّ حدث خاص بالطقس، وبين التغيّرات الأكثر اتساعاً التي تحدث في الغلاف الجوي. لقد اعتدت على سماع واحدة من التعبيرات المجازية المستخدمة للحديث عن هذا الأمر، والمتعلقة بشركات التبغ الكبيرة والكفاح ضدها. إذا أصيب أحد المدخنين بالسرطان، فلن يكون بمقدورك لوم شركة محددة على ذلك. لكنّ الاحتمال الأكبر أنّ للدخان الذي ينتجونه علاقة بالأمر، وللتسويق الذي تقوم به شركات التبغ علاقة بالأمر أيضاً. كذلك الأمر، يمكننا أن ننشئ روابط بين الصناعات الاستخراجية، وبين الأعاصير مثل «هارفي». أظنّ بأنّ مائة شركة هي المسؤولة عن نسبة 70% من انبعاثات الكربون منذ منتصف الثمانينيات. لا يمكنك إلقاء اللوم على «إكسون موبيل» بسبب إعصار «هارفي»، لكن يمكنك القول بأنّ لها يداً فيما حصل.

مائة شركة هي المسؤولة عن نسبة 07% من انبعاثات الكربون منذ منتصف الثمانينيات

● هل قام الإعلام السائد بدوره كمترجم وناقل لمفهوم الارتباط بين الاحتباس الحراري والكوارث البيئية؟

بالتأكيد لم يفعل. أن تشاهد «فوكس نيوز» وهي في حالة إنكار أمرٌ متوقع، أمّا أن تشاهد شبكات مثل «سي إن إن» و«إن بي سي»، تلك التي تصنف نفسها بأنّها وسائل إعلام معارضة، وهي غير قادرة على طرح هذا السؤال: لماذا تعرضت هيوستن لثلاثة طوفانات تأتي مرة كلّ خمسمائة عام أثناء السنوات الثلاث الماضية؟ لا يمكن تخيّل الحديث بشكل صادق عن الإعصار «هارفي» دون التحدث في هذا الأمر. إنّ خروج السياسيين على هذه القنوات وتحدثهم عن «هارفي» دون التطرق حتّى إلى تغيّر المناخ لهو أمرٌ فظيع. أنا أؤمن بأنّ وسائل الإعلام تعمل بهذه الطريقة: تحاول أن تعطيك الإحساس بأنّها غير مسيسة، وتحاول الفصل بين الأحداث الطبيعية والسياسة، لكنّها مسيسة حسب ما يقتضي الأمر. لقد رأيت على التلفاز السياسيين ذاتهم الذين صوتوا ضدّ منح المساعدات للمتضررين من إعصار «ساندي»، وهم يطلبون منح المساعدات للمتضررين من إعصار «هارفي». هذا الأمر مجرّد سياسة.

إنّ القول: أنّنا لا نستطيع نقل الحديث عن تغيّر المناخ، أو أيّة من القضايا التي لا حصر لها، والتي تسببت في كون «هارفي» كارثة إنسانية تجاوزت بعدها الطبيعي، إلى المستوى السياسي، هو مجرّد خبل. لقد حان الوقت كي نتحدث بشكل صادق في وسائل الإعلام السائدة عن العلاقة بين هذه الأحداث المناخية المتواترة وبين حقيقة أنّ الأرض تزداد حرارتها.

● إنّ هذه الأحداث البيئية تدخل في السياسة، وذات طبيعة سياسيّة بكل تأكيد، ولكن هنالك أيضاً سياسة كامنة وراء مفهوم: «عدم تسييس الكوارث الطبيعية»...

هذه الأحداث دوماً مسيسة. انظروا إلى ما حدث في أعقاب إعصار «كاترينا»: لقد كانت هنالك مستويات هائلة من الخصخصة، وتمّت خصخصة نظام المدارس الحكومي بالكامل تقريباً. لقد أنجزت، نعومي كلاين، الكثير من العمل حول هذا الأمر، وبينت أنّه المثال الجوهري على «عقيدة الصدمة». يأتي الرأسماليون إلى المدن التي يمرّ فيها الناس بأزمة شديدة، ويستغلون معاناتهم، ويستخدمونها كحقنة تعزّز المبادئ المتطرفة للسوق المفتوحة.

إنّ جزءاً من مسؤولية اليسار هي: الدفع اتجاه هذه الناحية. نحن نعمل في مشهد تم فيه تسييس هذه الأمور بالفعل، ونحتاج الآن إلى إيجاد طريقة توجّه هذا التسييس إلى الطريق الصحيح. كيف يمكننا أن نفكر بالأمر كفرصة لطرح قضايا أوسع؟ سواء أكانت هذه القضايا هي التغيّر المناخي أو غيرها. لا أظنّ بأنّ علينا أن نخشى طرح هذه القضايا في الوقت ذاته الذي نتعاطف فيه بشكل كبير مع أولئك الذين تمزقت حياتهم. لا أظنّ بأنّ هنالك تناقضاً بين هذين الشيئين.

● كتبت مع زميلك، دانيال كوهن، مقالاً قلتم فيه: «إن الخطر الفعلي والواقعي يكمن في بطء ومحدودية عملية إزالة الكربون، التي تترافق مع تفاقم أوجه اللامساواة في الطبقة والعرق والجنس. والذي يمكن توصيفه باختصار: «الفصل العنصري الإيكولوجي». بالحديث عن السياسة غير المعلنة لهذه الكارثة، ما هو دور اللامساواة فيما حدث في هيوستن؟

سنرى المزيد من ذلك مع مرور الأيام، ونحصل على المزيد من الأخبار حول ما يحدث. حدث أمر يتبادر إلى ذهني قبل إعصار «هارفي» مع دوريات حرس الحدود. لقد كانت لهم نقاط تفتيش مفتوحة في وادي ريو غرانده، عندما كان الإعصار يقترب. لقد قالوا بأنّهم سيكونون هناك طالما أنّ الطريق السريعة مفتوحة، وهو الأمر الذي أصاب المهاجرين غير الشرعيين بمقتل، والذين قالوا لأنفسهم: «إن بقيت هنا فسوف أخاطر بحياتي، ولكن إن حاولت الفرار من العاصفة فسأواجه الترحيل». إنّه لأمر مرعب أن تجبر الناس على اتخاذ مثل هذا الخيار. وكما قال دانيال: إنّها الأهوال التي يلعب تغيّر المناخ دوراً فيها.

● هل بات من الواضح كيف تؤثر اللامساواة على التعامل مع نتائج العاصفة في هيوستن بشكل فعلي؟ لقد رأينا كيف أثّر «كاترينا» بشكل أكبر على الفقراء السود في لويزيانا... كيف يمكنك تحليل تأثير اللامساواة حتّى الآن في «هارفي»؟

البيئة لا تنفصل عن السياسة

إنّ أكبر تأثير رأيته حتّى الآن هو: وجود الكثير من مصافي النفط في هيوستن، وفي البلدات المحيطة بها، مثل: ميناء «آرثر» الذي يقع في غالبه مجتمعات «الملونين» التي كانت تكافح تأثير هذه المصافي عليها لأجيال. فقد حظي السكان المحليون، مذ وجدت هذه المصافي، بأسوأ أنواع الهواء والمياه وبارتفاع نسب الإصابة بالسرطان وغيره من الأمراض. إذاً ستضخّم العاصفة القادمة هذه الآثار. وهنالك تقارير تتحدّث عن هشاشة بعض المنشآت الصناعية، وتشكّك في قدرتها على إبقاء ما يكفي من الماء خارجاً لمنع التسربات الهائلة. تطلق بعض المنشآت المزيد من الانبعاثات بالفعل جرّاء تعطّل بعض الأنظمة فيها بسبب الفيضانات. هذا سيؤذي الناس الذين يعيشون في المجتمعات المحلية المحيطة بهذه المنشآت. هذه الحال موجودة في كلّ مكان فيه أبنية تعتمد على الوقود الأحفوري، وليس في هيوستن وحسب. وتوجد هذه المنشآت في المجتمعات الفقيرة، وعادة في مجتمعات «السود والملونين».

● **بالنظر إلى التجاذبات بشأن المناخ بين النخبة السياسية في الولايات المتحدة من الحزبين، يبدو أسهل على الصناعات الاستخراجية وحلفائها السياسيين أن يجادلوا بأنّ مناصري البيئة في خندق، بينما يقف في الخندق المواجه لهم كلّ من الناس والشركات. كيف نجحت الشركات بإقناع جزء كبير من الأمريكيين، على الأقل في مجال البيئة، بأنّ مصالحهم واحدة؟**

يعود ذلك بشكل كبير إلى المال. لقد أنفقت شركات الوقود الأحفوري ملايين لا تحصى من الدولارات على الحملات الإعلانية في أجزاء من أبالاتشيا، في محاولة لإقناع الناس بأنّ مصالح الشركات والعمّال هي واحدة. إنّه المال وأجندة الشركات، لكنّ هنالك جزءاً من اقتناع الناس ليس ناجماً عن الأجندة المجرّدة. إن تحدثنا عن صناعة استخراج الفحم، فإنّ هنالك شعوراً حقيقياً بين الناس بأنّ هذه الصناعة هي التي جعلت حياتهم أفضل، فقد كانت النشاط الاقتصادي الوحيد في أجزاء من البلاد لمدّة طويلة، ورغم أن هذا الأمر لم يعد حقيقياً في العقود الأخيرة، فإنه ليس من السهل أن تقتنع بالأمر إذا كان جميع أفراد عائلتك يعملون في شركات الفحم منذ أجيال وهذا كلّ ما تعرفه. أنا لا ألوم الناس على تفكيرهم هذا، وخصوصاً عند غياب خطّة أفضل تقدمها لهم.

منذ باتت مناصرة البيئة غير معنيّة بحاجات وشواغل العمّال، بات مناصرو البيئة ينتمون للمترفين فكرياً. كيف لك أن تقلق على الكوكب والأشجار والغلاف الجوي، وأنت كشخص عادي ليس لديك سبب واضح لذلك، خاصّة وأنّ أقصى ما تسعى له هو تأمين طعام على الطاولة وسقف يظلك. أنا لا أقول بأنّ هذين السببين هما بالأهمية ذاتها، فالأموال التي تنفقها شركات الوقود الأحفوري من أجل أجندتها هي السبب الأكبر، لكنني أظنّ أيضاً بأنّ الحركة البيئيّة قد جعلت توجيه النقد لها أمراً سهلاً.

صناعة الوقود الأحفوري من أقوى الصناعات في الرأسمالية... لو عملنا على تأميمها أو إنقاص سلطتها بشكل سريع فهذا سيخلق سابقة حقيقيّة لمصلحة الصناعات الأخرى

● **في الوقت الذي تدفع فيه الصناعات الاستخراجية الأموال لتمويل أجندتها في إنكار التغيّر المناخي، فإنّ مجموعات البيئة السائدة التي فشلت في ترجمة ونقل رسالة مقنعة بشأن المناخ ذاتها، تدّعي بأنّ مصلحة الشركات الأمريكية هي في التعامل مع المشكلة، وهو الأمر الذي لا يبدو وكأنّه وسيلة رائعة لحشد الناس...**

هنالك تاريخ قديم سبّب هذا الشيء، وهو يعود إلى زمن أناسٍ مثل: كارل بوب وفريد كروب. في الوقت الذي قام به بيل كلينتون ومستشاروه بصياغة «استراتيجيّة الطريق الثالث»، كان هنالك شيء مماثل يجري لدى الحركة البيئية يدّعى «الطور الثالث». أتى هذا الشيء من المنطق القائل: أنّ على الحملات البيئيّة ألّا تكون عدائية وتسعى للمواجهة، وأنّ علينا أن نحاول إرضاء اليمين وأن نتلاءم مع المصالح التجارية العقلانية للمحافظين والشركات الكبرى من أجل جذبهم إلى جانبنا. هذا جزء من سبب سماعنا لهذه الحجج الغريبة عن إمكانيّة توفير المال إن قمنا بالتحوّل عن الوقود الأحفوري. لا تحتاج الشركات إلى من يخبرها كيف توفّر المال، إنّها توظّف فِرَقاً كاملة من الناس من أجل اكتشاف كيفيّة القيام بذلك.

لدينا شركات مثل «بلاكستون» تسعى بنشاط لإيجاد طرق لاستبعاد الوقود الأحفوري من محفظتهم الاستثمارية الخاصّة، لأنّهم لا يرون بأنّ الربح مجد عبره. لكنّ تحويل هذا الأمر إلى استراتيجيّةً لحركة المناخ هو أمر غير صحيح. حيث ينسى هؤلاء بأنّ الشركات محافظة بطبيعتها، وتقوم بأشياء سيئة أخرى حول العالم، بالمقابل، يتمّ إقصاء الناس العاديين لبناء حجج تناسب «النخبة».

● **إذاً ما هي خطّة العمل اليساريّة الإيجابية التي لا نسمعها لا من مناصري البيئة، ولا من مجموعات البيئة السائدة؟ كيف سيكون شكلها؟**

لدينا بالفعل بعض الأمثلة على ما سيكون شكلها. لقد كتبت الكثير عن «التعاونيات الريفيّة الكهربائية» التي تشكّل مؤسسات معقدة جداً. إنّها مؤسسات خاوية من الفحم، وبيروقراطية جداً، لكن مملوكة بشكل ديمقراطي، ولها جذورها في «الخطّة الاقتصاديّة التقدميّة» التي تهدف لتوفير الطاقة بأسعار معقولة للناس، وإلى التنمية الاقتصادية.

يمكننا أن نلتمس الإلهام من النظر إلى نشأة «التعاونيات الكهربائية الريفيّة»، خاصّة ونحن نواجه مشكلة مع الطاقة المتجددة تشبه المشكلة التي أدّت لخلق تلك التعاونيات للمرة الأولى. حيث كانت حوالي 90% من المنازل الريفية تفتقر إلى الكهرباء، بسبب فشل السوق الخاصّة بتزويدهم بها. لقد تمّ تأطير هذه المؤسسات بكونها توفّر اقتصاداً تنموياً أوسع نطاقاً.

يمكننا أن نفعل أشياء مشابهة جداً بالرياح والطاقة الشمسيّة. يمكنك أن تتخيّل المرافق العامّة وهي تخلق أعداداً هائلة من الوظائف لرفع سويّة استخدام الرياح والطاقة الشمسيّة على المستويات المحليّة، وجعل الوصول لها أسهل في مختلف البلدات والمدن. نحتاج بشكل واسع إلى تغيير من يملكون السلطة في اقتصادنا. إنّ صناعة الوقود الأحفوري هي إحدى أقوى الصناعات في النظام الرأسمالي، فإنّ قمنا بإنشاء مسيرة ناجحة لتأميمها أو لإنقاص سلطتها بشكل سريع، فهذا من شأنه أن يخلق سابقة حقيقيّة من أجل الصناعات الأخرى. يتحدث الناس كثيراً عن الزراعة وعن تغيّر الطقس، فإنْ أمّمنا شركة «إكسون»، يمكننا عندها أن نؤمم شركة «مونسانتو». علينا أن نجعل من هذا المنهج جوهراً أساسياً للحركة البيئيّة التي تتطلّع إلى كسب التأييد الشعبي. الشيء الآخر الواجب عمله هو: الضمان الفدرالي للوظائف المتعلقة بالمناخ. إنّ أمامنا، بالإضافة إلى مهمّة التخفيف من التغيّر المناخي، الكثير من العمل من أجل حماية المدن وبقيّة الأماكن من تأثير الكميات الكبيرة من الكربون الذي أطلقناه بالفعل في الغلاف الجوي. ثمة فرص عمل متوفرة للأشخاص الذين لن يتمكنوا من الحصول على فرص عمل بغير هذه الطريقة. يمكننا أن ننظر إلى التغيّر المناخي بوصفه طريقة للوصول إلى التشغيل الكامل، وهو الأمر الذي يخاف الاقتصاديون من التحدّث عنه، والذي يمكن أن يشكّل ضربة حقيقية لعدم وجود خيار أفضل.

الملكية العامة حلاً

علينا أن نقيّد قدرة الملوثين الكبار على التلويث. الطريقة الأهم للقيام بذلك هي: تأميم شركات الوقود الأحفوري وإخضاعها للملكيّة العامّة. هنالك سوابق لهذا الأمر. ثمة أشياء أخرى يمكن القيام بها. يمكنك أن تحدّ من إنتاج المركبات التي تسير بالاحتراق. لقد فعلت الدنمارك ذلك، وهم يعملون على التخلص التدريجي من السيارات التي تعمل بالاحتراق بحلول عام 2030، وهذه سياسة منطقيّة. يمكن للمدن المختلفة ذات الميزانيات الأضخم أن تبدأ بوضع خطط لإزالة الكربون. إنّ جزءاً كبيراً من هذه الخطط يجب أن يكون الملكية العامة للمرافق والتخلّص من الكهرباء المملوكة للقطّاع الخاص. إنّ قطّاع الكهرباء الخاص لا يلوّث الجو ويتلاعب بالأسعار فحسب، بل يدخل في الأجندة ذاتها أيضاً إنكار التغيّر المناخي الذي تقوم به كبرى الشركات مثل «إكسون موبيل»، الأمر الذي ينعكس سلباً على السياسة.

وجدتها

■ د. عروب المصري

هل تذوقت البرّية؟

إن تذوق بعض الفاكهة البرّية ورؤيتها، هذه الهدايا من الطبيعة لا يمكن إلا أن تساعدنا وتدفعنا إلى التفكير في الأطعمة التي يتناولها معظمنا. الأطعمة المصنعة بشكل كثيف والمتخمة بالملح، بالزيوت المهدرجة ، وشراب الذرة عالية الفركتوز. المثقلة بالمواد الكيميائية؛ والمبيدات؛ المرباة في المزارع الصناعية؛ والتي تعامل مثل أية من المنتجات الأخرى ذات الإنتاج الكبير، المخصصة للسوق ذات تكاليف الإنتاج المنخفضة للقطعة والأرباح العالية. تزرع محاصيلنا وتحصد في معظم البلدان من قبل القوى العاملة المهمشة إلى حد كبير، والتي تعاني من سوء الأجور، وتجبر على العيش في الأكواخ والخيام. المسمومة، جنباً إلى جنب مع أطفالها، كل يوم كانوا يعملون، ومتوسط العمر المتوقع، هو بالكاد خمسون عاماً.

يمكن القول حرفياً أن إنتاج المواد الغذائية هو ناتج التربة، والتي هي «خليط من المعادن والمواد العضوية والغازات والسوائل والكائنات الحية التي لا تعد ولا تحصى، وتدعم جميعها الحياة على الأرض».

الغذاء يتطلب التربة والعمل، وكما ينبغي أن يكون واضحاً، علاقتنا بالتربة كانت دائماً سمة من سمات الوجود الإنساني. بالنسبة إلى معظم وقتنا على وجه الأرض، ارتبطنا بالتربة بطريقة متكاملة ومستدامة، إن الحرص عليها ضروري حتى نتمكن من الاستمرار في حصاد هداياها. لقد تعلمنا بينما كنا ننتج قوتنا، ونطور فهماً أكبر لكيفية صنع الأرض لخيراتها. في حين ارتكبنا الأخطاء التي أدت في بعض الأحيان إلى كارثة، كنا نعيش في وئام نسبي مع التربة وكل من العالم الطبيعي.

نظراً لماضينا، الذي يزيد عن 100،000 سنة، من المدهش أننا اليوم، مع معرفتنا العلمية، براعتنا التقنية، والثروة، أننا نحن اليوم نهدر التربة بتخل متهور. ونكرس أقل وأقل من التربةً لإنتاج الأغذية وأكثر وأكثر للمدن الضخمة، والضواحي التي لا نهاية لها والضواحي الفاخرة. ومن الأراضي التي من المفترض أن تكون محجوزة للزراعة، نزرع فول الصويا والذرة لعلف الحيوانات والوقود الحيوي.

لقد تدهورت التربة بحيث فقدت مرونتها المادية، وقدرتها على الازدهار والتجدد، مما يعني أنها مثل الشريط المطاطي الذي تم شده فوق طاقته، فلا يمكن استعادة صحتها كاملة.

aroub@kassioun.org

فكرة الزمن وتأبيد الرأسمالية

حازت فكرة السفر عبر الزمن حيّزاً حاضراً في النقاش العلمي إلى جانب كونها شكّلت مادة مهمة للأفلام وروايات الخيال العلمي كذلك، ومن البداية يمكن القول أنها لعبت دوراً كأداة أيديولوجية بيد الرأسمالية لمحاولة تأبيد النظام في العقول، إلى جانب السفر المكاني في المجرّة الذي أشير إليه في مقالات «قاسيون» سابقاً.

■ محمد المعوش

الزمن كمفهوم اجتماعي

الزمن هو أداة قياس للحدث الواقعي الاجتماعي التاريخي المتحوّل وانعكاس للتجربة الاجتماعية، فحسب العديد من المفكرين غير الماركسيين حتى، شددوا على أن فكرة الزمن، كما فكرة الأرقام، هي شكل من التجريد للظاهرة الواقعية. ويمكن العودة إلى فيغوتسكي –العالم السوفياتي نفسه، في فكرته أن مراجعة تطور وظائف الفرد العقلية هي إلى حد ما تعيد إظهار التاريخ التطوري للبشرية، ولو كان الأول ليس نسخة مطابقة عن الثاني بالضرورة.

ويعتبر فيغوتسكي مثلاً: أن الذاكرة الفردية هي وظيفة تظهر في مرحلة محددة من تطور الفرد، حيث يتماسك الحاضر من خلال اللغة ورموزها، فيرتبط بذلك إمكان ترابط الماضي«الذي كان «حاضراً» وقُبض عليه بأداة اللغة» مع الحاضر والمستقبل كذلك «عبر وظيفة التوقّع».هكذا تتشكل فردياً أرضية الزمن في الوعي، ضمن التجربة، وهكذا كان ظهورها في تاريخ النشوء البشري، تعبيراً عن تعقد التجربة الاجتماعية للإنسان وظهور اللغة، ولهذا ترافق مثلاً ما سمي بالتاريخ المعروف مع اللغة المحكية أولا حيث انتقلت بين الأجيال الروايات والأساطير، ومن ثم اللغة المكتوبة التي دونت الأحداث. والتي كلها شكلت الذاكرة التاريخية، ولو أن كلًا من القوى الاجتماعية يقرأها ويفسرها حسب موقعه السياسي من حركة التاريخ.

حركة التاريخ يصنعها البشر

يقول ماركس: إن البشر يصنعون تاريخهم، فالتاريخ كعملية واقعية اجتماعية هي الأحداث التي تتشكل في الصراع الطبقي، فتاريخ البشرية هو تاريخ هذا الصراع كما عبر ماركس وإنجلز أيضاً.

إذا فالتاريخ هو: تعبير عن واقع مادي مترابط في أحداثه تحكمه القوانين التي حسب ماديتها يصنع البشر تاريخهم ومحكومين فيها، والزمن هو: قياس للظواهر الطبيعية والتاريخية الاجتماعية، التي هي في حدوثها ذات طبيعة مادية، ليصير قياسها ممكناً.

إذاً: لا التاريخ المادي للمجتمع، ولو كان مسجلاً من وجهات نظر مختلفة، هو خارج العملية المادية، ولا الزمن هو كذلك قائم بذاته، بل تجريد للحركة المادية نفسها. ولا وجود لتاريخ لم يصنع بعد، ولا زمن إلا الحركة المادية نفسها في سيرورتها المترابطة المادية في الواقع لا في «مساويات» الكون «الخفيّة».

السفر عبر الزمن: الخدعة والوهم

على أساس مادية التاريخ والزمن في وحدتهما يظهر عُري فكرة السفر عبر الزمن، كانتقال زماني إلى المستقبل غالباً «فالماضي حسب أغلب هذه الطروحات السفر إليه أصعب!»، والمضمون الأيديولوجي الأساس لهذا الطرح هو: كسر مادية الزمن الذي هو قياس لحركة التاريخ وترميز لها، وإن تم التعبير عنه بمقولة الزمن. هكذا يصبح التاريخ خطاً مسجلاً خارج المجتمع حسب هذا الطرح، وهو تعبير عن مفهوم القدريّة كتيار فلسفي في نظرته إلى التاريخ، وإذاً، إن ما يجري حولنا كله هو تعبير عن هذا التاريخ «الثابت» الذي يمكن أن ننتقل بين مراحله إذا تملّكنا التقنية العلمية المناسبة، وإن كانت صعبة إلى الآن، إذاً: نحن أسرى اللحظة، بانتظار العلم لكي يقدم لنا هذا التقدم التكنولوجي لكي نتقدم إلى المستقبل، ولكن هم لا يقولون لنا أي مستقبل ننتقل إليه بعد تملكنا هذه القدرة.

وبهذا يصنع الوهم، فالمستقبل إذا حسب هذا الطرح لا يصنع، وإن كان يصنع فهو في عملية صناعته تلك يعبّر عن التاريخ– الزمن المقدّر خارج المجتمع، وهو الذي يجري الكلام عن السفر بين مراحله.

مادية التاريخ والزمن في وحدتهما وجدليتها هذه عبر عنها ماركس في مراسلته إلى إنجلز بأن «في التطورات التاريخية الكبرى ليست عشرون سنة أكثر من يوم واحد، مع أنه تأتي فيما بعد أيام تضم في أحشائها عشرين سنة».

على أساس مادية التاريخ والزمن في وحدتهما يظهر عُري فكرة السفر عبر الزمن كانتقال زماني إلى المستقبل

من كهف الضرورة إلى الحرية

وحسب هذه الجدلية فإن البشرية قد تنظر إلى ما قبل تاريخها «كما عبر ماركس» حين تتخطى نسبياً الضرورة إلى الحرية، الذي سيبدو لها حينها أنه زمنٌ قليل، ما إن يبتدئ التسارع والتكثف في تاريخها الحر من الاستغلال والطبقات، وما أن تحتشد الطاقات والقدرات الاجتماعية، حيث إنهم في صنعهم للتاريخ «سافروا» فيه حسب وعيهم، وهم حددوا اتجاه سيرهم لا محكومين بعمى نظرية «السفر عبر الزمن» إياها. وكأنهم وقتها يعيدون قصة أهل الكهف في النص الديني، حيث سيبدو لهم تاريخهم السابق كأنهم لبثوا في كهفه المظلم «يوماً أو بعض يوم» فقط، ما إن ينكشف لهم التاريخ الحقيقي في غناه ونوره.

الحموضة والاعتلالات النفسية

تطرح مستويات الحموضة العالية لدى مرضى الفصام وثنائية القطب، تساؤلات بخصوص طرق العلاج، في هذا الصدد، تعرض «قاسيون» قراءة في مقال للباحثة، ديانا كون، جرى نشره مؤخراً على صفحات موقع «scientific» بالعنوان ذاته.

■ إعداد: هاجر تمام

تكون أدمغتنا في بعض الأحيان متوقفة على الحمض بشكل حرفي. حيث يشكّل ثاني أوكسيد الكربون – الذي يتم إطلاقه باستمرار حين يفكك الدماغ السكريات لإنتاج الطاقة– مصدراً رئيساً لهذه الزيادة المؤقتة. وتتحوّل هذه الطاقة في وقت لاحق إلى حمض. ومع ذلك، فإنّ الكيمياء في الدماغ البشري تميل لتبقى حياديّة نسبياً. لأنّ العمليات النموذجية – بما في ذلك التنفس الذي يخرج ثاني أوكسيد الكربون– تساعد على الحفاظ على الوضع القائم. وتبقى أيّة زيادة حادّة في الحموضة دون ملاحظة.

لكنّ مجموعة متزايدة من الأبحاث اقترحت: أنّ الاختلال في هذا التوازن، ولو بشكل طفيف، قد يرتبط ببعض الحالات النفسيّة لدى بعض الأشخاص المصابين بحالات نفسية معينة، بما في ذلك اعتلال الهلع. وتوفّر النتائج التي اكتشفت هذا الشهر أدلّة إضافية على حقيقية هذه الروابط، وتشير إلى أنّها قد تمتد إلى اعتلال الفصام واعتلال ثنائي القطب.

العلاقة وثيقة

كانت هنالك تلميحات في وقت سابق أنّ الحال كما يلي: كشفت الدراسات بعد الوفاة التي أجريت على عشرات من الأدمغة البشرية انخفاضاً في الأس الهيدروجيني «مستويات حموضة أعلى» لدى المرضى الذين عانوا من الفصام واضطراب ثنائية القطب. لقد وجدت عدّة دراسات في العقود القليلة الماضية، أنّه عندما يتعرض المصابون باضطرابات الهلع إلى الهواء الذي يحوي تركيزاً أعلى لثاني أكسيد الكربون، وهو ما يمكن أن يتحد مع الماء الموجود في الجسم لتشكيل حمض الكربونيك، هم أكثر عرضة للمرور في نوبات ذعر من الناس الأصحاء. وقد كشفت أبحاث أخرى عن إنتاج أدمغة المصابين باضطرابات الهلع لمستويات مرتفعة من اللاكتات «Lactate»، وهو مصدر حمضي للوقود الذي ينتجه ويستهلكه الدماغ الجائع للطاقة.

الإجابة عن هذه الأسئلة قد تغيّر الطريقة التي يتمّ تشخيص وعلاج الأشخاص الذين يعانون من بعض هذه الاضطرابات

لكن على الرغم من تلك القرائن الأوليّة، فقد واصل الباحثون التأمل فيما إن كانت الحموضة الزائدة التي وجدت لدى مرضى الفصام وثنائي القطب، لها علاقة حقيقية بالاضطراب، أم أنّها ناجمة عن عوامل أخرى مثل: استخدام الشخص لمضادات الذهان، أو حالات طرأت قبل الوفاة مباشرة. على سبيل المثال: يشرح وليام ريغنولد، الطبيب النفسي والبروفسور في جامعة ميريلاند: «إن كنت تموت ببطء، فستمرّ بك فترة أطول تنخفض فيها مستويات الأوكسجين، وهذا من شأنه أن يغيّر الأيض لديك». ويشرح أنّ الجسم يعتمد أثناء فترة الموت الطويل بشكل أكبر على مسار أكسجين مستقل من أجل إنتاج الطاقة. وقد يؤدي هذا إلى رفع مستويات اللاكتات بشكل أكبر من المعتاد، ممّا يؤدي إلى رفع درجة الحموضة.

التجارب على الفئران

هذه الأسئلة هي السبب في قرار عالم الأعصاب بجامعة فوجيتا الطبيّة في اليابان، تسويوشي مياكاوا وزملائه، أن ينقّوا عشرة مجموعات من البيانات المأخوذة من أدمغة أكثر من أربعمائة مريض متوفى ممّن كانوا يعانون من الفصام أو ثنائيّة القطب. لم تكلّف بعض الدراسات السابقة نفسها عناء التركيز على الحموضة، لأنّ الباحثين افترضوا أنّ انخفاض الأس الهيدروجيني كان ناجماً عن عوامل خارجية كما يقول مياكاوا. لقد حاول بأيّ حال هو وفريقه أثناء تحليلهم الجديد أن يختبروا كلّ واحدة من النظريات الرائدة بشأن الارتباط بين الحمض والاضطرابات. أولاً: أحصوا عوامل الإرباك المحتملة مثل: تاريخ استخدام الأدوية المضادة للذهان وسنّ الموت. وكما توقعوا، كانت مستويات الرقم الهيدروجيني في الدماغ لدى الأفراد الذين عانوا من الفصام وثنائية القطب أقلّ بكثير ممّا كان عليه لدى الأصحاء. كما فحص الفريق خمسة نماذج من الفئران «قوارض مع طفرات جينيّة مرتبطة بهذه الحالات»، ووجدوا نتائج مماثلة: الرقم الهيدروجيني في أدمغة هذه الفئران «وهي الخاوية تماماً من أيّة عقاقير» كانت أقل بشكل مستمر، ومستويات اللاكتات لديهم أعلى، من الحيوانات الصحيحة التي قورنت بها. بالإضافة إلى أنّ الباحثين قد قتلوا جميع الفئران بذات الطريقة، ممّا يشير إلى عدم إمكان تفسير الاختلافات في الأس الهيدروجيني بناءً على الوقت الذي يستغرقه الموت.

التغيرات المناخية المرتبطة بازدياد ثاني أكسيد الكربون الجوي قد تكون مسبباً أساسياً للاضطرابات النفسية لأنها تغير حموضة الجسم.

توفّر هذه النتائج التي نشرت هذا الشهر مجتمعة، مجموعة من الأدلّة الأكثر إقناعاً حتّى الآن على كون الصلة بين الحموضة في الدماغ والاضطرابات النفسيّة حقيقية. يوافق ريغنولد، وهو الذي لم يكن مشتركاً في البحث الجديد، على ذلك: «عندما تجمع كلّ هذه البيانات وتستخلص منها أشياء مهمّة إحصائياً، يمكنك هنا أن تقتنع أكثر بأنّ الأس الهيدروجيني المنخفض أمرٌ متأصل في الاضطرابات. أعتقد بأنّ الجديد في هذا البحث هو أنّهم يصفون الأس الهيدروجيني المنخفض ويقولون: إنّ هذا الأمر يمكن أن يكون بحدّ ذاته جزءاً من الفيزيولوجيا المرضيّة لهذا الاضطراب، بغض النظر عمّا يسببه».

تغيير التشخيص والعلاج

حتّى مع توضّح أنّ الحموضة في الدماغ قد تكون سمة رئيسة للفصام ولثنائية القطب، فكونها سبباً أو مؤثراً يبقى أمراً مفتوحاً للنقاش. وفقاً لمياكاوا، فإنّ هذه الزيادة في الحموضة يمكن أن تكون ناجمة عن نشاط الخلايا العصبية بشكل أعلى من المعتاد في أدمغة الأشخاص الذين يعانون من هذه الاضطرابات: «الخلايا العصبية أكثر نشاطاً، وهنالك حاجة إلى المزيد من الطاقة، وتوفّر اللاكتات هذه الطاقة». يخبر ريغنولد عن نظرية شهيرة أخرى تقول: إنّ الحموضة الأعلى في دماغ المصابين باضطرابات نفسية عائدٌ لضعضعة في المتقدّرات «mitochondria»، وهي المسؤولة عن توليد الطاقة داخل الخليّة. يوافق ريتشارد مادوك، بروفسور الطب النفسي في جامعة كاليفورنيا، وهو ممّن لم يشاركوا في البحث الجديد أيضاً، على أنّ كلا الفرضيتين قد تفسران الأمر. ويضيف بأنّ هاتين الفرضيتين «لا تستبعد إحداهما الأخرى».

وقد كشفت أبحاث مجموعة ويمي بأنّه يمكن لخفض الأسّ الهيدروجيني في الدماغ عن طريق تعديل استنشاق ثاني أكسيد الكربون، أن يثير السلوك المرتبط بالخوف لدى الفئران. لقد وجدوا أيضا بأنّه يمكن لنشاط القنوات الأيونية المستشعرة للحمض، وهي المستقبلات الموجودة عند نقاط الاشتباك العصبي والتقاطعات بين الخلايا العصبية، أن يسهم في النقل المشبكي وفي اللدونة في بعض مناطق الدماغ مثل اللوزة المخيّة «amygdala» التي تعالج العواطف.

وتبقى مدى صلة هذه الاكتشافات بالذين يعانون من اضطرابات الفصام وثنائية القطب غير واضحة، لكنّ الإجابة عن هذه الأسئلة قد تغيّر الطريقة التي يتمّ تشخيص وعلاج الأشخاص الذين يعانون من بعض هذه الاضطرابات. لقد أضاف ويمي بأنّه في الوقت الحالي: «لا يزال هذا المجال غير مستغل في العلاجات».

مناهج التعليم قضية وطنية

مما لا شك فيه أن قضية المناهج الجديدة المعتمدة من وزارة التربية مع بداية العام الدراسي الحالي، والاعتراضات والانتقادات الموجهة إليها، كانت محط اهتمام على المستويات كافة، حتى أصبحت قضية رأي عام.

■ عاصم بوظو

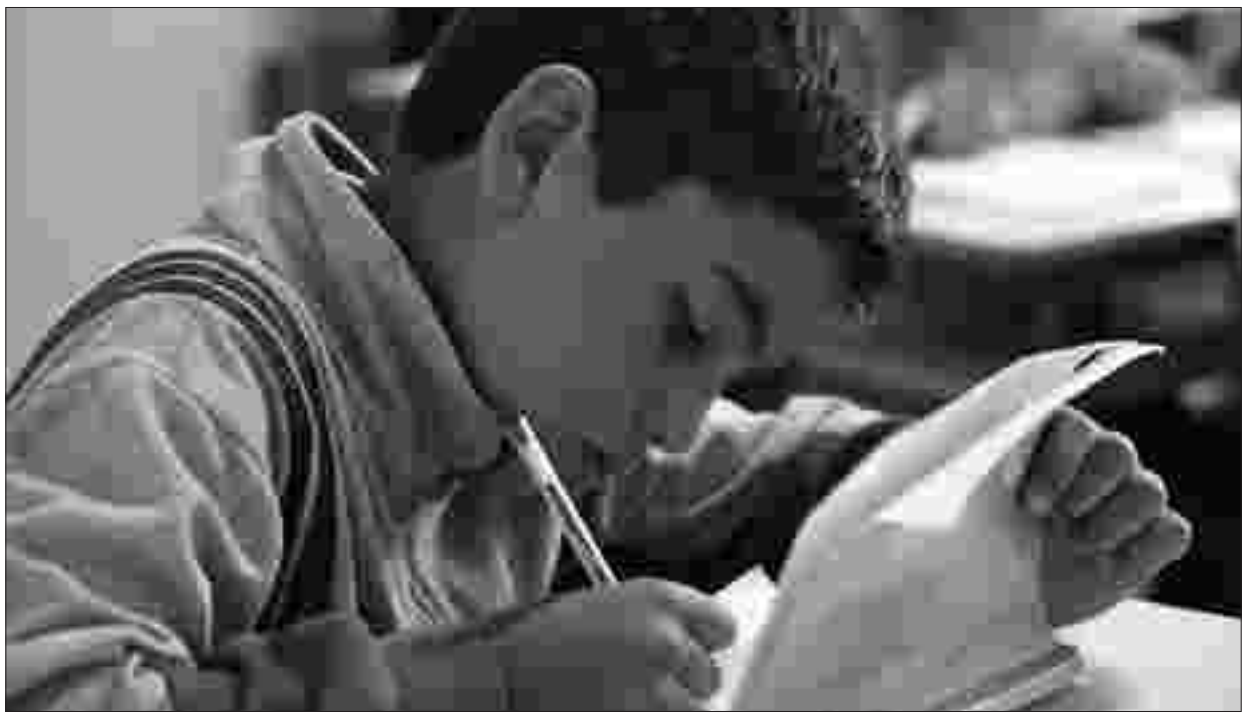

الاعتراضات والانتقادات بدأت على مستوى المواطنين، وانتشرت ممتدة على مستوى صفحات التواصل الاجتماعي، مروراً بوسائل الإعلام، وصولاً إلى بعض مجالس المحافظات، انتهاءً بمجلس الشعب، باستثناء الحكومة، التي لم تعقد اجتماعاً من أجل هذه القضية، رغم أهميتها.

اعتراض شعبي محق

مع بداية العام الدراسي، والبدء بتوزيع كتب المناهج الجديدة، بدأت موجة الانتقادات إليها، كما بدأت تغزو مواقع التواصل الاجتماعي العديد من الصور، التي قيل أنها مأخوذة من صفحات هذه الكتب، ليتبين لاحقاً أن بعض الصور المتداولة على أنها من المناهج الجديدة كانت مزيفة، أو مأخوذة من مناهج دول أخرى، فيما تحقق صحة البقية الباقية، مما فسح المجال للكثير من اللغط حول القضية، بالإضافة لاستثمار الصور المزيفة على مستويي التبرير والتحريض، حسب الحال.

وعلى الرغم من اقتصار موجة الاعتراضات على بعض النقاط المثارة في المناهج الجديدة، إلا أنها كانت كافية لتبرير استمرار موجة الانتقادات الشعبية، وخاصة على أرضية التأثير على الطلاب وعلى مستقبل العملية التعليمية ومستقبل الوطن بالنتيجة، خاصة وأن بعض الملاحظات تجاوزت احتمالات اختلاف الرؤى بمساسها المباشر بالسيادة الوطنية نفسها، مثل: خريطة سورية التي انتُزع منها لواء اسكندرون السليب والجولان المحتل!.

تربيون ومختصون

مع دخول بعض التربويين والمختصين، بالإضافة إلى الإعلام وبعض الشخصيات، على موجة الانتقادات والاعتراضات، تصاعدت حدة الموجة الشعبية، معتمدة على آراء هؤلاء الأخصائيين، حيث عبر الكثير منهم عن اعتراضاته المشفوعة بالبيان والتبيان حول القضية وآفاقها ومستقبلها وتداعياتها، حتى أن بعض هؤلاء عبر عن رفضه عن أداء مهمته بتدريس بعض ما ورد في المناهج الجديدة، في موقف جديد من هؤلاء كان غائباً ومغيباً لسنوات وسنوات، رغم الكثير من تحفظاتهم على المناهج القديمة ودفعهم باتجاه ضرورة تحديثها بما يتوافق مع ضرورات العصر ومواكبة العملية التعليمية التربوية لهذه الضرورات.

لقد عبرت إحدى المدرسات عبر صفحتها على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» عن رفضها تدريس بعض ما ورد في المنهاج الجديدة، معتمدة عبارة «ولو على جثتي»! مستعينة ببعض الملاحظات التي وجدتها في هذا المنهاج تبريراً لموقفها.

بين المصيبة والكارثة!

القضية في الواقع العملي، وبعيداً عن موجات التحريض والتحريض المضاد، حولها وعليها، تبريراً أو عبر المزيد من الانتقادات والملاحظات، توضّح بأنه إن حَسنت النوايا، على مستوى ما تم اكتشافه من انتقادات محقة حتى الآن، والتي لا يمكن اعتبارها «أخطاء» أو «هفوات»، فإنها تشير إلى تدني مستوى إمكانات وكفاءات القائمين على هذه المناهج، تأليفاً وتدقيقاً وتنقيحاً، وصولاً إلى اعتمادها النهائي وطبعها وتوزيعها على المدارس، وهو ما يمكن اعتباره مصيبة على المستوى التربوي والتعليمي.

أما في حال سوء النوايا، وهو ما يمكن أن ننتظره عبر لجان التحقيق التي تم الإعلان عنها، فإن هذه القضية لا يمكن اعتبارها إلا كارثة تعبر عن مدى ما وصلت إليه أيدي التخريب والعبث داخل البنية التعليمية والتربوية ومؤسساتها، وكيف لا في ظل الاستمرار بالسياسات الحكومية المعتمدة نفسها التي تفرز يومياً الكثير من السلبيات على المستويات كافة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، مع الظواهر المرافقة لهذه السلبيات كافةً، اعتباراً من البطالة والتهميش والفقر وليس انتهاء بالفساد المتغول والمنتشر، والذي يمكن اعتباره إحدى بوابات الموبقات والشرور.

الرد الرسمي تبريري!

المؤسف بعد هذا كله هو: الرد الرسمي على لسان وزير التربية، عبر وسائل الإعلام أو تحت قبة مجلس الشعب، حيث قلل من أهمية الملاحظات والانتقادات، رغم اعترافه بصحة وصوابية بعضها، حيث قال: «إن عملية التطوير تتطلب أن يشعر المجتمع بالتغيير وأن يكون قادراً على المشاركة فيه ومن الطبيعي أن يكون هناك أثناء هذا التغيير رفض من البعض الذين اعتادوا المناهج القديمة»، مع سعيه لتجيير التعبئة والتحريض بها من قبل بعض وسائل الإعلام الخارجية، وبأن من تقدم بهذه الانتقادات لم يطلع على المناهج كاملة، وكأنه يرمي بسهام اللاوطنية والجهل على المنتقدين والمعترضين، قائلاً: «إن أول من بدأ الحملة الإعلامية ضد المناهج السورية هي صحيفة الشرق الأوسط السعودية التي تصدر في لندن، وأيضاً قناة العربية، كما أن الكثير انبرى لتوجيه الانتقادات والملاحظات لم يقرأ المناهج أو يطلع عليها»، وبجوهر مفاده هو دراسة الملاحظات والانتقادات الواردة على المناهج، من أجل تصويب ما هو خاطئ فيها، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأخطاء فقط، وليس إعادة النظر في هذه المناهج، جملة وتفصيلاً، من أجل استدراك أية ملاحظات أو أخطاء أخرى، ربما، أو على الأغلب لم يتم التمكن من لحظها واكتشافها حتى الآن.

قضية المناهج وما تم التوصل إليه حتى الآن من أخطاء بداخلها يجعل منها قضية وطنية بامتياز مهما حاول البعض أن يميّعها أو يقلل من أهميتها

والسؤال الذي يتبادر للأذهان: هل اطلع الوزير على المناهج كاملة؟

إن كان الجواب بنعم، فالوزارة هي الأولى بالمسؤولية والمحاسبة على الأخطاء الواردة بها حتى الآن، أو التي سيتم اكتشافها لاحقاً.

وفي حال أنه لم يطلع عليها، وهو الاحتمال الغالب، فمن الواجب عدم الاستخفاف بما تم اكتشافه حتى الآن من أخطاء، وإعادة البحث الجدي داخل هذه المناهج من أجل التأكد من خلوها من أخطاء أخرى، خاصة ولّن بعض ما تم اكتشافه حتى الآن كفيل بوضع الكثير من إشارات الاستفهام والتعجب، وصولاً إلى الإدانة على المستوى الوطني.

وبالمنطق العلمي للأشياء، فإن لكل قاعدة استثناء من الممكن أن يدعمها ويقويها، أما في حال تكاثر الاستثناءات على القاعدة فإنها تنفيها من كل بد.

قضية وطنية

بناء على ما سبق كله، فإنه من غير اللائق أن تتم محاولات ومساعي تفريغ الملاحظات والانتقادات من محتواها، في مسعى من أجل تقزيمها، وصولاً لمحاولات تبريرها، على أنها «هفوات» أو أخطاء»، فالحديث عن المناهج التعليمية في جانب منه هو حديث عن وطن وأفق ومستقبل، وبالتالي أية سلبية في هذ المنحى لن يتم حصادها إلا على حساب الوطن والمستقبل، لنصل إلى نتيجة مفادها: أن قضية المناهج وما أثير عنها، وما تم التوصل إليه حتى الآن من أخطاء بداخلها، يجعل منها قضية وطنية بامتياز، مهما حاول البعض أن يميّعها أو يقلل من أهميتها.

تعديل السياسات

لعل الأهم من ذلك كله هو: أن جملة ما تم عرضه وانتقاده والاعتراض عليه، لا يعني في حال من الأحوال الموافقة على المناهج القديمة، أو تقييمها على أنها كانت جيدة، بل لعلها تشير إلى واقع الصدمة مما كان مأمولاً من المناهج الجديدة في مقابل المناهج القديمة، التي أكل عليها الدهر وشرب، ليس لسوئها فقط ربما، بل لعدم مواكبتها مع ضرورات التطور الحقيقي المطلوب على مستوى العملية التعليمية والتربوية ككل، وهو ما يؤكد على أن جملة السياسات التعليمية المتبعة، أصبح من الضروري والهام إعادة النظر بها جملة وتفصيلاً، ناحية المدخلات والمخرجات، والمراحل التعليمية كافة، الأساسي والثانوي والجامعي، فقد اكتفينا من الخطب العصماء والعبارات الجوفاء، التي لم تغنِ ولم تسمن من جوع على هذا المستوى، كما على غيره من المستويات.

ما بعد مشكلة المناهج؟

أخيراً، ربما يمكننا القول: أن قضية المناهج التعليمية، وما أثير حولها من موجة اعتراضات شعبية محقة، تجاوزت الشكل ووصلت إلى المضمون، بعمقه وتداعياته وأفقه المستقبلي، يضع على بساط البحث ضرورة تغيير السياسة التعليمية المتبعة، بكل أركانها: بدءاً من التطوير المستمر للمناهج، ومروراً بسياسات تعيين الكوادر الإدارية والتعليمية، وطرائق التدريس المتبعة، وعلاقة العملية التعليمية التربوية بسوق العمل، وسياسات الاستيعاب الجامعي، بما يتوافق مع تطور علم التربية من جهة، وحاجات تطور البلاد من جهة أخرى.

كيف تعمل الصحافة الألمانية

هل يعرف الناس كيف يعمل الإعلام الألماني؟ إذاعة «دوتشيه فيللّه»، جريدة «فرانكفورتر ألغيماينر تسايتونغ»، مجلة «ديرشبيغل الأسبوعية» وغيرها، فلنكتشف ذلك.

■ آلان داود

في ألمانيا، يواصل رؤساء تحرير المؤسسات الصحفية الكبرى جميعها زيارة مكاتب مالية خاصة «منظمات غير حكومية»، تلك الزيارات كانت تكثف إبان تحضير الولايات المتحدة الأمريكية لحرب ما في العالم. من أجل التنسيق مع الأمريكيين لتطابق مواقف الولايات المتحدة وألمانيا من الحرب.

وجه د. أودو أولفكوتيه رئيس التحرير السابق في جريدة « فرانكفورتر ألغيماينر تسايتونغ » اتهاماً خطيراً إلى الصحافة الأوروبية 2014: «لدى السفارة الأمريكية في برلين برامج خاصة يمكن للصحفيين بموجبها الحصول على هبات خاصة لتأثيرهم على الرأي العام في ألمانيا تتراوح بين 5000 إلى 20 ألف دولار.

تحدث د. أودو أولفكوتيه في كتابه «الصحفيون المشترون» عن شراء الصحفيين والسيطرة على نشاطهم، وقال: إن موظفي المخابرات الأمريكية يأتون بانتظام إلى مبنى تحرير جريدة « فرانكفورتر ألغيماينر تسايتونغ » ويحضرون معهم أطروحات ومواضيع المقالات لنشرها، لم يكتبوا النصوص وتركوا للصحفيين ذلك، ودققوا الصيغة النهائية لكل مقال ليكون متوافقاً مع ما يرغبون. أشار إلى أسماء مئات المنظمات والصحفيين الألمان الذي بواسطتهم يتم تشكيل الرأي العام المناسب للولايات المتحدة.

وجد أودو ميتاً بداية 2017، وأعلن رسمياً أن سبب الوفاة هي أزمة قلبية! بدأت تقارير إعلامية تتحدث عن اغتياله، على سبيل المثال: مقال في موقع يورنيوز واير حمل عنوان «رئيس التحرير السابق الذي فضح المخابرات الأمريكية وجد ميتاً»، بينما تحدث موقع أمازون عن الموت الغامض للدكتور أودو.

قال أودو عام 2016: الإعلام الألماني يريد بناء جدار بين ألمانيا وروسيا في تبعية كاملة للإعلام الأمريكي، الألمان لا يريدون التبعية الأمريكية بعد اليوم ويرفضون خطر الحرب التي سيجلبها الأمريكيون إلى أوروبا لذلك ألفت كتابي «الصحفيون المشترون» لفضح عمل الصحفيين الألمان الذين تسيطر عليهم الولايات المتحدة، كنت في السابق من هؤلاء الصحفيين وفعلت أموراً ندمت عليها خلال عملي في الصحافة لمدة 25 سنة، دربوني وعلموني كي أكذب على الشعب وأخفي الحقيقة وأخون الرأي العام.

أخبار ثقافية

ترميم قلعتي المرقب والحصن

أنهت البعثة الأثرية المشتركة السورية الهنغارية في قلعتي المرقب والحصن موسم عملها لصيف العام الحالي، وركزت أعمال البعثة على إنجاز التنقيبات الخاصة بمبنى برج الكنيسة في قلعة الحصن لعزله وترميم الأضرار، ثم ترميم الرسوم الجدارية النادرة بداخله إضافة إلى أعمال تقييم ومسح تفصيلي للأضرار التي لحقت بالموقع والشروع بالإعداد لمشاريع ترميم وإنقاذ عاجلة لها.

كما قامت البعثة في موسم عملها الحالي بمتابعة أعمال التوثيق في كلتا القلعتين عبر استخدام أحدث التقنيات المستخدمة عالمياً كالتصوير الجوي والنمذجة ثلاثية الأبعاد والمسح الليزري والمسح الطبوغرافي التفصيلي، فضلاً عن مواصلة عملها في الترميم والحفاظ على اللقى الأثرية المكتشفة، إلى جانب متابعة برنامج الأبحاث في قلعة المرقب.

مهرجان كازاخستان الدولي لموسيقا الشعوب

فاز عازف القانون السوري عمران عدره بالمركز الثالث في مهرجان كازاخستان الدولي لموسيقا الشعوب، الذي أقيم في العاصمة أستانا في الفترة من الرابع عشر إلى السابع عشر من شهر أيلول الحالي، بمشاركة عازفين وفرق موسيقية من مختلف دول العالم. عزف خلالها مقطوعة موسيقية كازاخية بعنون «أداي»، وصرح عدره لوسائل الإعلام: كانت المقطوعة الموسيقية الكازاخية صعبة من ناحية تأديتها على آلة القانون، لذلك أديتها بطريقة تتناسب مع الآلة، وتحافظ على روح الموسيقا الكازاخية، قدمت على آلة القانون التي اخترعها الفارابي، والذي يتمتع بمكانة عالية لدى الشعب الكازاخي. يذكر أن المركز الأول في المسابقة ذهب لفرقة موسيقية من كازاخستان والمركز الثاني لعازف من أوزبكستان.

كانوا وكنا

صورة تعود إلى عام 2007، احتجاج سكان حي المزة القديمة/الشيخ سعد على خطط المحافظة لهدم البيوت القديمة، تجمع العشرات من سكان المنطقة المشمولة بالهدم للاحتجاج أمام مراسل التلفزيون السوري، يبدو في يمين الصورة منزل أحمد محمد غازي أبو عمر، وكان قائداً لرجالات الثورة السورية الكبرى ضد الاستعمار الفرنسي في المزة، وعلى اتصال بسلطان باشا الأطرش، وشارك في معارك الغوطة والسويداء، جرى هدم منزل هذا الرمز الوطني في زمن الليبرالية، بدل أن يتحول إلى متحف لأبناء المنطقة، وأجّرت المحافظة قسماً من البناء الذي أقيم مكان منزل الثائر الوطني لجامعة خاصة!

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2017/09/22» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

الفرات بين نبضين..

■ زهير مشعان

لم تمض أشهر قليلة لم تتجاوز أصابع اليد الواحدة، على استضافة المركز الثقافي في أبي رمانة لأمسية شعرية وغنائية، بعنوان نبض الفرات، حيث قدم فيها عدد من الشعراء من أبناء محافظة دير الزور، حوالي 20 قصيدة تناولت معاناة أهالي دير الزور من الحصار وهيمنة التنظيم الفاشي التكفيري داعش، وكذلك قدم الفنانان المطربان عبد الوهاب الفراتي وحسين حدواي عدة أغانٍ، تعبر عن ذلك، ناهيك أن طبيعة الغناء الفراتيّ الذي يتسم بالدفء والحنية والحزن، نتيجة عوامل البيئة الصحراوية، وفيضان نهر الفرات الذي كان ينشر الموت وبالتالي المآسي، وذلك كان سبباً لتقديم القرابين والمناحات الجماعية الممتدة منذ آلاف السنين، وكادت أن تتحول الأمسية إلى مناحة جماعية، وقد غطت قاسيون الأمسية إعلامياً وفنياً.

نبض الفرات 2 نبض الحياة

إذا كان نبض الفرات 1 يعبر عن غصة الحصار، فإن نبض الفرات 2 عبر عن البهجة في فك الحصار وبدء الدحر النهائي للتنظيم الفاشي، كما عبر عن ذلك الشاعر أسامة الحمود بقوله:

زرعت الورد في كفي وأهديت الشذا للطيرِ
وشارك في الأمسية الشعرية عدد كبير من الشعراء، وغالبيتهم ممن لم يشاركوا في الأمسية السابقة، وهذا ليس غريباً فأحد أسماء دير الزور المشهورة «دير الشّعّار» لكثرة الشعراء فيها.

عودٌ على بدء؟

كانت بداية الأمسية، مع الطفل ياسين الحاج حيث قدم كلمات مرصوفة لكنها ليست شعراً، اقتصرت على المديح والتمجيد السياسي، ثم قصيدة شعبية خطابية للضيف منير عبد الكريم. ثم قدم الدكتور الشاعر أسامة الحمود عدة قصائد تميزت بمعانيها وشاعريتها وإيقاعها وإلقائها كالحائية: يا ربّة الصبر، وأخرى عن نهر الفرات: أيلول عاد ونبض البشرى معه. أمّا الضيف الثاني فهو الشاعر محمد عبد الحدو، وقد شارك أيضاً في نبض الفرات 1 كضيف استهلها بمقدمة: يا دُرّة الدير يا وشوشة الشيحِ، ثم قصيدة يا دمشق والشام، ولعل الأكثر تميزاً قوله: يا أيها الشرفاء قوموا.. أوقفوا نزف الدماء، ثم أكد: قصيدتي لم تكتمل ما دام فيها غبار وغازٍ، وختم بصرخة الشعر معبراً أن عروس الفراتِ تعيش انتصارها عبر تساؤل يبعث التفاؤل:

جاوبني فالليل عندي بهم... وصباحي تطيب فيه الكروم

هو ذا الشعب لا إرادة إلاّ... للشعب وقوله محسوم

وقدمت الشاعرة أمل المناور، وهي من مدينة العشارة في ريف الميادين، أنا والفرات ودير الزور بقولها:

فأنا الجميلة بين أقراني ولكني في الدير أجمل
قلبي ضعيف كلما قالوا لـه يا بنت دير الزور يجفل

وألقت القصيدة الشعبية الغزلية أهواك، وكانت متمكنة من اللهجة الشعبية والإلقاء.

وألقى الشاعر هشام سفان قصيدة «عشقٌ فراتي»، عبر فيها عن أن الفرات أبجدية سرمدية منقوشة على جدار الخلود تميزت بمعانيها وصورها الفنية، بينما القصيدة الثانية أرض الطهر لم تكن بالمستوى ذاته.

غابت غالبية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة رغم توجيه الدعوات لها

الشاعرة صبا بعاج التي شاركت في النبض الأول، قدمت قصيدة شعبية غزلية بعنوان عطش، وشاركت من بين الجمهور في رديات غزلية أبوذية وموليا على الشاعر الرّقي عبد الكافي خلف، الذي قدم قصائده بالشعر الشعبي، منها سورية، وكذلك أبياتاً من الموليا الفراتية التي حاول أن يؤكد أنها رقاوية، واتبع فيها أسلوباً جميلاً ومعبراً حيث كان يبدأ البيت بالكلمات التي ينتهي بها البيت الذي قبله معنىً ولفظاً، كما تميز بإلقائه المتميز وتمكنه من اللهجة الشعبية وصوته الجَهَوري ناهيك عن معاني التفاؤل وتحد للموت، كقوله: حياتي كلها أمل... وإن كامتْ الجيامة، أي: حتى ولو قامت القيامة.

أما الشاعر الشعبي والغنائي مزاحم الكُبُع فقد كان نجماً بقصائده ومعانيها وبإلقائه القوي، وتغنيه بالوطن كقوله: الوطن يا صاحبي قصة عشق مفضوح.

وأخيراً قدم الشاعر الشعبي الرقي الآخر محمود شحاذة قصيدة بعنوان سورية، وأخرى بعنوان شدو الهمة كانت مباشرة ومديح سياسي أكثر مما هي شعر.

مسك الختام غناء وموسيقا

كان مسك الختام مع الفنان عبد الوهاب الفراتي، حيث قدم عزفاً منفرداً على العود سلطن فيه كما يقول المطربون، وقدم الموليا الفراتية، وأغنية: والله لا نرجع الدير، مؤكداً تمسك أهالي الفرات بمدينتهم ونهرهم، كما قدم أغنية: يا بو ردين المشهورة للمطرب الفراتي ذياب مشهور والتي انتشرت في أواخر الستينات، وبناءً على طلب الحضور أغنية: ما بيا أعوفن هلي قلبي نسيته هناك، للمطرب العراقي حسين نعمة.

الإعلام الغائب.!؟

غابت غالبية وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة، رغم توجيه الدعوات لها من قبل إدارة المركز، التي اعتبرت أن الأمسية هي تعبير عن موقف وطني وليس ثقافياً فقط، لارتباطها بفك الحصار عن دير الزور ودحر التنظيم الفاشي التكفيري داعش، وأبدت استياءها من ذلك.!

على الهامش

تغيب عن الأمسية شاعران، منهم الشاعر الغنائي الشعبي المشهور عبد الناصر الحمد الذي غنى له العديد من المطربين ومنهم المطرب العراقي سعدون جابر: عشرين عام انكضت، بداعي السفر، وكان يمكن تدارك ذلك، كما تغيب الفنان الفراتي جمال دوير.

الجمهور كان نجم الأمسية سواء بنوعية الحضور وكثافته وحتى بمشاركته في الغناء مما عكس أجواء البهجة التي انتشرت نتيجة فكّ الحصار عن دير الزور.

كانت مشاركة شعراء من الرقة قيمة إضافية للأمسية، وخاصةً أن التراث الأدبي والثقافي والفني والشعبي هو واحد على ضفاف الفرات من منبعه إلى مصبه، الذي يعكس ترابط المنطقة، وليس كما تحاول القوى الظلامية والاستعمارية تفتيتها.

شكراً لإدارة ثقافي أبي رمانة، ويحبذ في المرات القادمة أن يكون عدد الشعراء أقل لإتاحة الفرصة للجمهور أن يبدي رأيه، وأن يوزع الغناء بين إلقاء الشعراء، لكسر الرتابة والملل، وأن يقوم المطرب بالتعريف بالأغنية ومقامها وبحرها وإيقاعها لنشر الثقافة الفنية، إضافة لمتعة الاستماع.